

ليبيا



كلية الاقتصاد

تعماد بنغازي

قسم العلوم السياسية

الحروب الأهلية في إفريقيا

دراسة حالة : إقليم دارفور

إعداد الطالب

مدحت مبارك جمعة علي العمامي

بكارليوس علوم سياسية - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

إشراف الدكتور

عبد الله محمد مسعود الدرسي

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العليا (الماجستير) بقسم العلوم

السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي بتاريخ ٠١ - ٠٢ - ٢٠١٢م.

الفصل الدراسي خريف ٢٠١٢م

الإهداء...

إلى روح أبي وأمي ، وإلى ائمتي الكريمة

شكر وتقدير

الحمد لله وحده لا إله إلا هو ، الحمد لله الذي جعل العلم نور ، أسجد لله وأشكره

على ما ألهمني من نعمة الصبر لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بشكري وتقديري إلى أستاذي الدكتور / عبد الله محمد مسعود الدراسي الذي تقبل مشكورا الإشراف على هذه الدراسة والذي لم يبخل بالمعلومات والنصائح السديدة لإتمامها ، وأتقدم بشكري إلى أسرتي الكريمة على تشجيعهم الدائم ، كما أستمطر أشايبب الرحمة على روح أبي وأمي ، فرحمة الله تعالى عليهما وأسكنهما فسيح جناته.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية - جامعة بنغازي - ولا أنسى أن أتوجه بالشكر إلى الذين كان لهم دور في إكمال هذه الدراسة ، الإخوة الموظفين في مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة بنغازي - الإخوة الموظفين بقسم الدوريات بالمكتبة المركزية - جامعة بنغازي - ومكتبة دار الكتب الوطنية - بنغازي ، ومكتبة البحوث والعلوم الاقتصادية - بنغازي ، ومكتبة الأسكندرية - جمهورية مصر العربية ، ومكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والمكتبة المركزية جامعة القاهرة ، ومعهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ، ومركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام - القاهرة ، ومركز الدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ، ومركز الدراسات السودانية بالقاهرة.

وأخيرا وليس آخر نسأل الله أن يتقبل هذا العمل ، إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة

جدير وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المحتويات	
العنوان	رقم الصفحة
الآية الكريمة.....	أ
الإهداء.....	ب
الشكر والتقدير.....	ج
ملخص الدراسة.....	د
مقدمة الدراسة.....	1
الفصل الأول	
الحروب الأهلية في إفريقيا	
نشأتها – أسبابها – نتائجها	
المبحث الأول: تقسيم القارة الإفريقية.....	10
- التقسيم الجغرافي للقارة الإفريقية.....	12
- تركيبة شعوب القارة الإفريقية.....	12
- التقسيم الاستعماري للقارة الإفريقية.....	17
المبحث الثاني: أسباب الحروب الأهلية في إفريقيا.....	25
- الاختلافات الإثنية وعلاقتها بنشأة الصراع ومن ثم الحرب الأهلية.....	27
- الأسباب الداخلية وراء نشوء واستمرار ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا.....	33
- الأسباب الخارجية وراء نشوء واستمرار ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا.....	36
- أنواع التدخل الخارجي في الحروب الأهلية في إفريقيا.....	36
- أنواع الحروب الأهلية في القارة الإفريقية.....	38
المبحث الثالث: نتائج الحروب الأهلية في إفريقيا.....	42
- نتائج الحروب الأهلية على المستوى الداخلي للدول الإفريقية.....	44
- نتائج الحروب الأهلية على المستويين الإقليمي والدولي.....	48
خاتمة الفصل الأول.....	52
الفصل الثاني	
أزمة دارفور	
المبحث الأول: إقليم دارفور جغرافيا واجتماعيا.....	55
- نبذة عن إقليم دارفور.....	57
- تاريخ إقليم دارفور السياسي.....	60
- العلاقة بين التركيبة القبلية والجدور التاريخية لنشأة الحرب الأهلية في دارفور.....	64
المبحث الثاني: أزمة دارفور – أسبابها – تطورها.....	75
- نشأة النزاعات والصراعات في دارفور.....	77
- مراحل تفاقم أزمة دارفور.....	83

89	- مراحل تطور الأزمة وانتقالها إلى حرب أهلية
95	المبحث الثالث: جهود تسوية أزمة دارفور
97	- جهود تسوية أزمة دارفور
97	- اتفاق أبشى
98	- مفاوضات أنجامينا الأولى والثانية
100	- مفاوضات أبوجا الأولى والثانية
101	- اتفاق سلام دارفور
103	- المساعي الليبية لحل الأزمة
108	خاتمة الفصل الثاني
الفصل الثالث	
تدويل أزمة دارفور ودور المنظمات الدولية في تسوية الأزمة	
111	المبحث الأول: تدويل أزمة دارفور وضغوط التدويل
113	- المقصود بالتدويل
114	- الدوافع الداخلية لتدويل الأزمة
117	- الولايات المتحدة الأمريكية وتدويل أزمة دارفور
132	- الدوافع الغربية لتدويل أزمة دارفور
144	المبحث الثاني: دور الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي في أزمة دارفور
146	- عملية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان "أميس"
150	- مجلس السلم والأمن الإفريقي
151	- البعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة "الهجين"
157	المبحث الثالث: قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بإقليم دارفور
159	- الأمم المتحدة ودورها في حرب دارفور
161	- قرار مجلس الأمن رقم 1706
165	- قرار مجلس الأمن رقم 1769
172	الخاتمة ونتائج الدراسة
176	قائمة المراجع
الخرائط	
189	خريطة رقم (1): التقسيم الاستعماري للقارة الإفريقية وموقع السودان من القارة
190	خريطة رقم (2): موقع السودان ودول الجوار الحدودية
191	خريطة رقم (3): موقع إقليم دارفور بالنسبة للسودان ودول الجوار الحدودية
192	خريطة رقم (4): المناطق المخربة والقرى المدمرة في دارفور
193	خريطة رقم (5): شمال دارفور – توضيح لخطوط الإمداد والإغاثة للأمم المتحدة

194	خريطة رقم (6): توزيع العنف في دارفور المناطق التي تم مهاجمتها وتدميرها
195	خريطة رقم (7): الإنتاج الزراعي في شمال دارفور (2007م)
196	خريطة رقم (8): التدخل الإنساني في مناطق الصراع في دارفور
197	خريطة رقم (9): التدخل الإنساني في دارفور والمنظمات الدولية
198	خريطة رقم (10): جنوب دارفور – نموذج لمخيمات اللاجئين (مخيم أوتاش)
199	خريطة رقم (11): التقسيمات الإدارية الخاصة بمنطقة دارفور كما تراها الحكومة السودانية

ملخص الدراسة

تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية ، من أهم الظواهر السياسية من حيث انتشارها وتأثيرها ، ومن حيث اختلاف معظم علماء السياسة والباحثين وحتى المراقبين السياسيين ، حول أسباب الحروب الأهلية ويأتي هذا الاختلاف من كونها ظاهرة متشعبة الأسباب ، وتمتد بتاريخها إلى أزمنة بعيدة رغم اختلاف أشكالها ، والجماعات المتصارعة فيها ، أو مناطق الحرب.

ورغم اشتراك معظم الحروب الأهلية على المستوى العالمي في نفس أسباب نشأتها واستمرارها ، إلا أن هذه الحروب غالبا ما تتحكم فيها ظروف وعوامل مختلفة من شأنها أن تزيد من حدة الصراع أو حتى تنتقل به إلى أزمات ومشاكل ، أو تساعد في الوصول لتسوية معينة لهذه الأزمة.

وتحظى القارة الإفريقية ، بنصيب كبير من هذه الحروب الأهلية ، والتي أصبحت منتشرة بشكل كبير في مختلف أرجاء القارة الإفريقية ، الأمر الذي خلق معه مناطق وبؤر صراع وتوتر في الدول المعنية ، كما تعتبر القارة الإفريقية أرضا خصبة لمثل هذه الحروب لعدة أسباب مهمة جاءت في مجملها كإفرازات مباشرة للحركة الاستعمارية التي تعرضت لها القارة الإفريقية في فترة تاريخية معينة وما استطاع الاستعمار زرعه من قيم مخالفة لما كانت عليه الحياة الاجتماعية ، والقبلية ، والسياسية في السابق.

إن طبيعة التكوين القبلي والعرفي والاجتماعي بصفة عامة لشعوب القارة الإفريقية سهل على الاستعمار مهمته في زرع الفتن والضغائن والتفرقة بين أبناء القارة الإفريقية وذلك عبر رسم حدود مصطنعة تجاهل فيها المستعمر الامتدادات القبلية والتركيبية الاجتماعية المتنوعة والمتشابكة لأبناء هذه القبائل عبر الأراضي الإفريقية وحياة هذه القبائل غالبا ما كانت تتمحور حول أمرين مهمين ، إما الزراعة البدائية لبعض المحاصيل المهمة ، وإما الرعي للابل والماشية ، مع وجود بعض جماعات الصيد المنتشرة في أرجاء القارة الإفريقية - صيد الأفيال والنمور والغزلان. إن التكوين البسيط للحياة الاجتماعية ومن ثم للحياة السياسية ، لم يؤهل شعوب القارة الإفريقية قديما للتصدي وبشكل قوي للتخطيط الاستعماري ، الأمر الذي فجر ما يسمى بالتقسيم الجغرافي لدول القارة الإفريقية الذي لم يراعي فيه سوى المصالح الاستعمارية فقط ، ومن ثم استمرار هذا التقسيم حتى بعد حصول معظم دول القارة الإفريقية على استقلالها بإبقاء الأنظمة السياسية الحاكمة على هذا التقسيم الجغرافي ومعه

التقسيم الاجتماعي وتفكك القبائل والاعتراف بهذا التفكيك كما إن وجود أنظمة سياسية تملك رؤى وأهداف ومصالح خاصة ، جعل من الاهتمام بالشعوب أمرا ثانويا وليس إستراتيجية إصلاح سياسية ، الأمر الذي وسع الهوة ما بين الأنظمة وما بين الشعوب في تلك الدول ، ومع تبني الأنظمة السياسية الحاكمة نظام الحزب الواحد أو الفرد الواحد ، وتحيز الأنظمة الحاكمة لجماعات وقبائل معينة ذات قوى اقتصادية أو تأثير اجتماعي ، أو امتداد عرقي ، زاد من حدة الاختلاف ما بين هذه الأنظمة الحاكمة وشعوبها ، ومع تنامي الوعي الفكري والسياسي لدى بعض الجماعات في الدول المعنية ، إما عن طريق ظهور قيادات ذات توجهات مناهضة للسياسات الحكومية أو عن طريق تكوين جماعات مسلحة غرضها الأساسي الانفصال الكلي عن الدولة أو ظهور مجموعات تسعى لاقتسام السلطة والحصول على نصيب من المشاركة السياسية وتوزيع الموارد التي استأثرت بها السلطة السياسية لصالحها وصالح الجماعات الموالية لها.

كل ما سبق ذكره من وضعية هشة للأنظمة السياسية حيث أن بنائها اعتمد بشكل كبير على أيديولوجية مستوردة ذات مضامين استعمارية تشجع على سياسات الاستعلاء والتحيز ، ومساندة الطبقات ذات التأثير الأقوى ، إضافة إلى ذلك سوء استخدام وتوزيع الثروة ووجود قاعدة تجهيل رسم خطواتها الأولى الاستعمار واستمرت النظم الحاكمة في تنفيذها ، الأمر الذي جعل معه ضرورة التمرد على كل هذه الأوضاع ومحاولة الحصول على مزايا وحقوق ومصالح كل حسب رؤيته الخاصة ، ودور الاستعمار في تغذية ودعم مثل هذه الجماعات ، للوصول بها إلى صراعات مع بعضها البعض أو مع الأنظمة السياسية وصولا إلى حرب أهلية على مستوى الدولة.

من هنا جاءت فرضية الدراسة التي استندت على أنه "تتشرك عوامل ذاتية وعوامل موضوعية في تصاعد ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا ، وتأثرها بشكل واضح باختلاف مصالح الدول الغربية".

وقد تناولت الدراسة من خلال فصولها الثلاثة موضوع ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا ، وتناولت الدراسة بدراسة "الصراع الدائر في إقليم دارفور السودان" كحالة دراسية ، توضح من خلالها كيفية تحول النزاع التقليدي ما بين القبائل ذات الأصول المشتركة من نزاع تقليدي تتحكم فيه وتوجهه وتسيطر عليه مجالس القبائل وشيوخ العشائر والوجهاء ، إلى

صراع تشترك فيه أطراف مختلفة محلية ودولية ، وتحتوي الدراسة على مقدمة وثلاث فصول وخاتمة ، ويتناول الفصل الأول الحروب الأهلية في إفريقيا من حيث تقسيم القارة الإفريقية جغرافيا وتقسيمات شعوب القارة الإفريقية وامتداداتها الطبيعية ومدى ارتباط هذه الشعوب مع بعضها البعض تاريخيا وثقافيا ، وظهور الأطماع الاستعمارية في القارة الإفريقية وتقسيم القارة الإفريقية إلى دويلات صغيرة ، فمزقت معها وحدة شعوب القارة وتفككت إلى أجزاء صغيرة سهلة المنال ، أما الفصل الثاني فاستعرض إقليم دارفور كحالة دراسية ، فتناول الإقليم جغرافيا ، واجتماعيا من حيث دراسة تاريخ إقليم دارفور السياسي ، والتركيبية القبلية ، والجذور التاريخية للنزاعات فيه ، كما تناول أزمة دارفور من حيث الأسباب الرئيسية وعوامل تطورها وتاريخ النزاعات والصراعات وتحولها إلى أزمة سياسية تفاقمت إلى أن وصلت إلى حرب أهلية ، ومحاولات وجهود التسوية من قبل مختلف الأطراف داخليا وإقليميا ومساعي ليبيا في حل ومعالجة أزمة دارفور والوصول بها إلى نتائج مرضية تساعد في إنهاء الأزمة تماما.

وأهتم الفصل الثالث من الدراسة بتدويل قضية دارفور وخروجها من إطارها المحلي للإطار الدولي والعالمي ، وضغوط التدويل والدوافع الداخلية والخارجية للتدويل وما جره هذا التدويل على الأزمة ومسارها من تغيرات ، إلي جانب دور الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي في حل أزمة دارفور ، والتدخل المباشر من قبل الأمم المتحدة في قضية دارفور والقرارات المتعلقة بدارفور والتي أصدرها مجلس الأمن وانعكاسات هذه القرارات على أزمة دارفور خصوصا وعلى المنطقة بوجه عام.

ومن خلال الاستعراض السابق لفصول الدراسة الثلاثة فقد توصلت الدراسة إلى عدة ملاحظات كان أهمها:

1. أن المصالح الخارجية ذات الصلة هي صاحبة التأثير الأبرز في ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا.
2. إن البنية الهشة للأنظمة السياسية في دول القارة الإفريقية ساعدت وبشكل كبير على خلق هوة كبيرة بين المصالح المباشرة لشعوب تلك الدول وما بين التطبيق الفعلي لسياسات تخدم تلك المصالح.

3. إن التسييس العرقي والإثني في الدول الإفريقية كان سببا رئيسا من أسباب الصراعات الإفريقية - الإفريقية من خلال تمييز مجموعات معينة وإبرازها ودعمها داخليا وخارجيا.

4. يمكن القول أن دول الجوار ذات المصالح الخاصة ، وذات الامتدادات الطبيعية الجغرافية والاجتماعية ساهمت وبشكل كبير في توفير قاعدة دعم مادي للجماعات المتصارعة مما زاد من إمكانية بقائها على الساحة القتالية.

5. الأوضاع الاقتصادية المتردية وسوء التوزيع وعدم الاستفادة من الإمكانيات والموارد الطبيعية أكد وبشكل كبير على أن هناك حقوق منتزعة وغير مقسمة بشكل جيد على جميع الأفراد الأمر الذي يستوجب إعادة استخراجها وتوزيعها والاستفادة منها.

6. الشركات العسكرية والأسلحة المتدفقة وسوق الأسلحة المفتوح من خلال سهولة وانفتاح الحدود وعدم وجود عوائق طبيعية ووجود بؤر ومناطق صراع في أماكن متاخمة لأماكن احتمال انفجار الصراع ، كل هذه أمور كان لها أثر كبير في سهولة حمل السلاح واستخدامه والتوسع في انتشاره.

7. عدم الفصل ما بين الجماعات الزراعية والرعية ، وتبيان حدود الاستفادة من الموارد الطبيعية سواء رعويا أو زراعيًا وغياب توزيع الأدوار على الأطراف المعنية من خلال قوانين تنظم هذه العلاقة من خلال الحكومات المتعاقبة ساعد من إمكانية انفجار الصراع وتحوله إلى حرب أهلية.

8. قرارات المجتمع الدولي والمنظمات الدولية زادت من حدة الصراعات ليس في بؤرة الصراع الأهلي فقط وإنما في مناطق أخرى ذات ظروف متشابهة ، فأصبح الصراع مؤجلا وليس ممنوعا - نموذج تأثير جنوب السودان وكذلك حالة الحرب الأهلية في دارفور-.

من ذلك كله يمكن القول أن هناك سياسات معينة لا بد من اتخاذها ، لمنع نشوب واستمرار ظاهرة الحروب الأهلية الإفريقية عموما ، وعلى مستوى الحالة الدراسية - إقليم دارفور السودان - خصوصا ، رغم عدم الاختلاف الكبير في هذه السياسات سواء على المستوى الخاص "دارفور" أو العام "الحروب الأهلية الإفريقية".

وهذه السياسات باختصار هي عبارة عن:

1. مواجهة الأسباب الحقيقية للصراع والعمل على بناء السلام الإيجابي.
2. نشر وإشاعة قيم السلام والتسامح والعيش المشترك واحترام الآخر من خلال القواعد القانونية والدستورية.
3. نشر قيم العدالة في توزيع الموارد والمناصب بين جميع أبناء وفئات المجتمع.
4. نشر البدائل السلمية لتسوية أي صراع من خلال تركيز الخطاب السياسي على محاولة الوئام والمصالحة.
5. القضاء على انتشار الأسلحة بكافة أنواعها وتأمين الحدود ما بين الدول حيث أن هذه الحدود في الأساس هي ما أدى إلى تفاقم المشاكل الإفريقية - الإفريقية.
6. إجراء مصالحة وطنية بين الجماعات المتمردة والمعارضة وما بين الحكومات والأنظمة السياسية والوصول لاتفاقات سياسية تتيح الفرصة أمام الجميع للعيش الكريم داخل حدود الدولة الواحدة.
7. الاهتمام بالجانب التنموي ، ومحاولة الاستفادة من موارد الدول الإفريقية في إنشاء مشاريع مختلفة الأهداف ، تساهم بتوفير موارد مادية وفرص عمل واستثمارات داخلية وعلى مستوى القارة ككل.
8. تقوية العمل الطوعي وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لتحقيق أهدافها الحقيقية والتي تصب في مصالح الشعوب ، وملئ الفراغ السياسي والاجتماعي لخلق روح من الوحدة الوطنية.
9. محاولة حل المشكلات والقضايا الإفريقية باختلاف أشكالها ، عن طريق المؤسسات الإفريقية المحلية والإقليمية وبتدوير الطرق أمام التدخلات الخارجية التي تحمل في طياتها بذور الفرقة والتخلف والرجوع بالقارة لفترات السيطرة الاستعمارية المباشرة.

المقدمة

شهدت القارة الإفريقية في فترة معينة من تاريخها موجة من الاستعمار الغربي بعد خروج المسلمين من الأندلس عام 1492م ، وكان الهدف من هذه الموجة تعقب المسلمين القادمين من الأندلس ، والقضاء عليهم خصوصا في الساحل الإفريقي وإجهاض أي محاولة للتفكير في العودة إلى هذه البلاد ، وترتب على هذا الحروب الصليبية تطويق المسلمين ، وأدت هذه الموجة الغربية الصليبية إلى قيام الكشوف الغربية التي انتهت بالدوران حول إفريقيا ، والوصول إلى شاطئها الشرقي ، ودخلت في صراع دموي مع الإمارات والممالك الإسلامية سواء في شمال القارة أو شرقها وغربها.

واعتبرت الكنيسة في ذلك الوقت أن من يقتل في هذه المعارك شهيد من شهداء الكنيسة مما جعل ملوك وأمراء كل من اسبانيا والبرتغال يتبنون هذه الموجة الصليبية ، فرصدوا لها مبالغ ضخمة للقضاء على المسلمين داخل القارة حتى أصبحت هذه الموجة غير مسبوقة في التاريخ من حيث مدتها فلم يحدث في التاريخ أن استنزفت موارد قارة بشرية وطبيعية لصالح أوروبا مثل ما حدث لإفريقيا كما لم يحدث في التاريخ أن قسمت قارة إلى دويلات قزمية على أيدي الأوروبيين كما حدث لإفريقيا ، فقد قسمت القارة الإفريقية إلى دويلات صغيرة ، وتم تفتيت القبائل إلى أكثر من دولة لضمان عدم اتحادها ، ولا زالت الذاكرة الإفريقية ترى العلاقة من هذا المنطلق.

كما أن النخب السياسية الإفريقية التي قادت الدول الوليدة على طريق الاستقلال ، وجدت نفسها لعوامل تاريخية عديدة ، أسيرة الأتتلاف والاختلاف بين الأقطار المتصارعة على زعامة العالم مما أعاق جهود التنمية والبناء ووسم علاقات الدول الإفريقية ببعضها بكثير من الريبة والتوجس غذتها الاختلافات الأيديولوجية والاختلافات الحدودية ، والتركيبية الإثنية ، وافتقار الأنظمة السياسية إلى الشرعية الشعبية مما أدخل العديد من تلك الدول في صراعات دموية مع بعضها أو في صراعات وحروب أهلية داخلية عبثت بوجودها وفتكت بشعوبها وجرت عليها ويلات الجوع والمرض والتشريد التي أضحت سمة وظاهرة لدى الكثيرين معروفة باسم القارة السمراء.

وقد أصبحت الصراعات والحروب الأهلية من أهم الظواهر السياسية في القارة الإفريقية ، واتضح هذه الحروب وبشكل دقيق في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة ويمكن

إيراز أهم هذه الحروب وهي الحروب التي وقعت في "الكونغو ، ونيجيريا ، وتشاد ، وإثيوبيا ، وأوغندا ، والصومال ، وأنجولا ، وموزمبيق ، ورواندا ، وبروندي ، وليبيريا ، وسيراليون وأخيرا السودان".

ويمكن القول أن فهم ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا يساعد في فهم جانب مهم من جوانب حركة التفاعلات السياسية الداخلية في الدول الإفريقية المعنية ، الأمر الذي يمكن من خلاله تفسير أسباب الاضطرابات وعدم الاستقرار في هذه الدول الجديدة ، وفهم هذه الظواهر يمثل أمرا مهما من أجل فهم أسباب اندلاع الحروب الأهلية في الدول الإفريقية ، لأن هذه الحروب مثلت تبديدا واستنزافا هائلا للموارد والطاقات الحيوية للدول الإفريقية ، كما أدت هذه الحروب إلي تفويض هيكل الدول المعنية ذاتها ، كما حدث في الصومال وليبيريا ، كما أفرزت هذه الحروب العديد من الظواهر السياسية والإنسانية الخطرة ، مثل ظاهرة اللاجئين ، والتدخل الخارجي ، وشيوع ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية ، وكذلك إضعاف المكانة الدولية والإقليمية لتلك الدول.

تنطلق هذه الدراسة من أن هناك عوامل ذاتية وموضوعية اشتركت في نشوب واستمرار الحروب الأهلية في الدول الإفريقية ، حيث أن الحروب الأهلية في إفريقيا لا يمكن فهمها دون إرجاعها إلى التناقضات القائمة في النسيج السياسي - الاجتماعي الداخلي في الدول المعنية ، وأن العوامل أو المتغيرات الخارجية الموضوعية تأتي في المرتبة الثانية بعد العوامل الداخلية لأنه لا يمكن للعوامل الخارجية وحدها أن تخلق الحرب الأهلية ما لم تكن الظروف الداخلية تساعد على ذلك.

تبنت الدراسة حالة من أهم حالات الحروب الأهلية في القارة الإفريقية في التاريخ المعاصر ، وهي حالة الحرب الأهلية في إقليم دارفور - السودان ، واشتركت عدة عوامل للتركيز على هذه الحالة ، ابتداء من موقع هذه الحرب وما يمثله هذا الموقع من أهمية قصوى سوى على الصعيد العربي أو الإفريقي ، وأيضا لما لخصوصية هذا الصراع أو الحرب في هذا الإقليم من حيث اشتراك أطراف الصراع في وحدة الأصل والجنس ، والثقافة واللغة والدين ، ولما لهذا الإقليم من دور مهم في وضع سياسات دولية جديدة في ظل الوضع الدولي الجديد والمختلف لما كانت عليه في فترة الحرب الباردة ، ووضوح الأطماع الخارجية باختلاف أنواعها في المنطقة عموما وفي إقليم دارفور خصوصا.

الدراسات السابقة:

1. دراسة أحمد إبراهيم محمود ، (2001م) ، تحت عنوان الحروب الأهلية في إفريقيا ، وتحدث الكاتب في هذا الكتاب عن ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا وعن نشأتها والعوامل المسببة فيها ، وعن دور القوى الدولية والإقليمية في هذا الصراع ، كما تحدث عن أنواع الحروب الأهلية في إفريقيا وأشكالها ، كما بين نتائج هذه الحروب على القارة الإفريقية ، وعلى الديمقراطية وعلى التحول الديمقراطي ، والأوضاع الاقتصادية في ظل الحروب والصراعات.

ويمكن استخدام هذا الكتاب مرجعا من ضمن المراجع في الحديث عن ظاهرة الحروب الأهلية في القارة الإفريقية عموما ، ودراسة أهم أسبابها وربطها بدراسة الباحث حول المؤثر الخارجي ، حيث يبين الكاتب في هذا الكتاب الدور الأساسي للقوى الخارجية والدولية في تغذية الحروب الأهلية في إفريقيا واندلاعها¹.

ولكن مع ملاحظة تاريخ النشر والتطورات الحديثة في هذه الظاهرة.

2. دراسة محمود خالد الحاج (2004م) وأخرون بعنوان "دارفور الحقيقة الغائبة"، وتناول الكتاب تاريخ دارفور والاحتجاجات السياسية في دارفور ، وتكلم الكتاب عن دارفور من النهب المسلح إلى التمرد المسيس ، وتحدث عن الدور العالمي في أزمة دارفور. ويمكن أن يجد الباحث في هذا الكتاب بعض التفسيرات للصراع في إقليم دارفور تاريخيا بدراسة المعلومات التاريخية الموجودة في الكتاب ، وخصوصا أن الدراسة ركزت في جزء منها على المعلومات التاريخية والخاصة بالمنطقة وأهميتها في دراسة الصراع والتحليل السياسي لظاهرة الحروب الأهلية في دارفور².

3. دراسة عيسى محمد صالح عمر (2007م) ، تحت عنوان البعد الدولي لقضية دارفور ، ويضم هذا الكتاب موقع وجذور دارفور التاريخية ، وطريقة تعامل الحكومات المتعاقبة مع أزمة دارفور ، ومساعي دول الجوار لحل الأزمة أو التوصل لحلول مقبولة للأزمة في دارفور ، وقراءة في قرار مجلس الأمن رقم: 1679 والذي يعتبر نقطة تحول مهمة في تاريخ أزمة دارفور منذ بدء التدويل والتدخل الخارجي في هذه الأزمة³.

1 - أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2001م.
2 - محمود خالد الحاج ، وأخرون ، دارفور الحقيقة الغائبة ، الخرطوم ، المركز السوداني للخدمات الصحفية ، 2004م.
3 - عيسى محمد صالح عمر ، البعد الدولي لقضية دارفور ، جذور الأزمة ومآلاتها ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2007م ص28.

4. محمود أبو العنين (2008م) إدارة وحل الصراعات العرقية في إفريقيا ، ركز الكتاب على عدة قضايا مهمة في موضوع العرقية والإثنية في إفريقيا ، من حيث ظهور العرقية وتطورها في إفريقيا وخصائص وأسباب الصراعات العرقية ، وإدارة تلك الصراعات ، وإزالة أسباب الصراعات ، ودور الأطراف الخارجية في إدارة الصراعات العرقية ، القوميات العرقية ومنظور العلاقات الدولية منها والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة وإدارة الصراعات العرقية ، ودورها في تسوية أو محاولة تسوية تلك الصراعات⁴.

والملاحظ أن أغلب الدراسات التي تناولت موضوع الحروب الأهلية في إفريقيا ركزت على الأسباب السياسية والاقتصادية والعرقية الإثنية ، من حيث اعتبارها أسبابا رئيسية في الحروب الأهلية في إفريقيا ، وجاء الاهتمام المباشر بهذه الأسباب من حيث أهميتها في ظهور واستمرار الحروب الأهلية في إفريقيا عموما ، والحالة الدراسية - إقليم دارفور - خصوصا.

أما هذه الدراسة ستحاول التركيز على جوانب مختلفة ، تعتبر مهمة في دراسة وتحليل الحروب الأهلية في إفريقيا ، من تأثير الشكل الاستعماري قديما وحديثا ، ومن حيث بناء الدولة في إفريقيا ما بعد الاستقلال ، ومحافظة الأنظمة الحاكمة على أساليب وأدوات تقليدية للبقاء على سدة الحكم ، وهشاشة النظم السياسية ، وسوء التوزيع والمشاركة السياسية ، الذي أفرز بالطبيعة آثارا سلبية واضحة الأثر ، كالفقر ، والمرض ، والجهل ، والتخلف ، وتسييس الإثنيات والجماعات العرقية المختلفة ومن ثم ظهور وتأجيج واستمرار الصراعات والنزاعات وتحولها إلى حروب أهلية مزقت الدول الإفريقية ، وعطلت خططها التنموية ، وفتحت الباب على مصرعيه أمام الأطماع الخارجية كما حدث في حالة الدراسة - إقليم دارفور السودان - وما نتج عن هذه الحرب الأهلية من مساوي ومشاكل لم تكن آثارها داخل حدود الدولة السودانية فقط بل تعدتها لتأثر على دول الجوار.

مشكلة الدراسة:

تسعى الدراسة للتعرف على ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا ، وما لهذه الظاهرة من آثار سببت في إعادة تشكيل ورسم العديد من الظواهر السياسية في معظم الدول الإفريقية التي عانت من ويلات تلك الحروب ، وأيضا تسعى لاكتشاف وفهم الظاهرة من خلال دراسة:

⁴ - محمود أبو العنين ، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا ، غريان ، دار الجامعة للنشر والتوزيع والطباعة ، 2008م ص 44.

1. تاريخ إفريقيا السياسي والأطماع الغربية في القارة.
2. التقسيم العشوائي ورسم الحدود المصطنعة في القارة وما سببته من تمزيق لوحدة القارة.
3. المرجعية السياسية للقادة الأفارقة في الدول المعنية.
4. دور الاستعمار في وضع النظم السياسية الحاكمة ودعمها المادي والمعنوي.
5. التركيبة السكانية - الاجتماعية - الإثنية - لدول القارة الإفريقية ودورها في الصراعات والحروب الأهلية الداخلية.
6. الأوضاع الاقتصادية والتنمية ودورها في الاستقرار السياسي والحروب الأهلية.
7. الدور الخارجي إبان الحرب الباردة ، وفي فترة سيطرة القطب الواحد.

فرضية الدراسة:

تستند هذه الدراسة على فرضية مفادها:

"تتشترك عوامل ذاتية وعوامل خارجية في تصاعد ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا ، وتتأثر بشكل واضح باختلاف مصالح الدول الغربية".

أسباب اختيار الموضوع:

1. اهتمام الباحث بظاهرة الحروب الأهلية ، وخاصة الحروب الأهلية الإفريقية ، لما تسببه هذه الحروب من ويلات وكوارث تسبب وبشكل مباشر في تراجع القدرات الإفريقية عموما في الساحة الدولية.
2. الاهتمام العالمي - أكاديميا وشعبيا - بنتائج ومساوئ الحروب الأهلية سواء في دارفور "الحالة الدراسية" أو إفريقيا.
3. توصيات الدراسات السابقة والتي تم دراستها بالتركيز على محاولة دراسة وفهم موضوع الحروب الأهلية الإفريقية.

أهمية الدراسة:

1. تعريف ومحاولة فهم ظاهرة الحروب الأهلية الإفريقية من خلال دراسة الأسباب الداخلية والخارجية للظاهرة.

2. الاهتمام الزائد على مستوى العالم بظاهرة الحروب الأهلية.
3. يطمح الباحث أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة مباشرة لكل من يطلع عليها وخصوصا للمهتمين بمجال الحروب الأهلية عموما والحرب الأهلية في دارفور على وجه الخصوص.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على أهم مسببات الحروب الأهلية في إفريقيا.
2. التعرف على أهم تطورات هذه الحروب على مدى الفترة اللاحقة لاستقلال الدول الإفريقية.
3. فهم الأحداث الرئيسية المساهمة والمسببة في أزمة دارفور وتأثيرها بالمؤثر الخارجي.

التعريفات والمفاهيم العامة:

1. الحروب الأهلية:

"تعتبر شكلا من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع ، وتقوم بها جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على حقوق معينة أو الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة ، ويشمل هذا الصراع أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة ، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قواعد عسكرية محددة لها"⁵.

2. العوامل الذاتية - الداخلية:

يقصد بها الظروف أو العوامل البيئية الداخلية من فقر ومجاعة وتدني للمستوى الصحي والتعليمي وعدم وجود ديمقراطية والاختلافات الإثنية والأوضاع الاقتصادية والسياسية كالنظم الحاكمة والاجتماعية كالتركيبة السكانية.

3. العوامل الموضوعية - الخارجية:

⁵ - أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 2001م ص 23.

يقصد بها الظروف أو العوامل ، والتدخلات الخارجية الإقليمية أو الدولية - قوى كبرى أو منظمات دولية - أو جهات ذات مصالح خاصة.

4. صعود ظاهرة الحروب الأهلية:

أي ازديادها وتفاقمها وتطورها بشكل تصبح معه مؤثرة حتى خارج الأقاليم الدائرة فيها.

5. دول الجوار:

يقصد بها الدول ذات الحدود المشتركة مع موقع دولة الدراسة السودان وهي: ليبيا ، تشاد ، إفريقيا الوسطى ، الكونغو ، أوغندا ، كينيا ، أثيوبيا ، اريتريا ، مصر .

6. إقليم دارفور:

يقع إقليم دارفور في الجزء الغربي من السودان ، يشمل ولايات دارفور الثلاث "شمال ، جنوب ، غرب" دارفور ، ويبلغ عدد سكانها "4.6 مليون نسمة حسب إحصائيات عام 1993م" ، وتبلغ مساحة الإقليم حوالي "تصف مليون كيلو متر مربع " ويشمل ست وثمانون قبيلة أهمها (الفور ، بني هلبة ، الزغاوة التنجر ، البرتى ، الرزيقات ...) وهذه القبائل خليط من القبائل العربية والقبائل الإفريقية.

7. الجنويد:

مصطلح أطلقه المقاتلون من المجموعات السودانية العربية القاطنة إقليم دارفور على أنفسهم ويعني التلازم الأبدي بين الفارس راكب الحصان "الجواد" والبندقية الألمانية الشهيرة (G3) وهو مصطلح يرمز للقوة وشدة البأس⁶.

8. حركة تحرير السودان (SLM):

ظهرت أولاً بأسم جبهة تحرير دارفور ، ثم عدلت أسمها في ثاني بيان لها بأسم حركة تحرير السودان ، ويرأسها محامي سوداني هو "عبد الواحد محمد نور" وينتمي لقبيلة الفور ، وأمينها العام هو "عبد الله أبكر" قتل في أحد المعارك العسكرية ، ومعظم قياداتها هم من الضباط السابقون في الجيش السوداني والتشادي ، وتعتبر أكبر تنظيمات الميليشيات غرب

⁶ - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق ص44.

السودان ، وأعضائها ينتمون إلى قبائل الزغاوة والفور وظهرت الحركة إعلاميا في 12 أبريل عام 2003م ولها جناح عسكري يسمى تحرير السودان SLA⁷.

9. حركة العدل والمساواة (JEM):

وهي التنظيم الثاني والنشط في دارفور ويقودها "خليل إبراهيم" المقيم في لندن ، والقائد العسكري لها هو "التجاني سالم درو" وهو ضابط سابق ، وينتمي معظمها لقبائل الزغاوة والفور والمساليت وتدعو الحركة لفصل الدين عن الدولة وبناء السودان جديد مدني وديمقراطي.

مناهج الدراسة:

1. المدخل التاريخي:

يعتبر المدخل التاريخي من أقدم المداخل الفكرية لدراسة الظواهر السياسية ، ويجسد هذا المدخل عموما طبيعة العلاقات بين التاريخ والسياسة⁸ ، ويسمح باستعراض الأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة الإفريقية عموما ، وإقليم دارفور ، محل الدراسة بغية التعرف على ما أحدثته تلك الأحداث من تطور على قضية الحروب الأهلية سواء في إفريقيا أو في إقليم دارفور السودان.

2. المدخل القانوني:

والذي من خلاله يمكن التعرض إلى أهم الوثائق التي أصدرتها ، مختلف المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة أو مجلس الأمن أو الأتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية ، و حتى الوثائق والتقارير الصادرة عن الحكومة السودانية و الاتفاقات ومحاضر الاجتماعات ما بين الفصائل المتمردة وحركات التمرد والحكومة السودانية و المنظمات الدولية الأخرى.

3. منهج دراسة الحالة:

يقوم منهج دراسة الحالة على التحليل المتعمق لحالة محددة أو عدد قليل من الحالات من حيث الزمان والمكان والموضوع وذلك لغرض التعرف الشامل والدقيق عليها⁹ ، ويركز هذا المنهج على ظاهرة سياسية معينة عن طريق دراستها من كافة الجوانب بهدف التعمق

⁷ - محمود أبو العنين ، الدور الأمريكي في أزمة دارفور ، ورقة عمل مقدمة لأعمال الحلقة الثقافية حول أزمة دارفور ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 2005م ص 63.

⁸ - مصطفى عبد الله خشيم ، مناهج وأسباب البحث السياسي (طرابلس ، الهيئة القومية للبحث العلمي) ، 2002م ، ص 58.

⁹ - أحمد عبد الله اللطح ، ومصطفى محمد بوبكر ، البحث العلمي: تعريفه - خطواته - مناهجه - المفاهيم الإحصائية (الإسكندرية: الدار الجامعية) ، 2002م ، ص 73.

وتحليل الجزيئات المرتبطة بها¹⁰ ، ومن ثم فإن هذا المنهج يستخدم في هذه الدراسة للتركيز على حالة إقليم دارفور والصراع الدائر فيه والذي تحول لحرب أهلية ، بفعل متغيرات داخلية "ذاتية" وخارجية "موضوعية" أدت بهذا الصراع ليأخذ اتجاه التدويل وتداخل وتشابك الأطراف فيه مما أدى إلى صعوبة التوصل لتسوية عادلة وحاسمة لهذا الصراع.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية:

تختص الدراسة بدراسة قضية دارفور جمهورية السودان.

2. الحدود الزمنية:

تتمثل المدة الزمنية للدراسة في الفترة ما بين عامي 2003 - 2007م ، ذلك لبداية تدويل الحرب الأهلية في إقليم دارفور وتحولها من إطارها الداخلي إلى دائرة الاهتمام الدولي ، وظهور بعض الأحداث والقرارات المهمة عام 2007م والتي أثرت وبشكل كبير في أزمة دارفور كصدور قرار رقم 1769 بشأن البعثة المشتركة ما بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة - التدخل الدولي المباشر في الإقليم - الذي أثر وبشكل مباشر على الأزمة.

أدوات جمع البيانات:

تعتمد هذه الدراسة على أدوات جمع البيانات ، كالوثائق والقرارات والإعلانات الرسمية والتقارير ، والكتب العربية والأجنبية والدوريات كالمجلات ، رسائل الدكتوراه والماجستير ، وشبكة المعلومات العالمية الإنترنت.

¹⁰ - مصطفى عبد الله خشيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

الفصل الأول

الحروب الأهلية في إفريقيا

نشأتها - أسبابها -

نتائجها

المبحث الأول

تقسيم القارة الإفريقية ونشأة الحروب الأهلية

مدخل:

شهدت القارة الإفريقية على مر التاريخ أحداثا متغيره ، وكانت مسرحا لكثير من التغيرات السياسية والاقتصادية .. إلخ ، وساهمت هذه القارة وبشكل كبير في رسم التاريخ الإنساني بصفة عامة ، أولا بحكم موقعها الجغرافي المتميز وإطلالتها على بحار ومحيطات عالمية مهمة ، وثانيا للثراء الثقافي والاجتماعي والإنساني بصفة عامة بين أبناء هذه القارة ، ولا يمكن إنكار الأطماع الاستعمارية في مختلف الحقب التاريخية في القارة الإفريقية التي كانت دائما حريصة على امتلاك والسيطرة على القارة ومقدراتها ، فشهدت القارة إمبراطوريات وممالك استعمارية ودول مختلفة لها ، وكانت ولازالت شاهدا على تاريخ العالم اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، وكثيرا ما كانت هذه القارة هي الممول اقتصاديا وثقافيا لكثير من دول العالم ، ولا يمكن تجاهل الدور الحقيقي للقارة الإفريقية على مستوى العالم ككل ، سواء من الناحية السياسية ، أو من الناحية الاقتصادية ، وتنامي هذا الدور بشكل أكثر وخصوصا في عصر النهضة الأوروبية واكتشاف العالم الجديد ، إما بحكم الموقع الجغرافي الذي ساعد كثيرا في حركة التنقل ، واختصار مسافات كبيرة ، أو بحكم القوة البشرية الهائلة التي تمتلكها القارة الإفريقية ، وحاجة العالم الغربي لهذه الطاقات البشرية - خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية - فالقارة الإفريقية كانت ومازالت مصدرا للدعم على مستوى العالم ، رغم محاولات الدول الغربية تهميش هذه القارة وشعبها ومحاولة طمس الهوية الإفريقية وجعلها دائما في تصنيف التابع ، اقتصاديا وثقافيا ، وسياسيا وحتى إنسانيا.

وسوف نتطرق الدراسة في هذا المبحث للتعرف على تاريخ القارة الإفريقية جغرافيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وتاريخ الأطماع الخارجية في هذه القارة ، وما سببته تلك الأطماع من نتائج سلبية على القارة وشعبها ، كما سيتم إيضاح نتائج الفترة الاستعمارية المتمثلة في ترسيم الحدود ، وتشكيل التركيبة السكانية داخل تلك الحدود ، مما سبب ويسبب مشاكل عدة ، أهمها الحرب الأهلية مع الاهتمام بإبراز تأثير تلك الحروب على القارة الإفريقية.

وسيتم تناول هذه العوامل على أساس أنها عوامل ذاتية تؤدي إلى نشأة واستمرار الحروب الأهلية.

التقسيم الجغرافي للقارة الإفريقية:

تعتبر القارة الأفريقية القارة الثانية من بين قارات العالم مساحة بعد قارة آسيا وتبلغ مساحة قارة أفريقيا نحو 30,420,000 كم² ، منها حوالي 21 مليون كم² هي مساحة أفريقيا ما وراء الصحراء ، ويبلغ عدد سكان القارة الأفريقية وفقا لإحصائية الأمم المتحدة عام 1980م ، 470 مليون نسمة¹¹.

وعن التقسيم الجغرافي للقارة الأفريقية فإنه يمكن القول بأن القارة الإفريقية تنظم جغرافيا عدة أقاليم أهمها:

إقليم غرب إفريقيا: ويمثل هذا الإقليم المنطقة التي تقع جنوب غرب الصحراء الكبرى ، وتشمل كل من: نيجيريا ، بنين ، التوجو ، غانا ، ساحل العاج ، ليبيريا ، سيراليون ، غينيا بيساو ، غامبيا ، السنغال.

إقليم شرق إفريقيا: ويضم كل من أثيوبيا ، جيبوتي ، الصومال كينيا ، أوغندا ، رواندا ، بروندي ، وتنزانيا.

إقليم وسط إفريقيا: ويضم هذا الإقليم الدول الإفريقية: زائير ، الكونغو كينشاسا ، الكونغو ، الكونغو برازافيل ، الغابون ، جمهورية أفريقيا الوسطى ، الكامرون ، وغينيا الاستوائية.

إقليم الصحراء الإفريقية الكبرى: ويشتمل على موريتانيا ، مالي ، فولتا العليا ، النيجر ، تشاد ، وليبيا ودول الساحل الشمالي الإفريقي.

إقليم أفريقيا الجنوبية: ويشتمل على جمهورية جنوب إفريقيا ، ناميبيا ، بوتسوانا ، سوازيلاند.

إقليم الزمبيزي والمببوبو: ويضم هذا الإقليم زيمبابوي ، زامبيا ، ملاوي ، موزمبيق.

تركيبة شعوب القارة الإفريقية:

¹¹ - ظاهر جاسم ، أفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال ، "دراسة تاريخية" ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 2003.

يقسم المختصون في الدراسات الإفريقية الشعوب التي عاشت في القارة الإفريقية إلى عدة أنواع ، كما تناولها ظاهر جاسم محمد في كتابه أفريقيا ما وراء الصحراء على النحو التالي¹²:

الأقزام: من أقدم الشعوب الإفريقية التي تستقر في الغابات الاستوائية ويتميزون بقصر القامة وطول الأذرع أكثر من طول الأرجل وكانوا يقطنون منطقة بحر الغزال والبحيرات الكبرى وغابات حوض الكونغو والكاميرون وسواحل غانا ، ويتمركزون الآن وسط القارة ويبلغ عددهم حوالي 150,000 نسمة.

البوشمن والهوتنتوت: هم من الشعوب القديمة ويبلغ تعدادهم حوالي 200,000 نسمة ويستقرون في وسط وشمال صحراء كلهاري وانجولا ، ولا يزيد طول الواحد منهم عن متر.

الزنوج: وينقسم الزنوج إلى قسمين:

أ. زنوج سودانيون: ومن أهم سماتهم السمرة الداكنة والقامة الطويلة ، ويعمل معظمهم في الزراعة ويتمركزون في الغرب الإفريقي بين نهر السنغال إلى الحدود الشرقية لنيجيريا وفي السنغال ومالي وغامبيا وغينيا بيساو وغينيا وسيراليون وليبيريا وساحل العاج وغانا وتوجو ونيجيريا ، وأهم قبائلهم قبيلة الولوف وقبيلة التوكولور ولماندي والهوسا¹³.

ب. البانتو: هم نتاج تزاوج بين الشعوب الزنجية ، وتمتد أوطانهم من خليج بيفرا شمالا إلى الجنوب عبر الكونغو وزائير حتى منطقة بحيرات أعالي النيل ويصلون إلى وسط وجنوب أفريقيا¹⁴.

النيليون الحاميون: تتمركز هذه المجموعات في مناطق أعالي هضبة النيل وهضبة شرق أفريقيا وفي الجزء الجنوبي الشرقي من أوغندا والغربي من كينيا والشمال من نيجيريا¹⁵.

¹² - ظاهر جاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 33.

¹³ - عبد القادر زبادية ، الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في أفريقيا الغربية وجنوب الصحراء ، المؤسسة الوطنية للكتابة ، الجزائر ، 1989م ، ص 11.

¹⁴ - ابن حوقل ، كتاب صورة الأرض ، دار صادر عن طبعة ليدل ، 1939م ، طح ، ج 1 - 2 ص 18.

¹⁵ - دافيد سون ، أفريقيا تحت أضواء جديدة ، بيروت ، 1963م ، ص 183.

القوقازيون (الحاميون والساميون): تنتشر هذه السلالات في الأجزاء الشمالية والشرقية من القارة وينقسمون إلى حاميون وساميون فالحاميون هم المصريون القدماء ، والنوبيون ، والجالا ، والصوماليون ، والدفافلة - والأثيوبيون كل هذه شعوب سكنت المنطقة الموجودة ما بين مصر وأثيوبيا والصومال والسودان القديم - أما الساميون فهم العرب الذين شكلوا آخر الهجرات إلى القارة الأفريقية¹⁶.

أن ما سبق يعطي لمحة بسيطة عن تقسيم القارة جغرافيا من حيث الأقاليم الطبيعية الموجودة في القارة وعن أهم تقسيمات الشعوب التي سكنت القارة تاريخيا وأماكن انتشارها وتواجدها في القارة والجدير بالذكر هنا ومع ملاحظة القراءة السابقة لتقسيم هذه الشعوب هو الاختلاط البشري لمناطق تواجد هذه الأجناس رغم الاختلافات العرقية واشتراكها في بعض المناطق الجغرافية رغم اختلافها العرقي الإثني مما يدل على شيء من التمازج بين هذه الشعوب منذ القدم.

ومن المهم التعرض لما سماه الباحثين في مجال الدراسات الإفريقية باسم مراحل اكتشاف قارة أفريقيا لما لهذه المراحل من أهمية بالغة في تحديد ملامح تطور هذه القارة عبر العصور.

ويرى ابن حوقل في كتابه صورة الأرض أن اكتشاف القارة الإفريقية مر بخمس مراحل مهمة هي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الميلاد ولعب فيها المصريون القدامى دورا مهما تمثل في أن مصر كانت معبرا رئيسيا للهجرات البشرية من بلاد العرب إلى إفريقيا.

المرحلة الثانية: المرحلة الممتدة من القرن الخامس عشر وحتى القرن السابع عشر وقاد هذه المرحلة البرتغاليون من أجل اكتشاف طرق تجارية إلى الهند.

المرحلة الثالثة: وهي محاولة إدخال الحضارة الأوروبية إلى هذه القارة ، وتبدأ بمرحلة جيمس بروس وتسمى هذه المرحلة مرحلة الكشف الجغرافي للقارة الإفريقية.

المرحلة الرابعة: ويطلق عليها مرحلة الكشف السياسي والتي بدأتها الدول الأوروبية الاستعمارية منتصف القرن التاسع عشر لأجل الحصول على مستعمرات واسعة.

¹⁶ - ابن خلدون العبر وديوان المبتدأ والخبر ، فوسته الأعلمي للطبوعات ، بيروت ، 1971م ، ج 6 ، ص 199.

المرحلة الخامسة: وهي التي يطلق عليها مرحلة الكشف العلمي ، وهي المرحلة التي بدأها الاستعمار بالبحث عما هو موجود في باطن الأرض التي مد إليها نفوذه لغرض استغلالها واستثمارها لخدمة أغراضه ومصالحه الاقتصادية والسياسية.

والجدير بالذكر هنا أن هذه التقسيمات السابقة للمراحل الخمسة ، لا تعني بالضرورة أن لا تاريخ لإفريقيا دون هذه التقسيمات وأن القارة الإفريقية كانت بمعزل عن التكوين الحضاري لتاريخ العالم ، فهذا الأمر نفته وأبطلته الدلائل الأثرية في مختلف أنحاء القارة الإفريقية قديما وحديثا.

وقبل الحديث عن التقسيم الاستعماري للقارة الإفريقية وعن الأطماع الأوروبية في القارة وخيراتها ومحاولة استعباد واسترقاق أبناء هذه القارة ، يجدر الحديث عن الدور العربي والتأثير الإسلامي في القارة الإفريقية ، لما لهذا الدور من آثار واضحة سواء في نشر الدين الإسلامي في القارة أو من التعرف على القارة الإفريقية والتواصل الثقافي والتجاري ما بين العرب والأفارقة.

يقول مدثر عبد الرحيم الطيب ، في موضوع التواصل العربي الإفريقي ما قبل الإسلام ، "إن من أهم عوامل الربط بين الشعوب هو العاملان الجغرافي والتاريخي" ، لما لهما من ضرورات لا غنى عنها ، والمعني بالعامل الجغرافي ، هو عامل التجاور الذي كان له الدور الواضح في خلق تداخل وتلاحم وثيق بين شعوب العالم أجمع ، ومنها العالمان العربي والإفريقي ، ولاسيما في الأجزاء الشمالية والشرقية من القارة الإفريقية فالذي يلقي نظرة على خريطة العالم السياسية يتبين له أن البلاد العربية والبلاد الإفريقية تكونان معا كتلة إستراتيجية واحدة ، يحدها شرقا جبال زاجروس والخليج العربي ، وشمالا جبال طوروس والبحر المتوسط ، وغربا المحيط الأطلسي ، وعلى الرغم من وجود الفاصل الانكساري والذي بموجبه تكون البحر الأحمر كفاصل بين اليابسة في آسيا وأفريقيا فقد استمر التواصل بين الطرفين العربي والأفريقي ، والذي أصبح يمثل العنصر العربي الإفريقي في آن واحد ومن دون حدوث تنافر بين القوميات العربية والأفريقية المنصهرة في حياة شعوبها ، ويرجع ذلك إلى كون العروبة والإفريقية تشكلان رابطة حضارية وسياسية ، وليست عنصرية عرقية ،

لهذا فإن من الواضح لدينا أن كلا من العروبة والإفريقية تضم في ثناياها شعوبا متنوعة من حيث العنصر العرقي¹⁷.

أما العامل التاريخي في مراحل التواصل ، فهو عامل الزمن ، والذي يعود لعدة آلاف من السنين وهذا ما عكس الصلة بين العرب والأفارقة ، فالمصادر التاريخية تشير إلى أن الفينيقيين في القرن الخامس قبل الميلاد قد أسسوا مستعمرات تجارية على الساحل الغربي لإفريقيا ، وعلاقة شعوب بلاد وادي الرافدين بالسواحل الشرقية لإفريقيا ، والعثور على نقوش سومرية وبابلية ترجع إلى عهد سرجون الأكدي الذي حكم بلاد وادي الرافدين من عام 2350 - 2384 قبل الميلاد تؤكد هذه العلاقة¹⁸. ولقد ازدهرت العلاقات العربية الإفريقية في جميع المجالات ، ففي المجال الاقتصادي أدى التجار العرب في بلاد المغرب دورا مهما في تعميق الصلات التجارية بين الممالك الإفريقية القائمة في غرب القارة الإفريقية ووسطها من ناحية ، وبين مناطق البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية من ناحية أخرى¹⁹.

ويمكن هنا التتويه بشكل سريع لدور ليبيا في ازدهار تجارة الصحراء في إفريقيا فليبيا بحكم موقعها الجغرافي قامت بإنعاش التجارة بين المناطق الإفريقية باتجاه الشرق والغرب والوسط ، وجزر البحر المتوسط وخاصة جزيرة كريت ومالطا ومع المدن الإيطالية (جنوة والبندقية) ، وعموما مثلت مراكز التجمع في الأراضي الليبية من موانئ ووحدات الصحراء ، محطات تجمع القوافل التجارية المتحركة بين مناطق المغرب العربي والبلاد الإفريقية لتبادل البضائع ، خصوصا مع تجار طرابلس وغدامس وأوجلة وفزان وجبل نفوسة²⁰.

بعد الاستعراض السابق لأهم الملامح الجغرافية والسياسية والاجتماعية السكانية للقارة الإفريقية وبشكل عام ، سوف نتطرق الدراسة لموضوع مهم وأسهم وبشكل واضح في تكوين الشخصية الإفريقية سواء من الجانب السياسي أو الاجتماعي أو حتى اقتصاديا ، وأعاد وبشكل كبير تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية والثقافية لهذه القارة.

¹⁷ - مدثر عبد الرحيم الطيب ، التعاون العربي الإفريقي ، العرب النظام الاقتصادي الجديد ، دار المشرق والمغرب ، بيروت ، 1983م ، ص 106.

¹⁸ - نفس المرجع السابق ، ص 106 - 107.

¹⁹ - إبراهيم الحيدري ، صورة الشرق في عيون الغرب ، دار الساقى ، بيروت ، 1996م ، ص 10 - 11.

²⁰ - أحمد سعيد الفيتوري ، ليبيا وتجارة القوافل ، الإدارة العامة للآثار ، طرابلس ، 1972م ص23.

بداية يمكن القول بأنه لا يمكن الفصل ما بين أفريقيا بشكلها التقليدي عبر العصور الماضية وما بين أفريقيا الحديثة ، ذات الشكل الجديد ، والذي نتج وبشكل مباشر من التدخل الخارجي واقتحام خصوصيات شعوب وثقافات القارة الإفريقية.

إن الحديث عن موضوع الاستعمار الأوروبي للقارة الإفريقية ، وأطماعه يدفعنا للحديث عن أساسيات ومرجعيات وخلفيات هذا الاستعمار من مختلف النواحي سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافات مفروضة ومسيطرة الغرض منها تحقيق أهداف استعمارية.

وكما أسلفنا فإن أوروبا قد تعرفت على شمال إفريقيا منذ مدة طويلة من خلال العلاقات التجارية ، فكان للمدن الإيطالية قناصلها في غالبية دول شمال إفريقيا من أجل حماية مصالحها ، وكان من أهم غايات الأوروبيين حرصهم على وصول منتجات أواسط أفريقيا بحرية إلى موانئ البحر المتوسط ، بهذا كان اهتمامهم منصبا على حماية مصالحهم التجارية لأن وضعهم آنذاك لا يسمح لهم بتحدي الدول العربية المسيطرة على طرق التجارة.

إن الحقبة الزمنية الممتدة من القرن الخامس عشر وحتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن التواجد الأوروبي في هذه القارة يتجاوز حدود التعامل مع مراكز ساحلية أو الاستقرار في بعض الجزر القريبة من الساحل إلا أن الظروف الدولية بعد نهاية القرن الثامن عشر قد تغيرت ودفعت المستعمرين إلى التوغل داخل القارة ، وكاد ذلك يؤدي إلى اصطدام دموي بين الدول الأوروبية ، مما دفع بعض ساستها للتفكير في إيجاد أسس تتحرك في إطارها هذه الدول أثناء عملها لمد نفوذها والتوسع على مناطق جديدة في القارة الإفريقية ، لكن الأمر كله كان يصب في تمزيق القارة.

التقسيم الاستعماري للقارة الإفريقية:

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدول الأوروبية كانت لديها دوافع من وراء التدخل في القارة الإفريقية ، وهذه الدوافع بإيجاز هي عبارة عن:

1. **الدافع الديني:** كانت بداية الصراع الديني واضحا منذ عام 1492م ، عندما تم إخراج العرب من شبه جزيرة ليبييريا بسبب عودة الإمارات المسيحية وسيطرتها على البلاد ، وتوجه القوات الإسبانية والبرتغالية إلى السواحل الإفريقية وفرض

احتلالها على سبته ومليلة ، وفرض سيطرتها على شرايين الملاحة والسواحل الغربية والشرقية للقارة للقضاء على مصدر قوة الدولة الإسلامية²¹ ، كما تم استخدام رجال الدين المسيحيين في الإرساليات التبشيرية ، الوسيلة المهمة للدخول إلى شعوب إفريقيا ، بحجة تعليم الأفارقة وتدريبهم على بعض الصناعات والحرف والوقاية من الأمراض.

2. **الدافع التجاري:** يمكن تلخيص الدافع التجاري الاقتصادي من وراء دخول الأوروبيين القارة الإفريقية هو زيادة الإنتاج في أوروبا وفائض رأس المال ونقص الاستهلاك في الدول الصناعية خصوصا ، الأمر الذي دفعها إلى استثمار جزء كبير من مواردها الاقتصادية خارج منطقة سيطرتها السياسية وتشجيع سياسة تقوم على التوسع من أجل استيعاب مناطق جديدة وموارد اقتصادية جديدة وبحثها عن الذهب والفضة والعاج واستأثرت بتجارة الرقيق.

3. **الدوافع الإستراتيجية:** لقد كان الوضع السياسي والعسكري ومطامع الدول الأوروبية سببا في التوجه إلى القارة الإفريقية والتسابق لاحتلال سواحل واسعة منها ، فالصراع الطويل بين أسبانيا والبرتغال ثم بين فرنسا وبريطانيا وأطماعهما في التهام الدولة العثمانية وتقسيمها لم يؤخر اندفاع فرنسا في احتلال الجزائر عام 1830م ، على الرغم من الحجج الواهية التي أدعتها قبل غزوها ، حيث أن سواحل الجزائر تواجه سواحل فرنسا على البحر المتوسط ، وبريطانيا عدوها اللدود التي كان لها النفوذ في شرق البحر المتوسط في مصر والدولة العثمانية ، وهذا بالتأكيد ينطبق على أماكن أخرى²².

وهناك دوافع أخرى وراء دخول المستعمر الأوروبي إلى إفريقيا كظهور شهوة حب العظمة والرغبة في التوسع وحب القوة وصناعتها وبناء الأمجاد على حساب الشعوب الأخرى ، وأيضا ظهور ظاهرة جديدة وهي قيام الثورة الصناعية في أوروبا والتي أدت إلى تكديس كم

²¹ - عبد الملك عودة ، السياسية والحكم في إفريقيا ، القاهرة ، 1959م ، ص 60.

²² - ظاهر جاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 95 - 96.

هائل من الإنتاج كما ذكرنا سابقا فدفعتها إلى البحث عن موارد جديدة لتطوير الإنتاج والبحث عن منابع مستمرة للمواد الخام.

ولكي لا يصبح الحديث عن أفريقيا وعن الأطماع الاستعمارية في ثرواتها وأراضيها مجرد تعميم ، ولمزيد من محاولة الإيضاح والتفصيل في قضية تعتبر من أهم وأعقد القضايا التي جلبت وتركت كثيرا من الآثار السلبية على القارة وشعوبها وهي الظاهرة الاستعمارية.

يمكن ذكر الأطماع الاستعمارية الأوروبية في القارة الإفريقية وأهم الدول التي ساهمت وبشكل كبير في رسم خريطة استعمارية جديدة للقارة الإفريقية ، والدول التي كان لها الأثر الكبير سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو حتى التأثير الاجتماعي والثقافي السلبي ، فهذه الدول هي التي كانت مصالحها وبشكل مباشر عكس مصالح القارة الإفريقية وشعوب هذه القارة لذا كانت المرحلة الاستعمارية المباشرة عن طريق مجموعة من الدول الأوروبية اتسمت في ذلك الوقت بالقوة والإمكانيات الاقتصادية والسياسية المتميزة.

والمعروف أن هناك عدة دول على رأس الدول الأوروبية ذات المصلحة المباشرة في تقسيم واستغلال الدول الإفريقية ، وستحاول الدراسة في هذا الجزء تناول كيفية استعمار الدول الأوروبية لدول إفريقيا خصوصا منطقة ما وراء الصحراء وبشكل موجز وكتوضيح للحركة الاستعمارية وطريقة سيطرة هذه الدول على القارة وموروثات هذه السيطرة.

أولا سيتم الحديث عن البرتغاليين بحكم الموقع والظروف الدولية والتي دفعت البرتغاليين بالمبادرة والتوجه نحو القارة الإفريقية ، وأسباب ريادة البرتغاليين في اكتشاف الطرق البحرية إلى غرب إفريقيا وهذا له علاقة بفهم الأسباب التي أدت بهذه الدول الصغيرة إلى أن يكون لها دور هام في تطور أوروبا الحديثة ، "وهذا ليس لغرض الدراسة وإنما لربط الأحداث فقط".

ذكر باننيكار أن لموقف أسبانيا والبرتغال العدائي ضد المسلمين في شبه جزيرة أيبيريا أثره في محاربة المسلمين في كل مكان ، لأنهم أعدائهم اللدودين ، ويجب محاربتهم لاسيما بعد إخراجهم من هذه البلاد فلم يكن ذلك مستغربا حينما اتجهوا لمحاربة الإسلام في الساحل الشمالي لإفريقيا²³.

²³ - ك.مادهو باننيكار ، الوثنية والإسلام ، (ترجمة)، أحمد فؤاد بليغ ، المجلس الأعلى للثقافة ، بيروت ، 1990م ، ص 211.

لقد عرف البرتغاليون والأسبان أن ساحل إفريقيا الغربية كما أن أرض الذهب وكان هذا من العوامل الأساسية لوصول البرتغاليون إلى هذه المناطق ، ومما يوضح عدائهم للمسلمين سبب رواج الأسطورة الأوروبية حول محاربتهم للأمير المسيحي برسترجون الذي قد حكم في وسط إفريقيا ، وقطعوا صلته بأمرأ أوروبا ، هذا ما دفع الأمير هنري الملاح إلى التوغل في وسط إفريقيا للتأكد من وجود أمراء مسيحيين يحكمون هذه المناطق لتقديم العون والمساعدة لهم ، وهذا بلا شك جزء من المبررات الاستعمارية لفرض هيمنتهم على هذه المناطق خوفا من انتشار الإسلام فيها²⁴.

وكانت الحروب ضد العرب والمسلمين قد زادت من حماس البرتغاليون ، فضلا عن قرب بلادهم من السواحل الإفريقية ، فبرعاية ملكهم جون الأول ، استولى الأسطول البرتغالي بقيادة الأميرين هنري الملاح وفرناندو على ميناء سبته بالمغرب الأقصى عام 1415م ، وكان هذا بداية التوسع الاستعماري البرتغالي وراء البحار ، بل ويعتبر كما وصفه معظم المؤرخين بداية مرحلة جديدة للتاريخ الأوروبي ، وللقارة الإفريقية بأكملها بل ولتاريخ العالم الحديث أجمع²⁵.

ويذكر باسيل ديفستون ، أن هدف البرتغال ليس مجرد السيطرة على سواحل إفريقيا فقط ، بل أنه محاولة إيجاد مراكز انطلاق من هذه السواحل للوصول إلى الهند ، التي كانت تجني منها المدن الإيطالية الأرباح ، فكانت الفرصة الوحيدة أمامها استخدام الساحل الغربي لأفريقيا للوصول إلى الهند ، عن طريق جنوب إفريقيا ، فوصل البرتغاليون إلى السنغال عام 1444م ، وإلى جزر الرأس الأخضر عام 1456م ، وإلى الكونغو عام 1482م ، ورأس الرجاء الصالح عام 1487م ، وما إن حل عام 1498م حتى قام فاسكو دي جاما برحلته التاريخية إلى الهند ، عن طريق رأس الرجاء الصالح ، مكتشفا إفريقيا الشرقية²⁶.

استمر البرتغاليون يمدون نفوذهم في إفريقيا حتى نهاية القرن السادس عشر بعدها بدئوا يفقدون معظم مستعمراتهم الإفريقية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ، بسبب المنافسة

²⁴ - ظاهر جاسم ، مرجع سابق ، ص 99.

²⁵ - نفس المرجع السابق ، ص 101.

²⁶ - باسيل ديفستون ، لمحات من تاريخ إفريقيا ، ترجمة ونشر مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، سبها ، ص 85 - 86.

الشديدة لهم من قبل الأسبان والفرنسيون والهولنديون والبريطانيون والألمان ، والذين دخلوا القارة الإفريقية وانشئوا المحطات التجارية وبالذات على الساحل الغربي للقارة وانشصرت أملاك البرتغاليين في أجزاء بسيطة من القارة بسبب التكاليف الاستعمارية على دول القارة ، وانشصرت في موزمبيق وانجولا وغينيا بيساو .

برزت فرنسا بعد البرتغال في مجال الاستعمار ، فمنذ منتصف القرن الخامس عشر وجهت اهتمامها نحو تجارة البحر المتوسط ، والاستفادة من تجارة التوابل والوصول إلى سواحل غينيا ، وزاد من هذا الاهتمام وصولها إلى السواحل الإفريقية والهند الشرقية واستمرارها في مواصلة اكتشاف ما تبقى من العالم الجديد فوصلت إلى أمريكا عام 1509م وإلى كندا عام 1524م .

ولم تلبث فرنسا أن دخلت في نزاع مع البرتغال ومن بعدها مع بريطانيا من أجل الحصول على المستعمرات ، فقد خسرت حرب السبع سنوات مع بريطانيا 1756م - 1763م بعد توقيع معاهدة باريس سنة 1763م ، وتنازلت عن كندا ومعظم ممتلكاتها الاستعمارية على سواحل إفريقيا والهند ثم جاءت بعدها الحروب النابليونية ، التي قادت إلى عقد معاهدة باريس سنة 1814م ، والتي أرضت الدور الاستعماري الفرنسي .

ومع مطلع القرن التاسع عشر عاودت فرنسا نشاطها الاستعماري فاعتدت على الجزائر عام 1830م ثم تونس والمغرب ، وبعد ذلك استولت على مناطق في غرب القارة الإفريقية ما أطلق عليه إفريقيا الغربية الفرنسية وتشمل السنغال والسودان (الفرنسية) ، وغينيا (الفرنسية) وساحل العاج وفولتا العليا وداهومي والنيجر وتشاد ووسط إفريقيا والكنغو والغابون وفي الساحل الشرقي لإفريقيا مدت نفوذها إلى الصومال وجزيرة مدغشقر²⁷ .

وعند الحديث عن الاستعمار الهولندي في إفريقيا ودخوله دول القارة الإفريقية فإننا نرى أن هذا الاستعمار قد أتم من غيره بالصفة التجارية البارزة حيث أن بدايات هذا الاستعمار كانت عن طريق العمل كوسطاء لنقل تجارة البرتغال إلى أوروبا ولكن حين اصطدم الهولنديون والبرتغاليون بسبب المنافسة التجارية ، أغلق البرتغاليون في وجه الهولنديين ميناء لشبونة الذي كان مقرا لتوزيع التجارة الشرقية إلى أوروبا ، فكان رد فعل

²⁷ - محمد ضيف الدين ، أفريقيا بين الدول الأوروبية ، القاهرة 1959م ، ص 111 - 112 .

هولندا على ذلك تأسيس شركة الهند الشرقية الهولندية في أمستردام عام 1602م ، لغرض الإنفراد بالتجارة ، وتشرف عليها الحكومة الهولندية ، وكان هذا العمل إيذانا بنشاط بحري وتجاري كبير حقق لهولندا فرصة لمد نفوذها على مساحات واسعة من القارة الإفريقية ، ولشدة الصراع ، وزيادة قوة هولندا البحرية ، تمكن الهولنديون من إزاحة البرتغاليين عن تجارة إفريقيا ، فاحتلوا ساحل الذهب سنة 1631م لخدمة مصالحهم الملاحية والتجارية ، واحتلوا أجزاء من انجولا ، ولم يأت عام 1652م إلا وقد أسس الهولنديون عدة موانئ وقلاع على السواحل الإفريقية أصبحت مراكز لاستيطانهم ، ومثال ذلك هو تأسيس محطة في مدينة الكيب جنوب القارة الإفريقية لتموين سفنهم المارة في هذا الطريق بين أوروبا والهند فكانت هذه البداية للاستعمار الهولندي²⁸.

كانت المنافسة على أشدها بين فرنسا وبريطانيا خاصة في منطقة وادي النيل (مصر والسودان) واشتدت المنافسة بعد اشتراكهما في أسهم قناة السويس²⁹ ولقد تمكنت بريطانيا بسبب تعاضم قوتها البحرية وإمكانياتها الاقتصادية ، من التغلب على فرنسا ، التي اضطرت إلى عقد الاتفاق الودي في عام 1904م لتضمن حفاظها على ما تبقى من مستعمراتها³⁰.

والمعروف بأن علاقة البريطانيين بالقارة الإفريقية تعود إلى حوالي منتصف القرن السادس عشر ، حينما كان البرتغاليون يحتكرون تجارة الرقيق والذهب والصبغ ، التي اشتهرت بها ممالك غرب إفريقيا ، فقد كان التجار البريطانيون يترددون على غينيا وساحل الذهب وخليج بنين ، وكان أشهر من وصل إلى هذه المنطقة هو الرحالة جون هوكنز خلال الأعوام من 1562م - 1567م ، لأجل الحصول على الرقيق واستخدامهم في جزر الهند الغربية³¹.

ولم يتوغل البريطانيون إلى داخل القارة الإفريقية إلا بعد بروز التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية على القارة لاسيما بعد اكتشاف العالم الجديد ، لحرص بريطانيا على حماية مصالحها الاستعمارية في إفريقيا فقد أعلنت حمايتها على مصر عام 1882م ، وقضت على ثورة أحمد عرابي ، في عام 1899م سيطرت على إقليم السودان ، كما احتلت الساحل

²⁸ - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وشوقي الجمل ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة 1997م ، ص 131 - 134.

²⁹ - ظاهر جاسم ، مرجع سابق ، ص 105.

³⁰ - أنور مولود نبيان ، أفريقيا والصراع العربي الإسرائيلي، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد 1986م ، ص 28.

³¹ - شوقي الجمل ، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1980م ، ت 135 - 138.

الصومالي عام 1884م ، وأصبحت كينيا عام 1895م مستعمرة بريطانية ، واستمر توسعها في القارة الإفريقية حتى ضمت نيجيريا إلى مستعمراتها عام 1914م³².

في عام 1876م عقد في مدينة بروكسل البلجيكية مؤتمر دعا إليه الملك البلجيكي ليوبولد الثاني ، وحضره ممثلي بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا ، لمناقشة كيفية اكتشاف إفريقيا ، وتمخض عن هذا المؤتمر تأليف الجمعية الدولية لكشف إفريقيا وإدخال الحضارة ، ويكون مقرها بروكسل.

وبدأت الجمعية تمارس أعمالها وأرسلت بعثات إلى شرق إفريقيا والكونغو ومع الوقت بدأت تكشف نوايا ملك بلجيكا ودوافعه في التنافس الاستعماري مع الدول الأوروبية للهيمنة على أراضي القارة البكر ، وعارضته كل من البرتغال وبريطانيا وفرنسا ، وتسابقت فيما بينها لضم الأراضي لنفوذها.

وهذا التنافس والصراع كان سببا في عقد مؤتمر برلين في 5 نوفمبر 1884م واستمر إلى 26 فبراير 1885م ، والذي دعا له رئيس الوزراء الألماني (بسمارك) لحل مشكلة التنافس الاستعماري واعترفت جميع الدول المشتركة في المؤتمر بحقوق بلجيكا في مستعمراتها وخصوصا الكونغو³³.

وبعد الحديث عن أهم الدول الأوروبية التي لعبت دورا مهما في تمزيق الجسد الإفريقي كوحدة واحدة وبعد التقاسم بين هذه الدول الأوروبية لدول القارة الإفريقية ، وقبل الحديث عن ويلات وآثار هذا التقسيم وما نتج عنه من مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية ، ابتداء من عشوائية التقسيم الجغرافي وتجاهل الامتدادات البشرية (القبلية - الإثنية - التاريخية) ومرورا بنهب الخيرات والثروات والمواد الخام وصولا للسيطرة العسكرية والاقتصادية والفكرية على شعوب هذه القارة وما سبب ذلك من اختلافات بشرية وعرقية وفتن وحروب أهلية ، وهذا ما سوف نتناوله الدراسة في المبحث الثاني من هذا الفصل حيث سيتم تسليط الضوء على أهم النتائج السلبية لتدخل المستعمر الأوروبي للقارة بشكله التقليدي منذ مؤتمر برلين 1884م ، وهي ظاهرة الحروب الأهلية الإفريقية نشأتها - أسبابها - أنواعها.

³² - المرجع السابق نفسه ، ص 142.

³³ - زاهر رياض ، استعمار إفريقيا ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة 1965م ، ص 75.

وختاماً لهذا المبحث يمكن ذكر التقسيم الاستعماري للدول الأوروبية لدول القارة الإفريقية ، مما لهذا التقسيم من دلالات واضحة على عشوائية الجغرافيا الاستعمارية والذي لم يأتي ليقسم الأراضي فقط وإنما مزق شعوب تلك الأراضي ، الأمر الذي دفع بها للتناحر والصراع والحروب الأهلية بإذكاء الفتن ووضع المخططات الاستعمارية الهادفة للسيطرة على موارد القارة واستعادة أمجاد الماضي.

تقسيم القارة الإفريقية في العصر الحديث:

قسمت القارة كالاتي:-³⁴

1. فرنسا:

- شمال إفريقيا: (تونس - الجزائر - المغرب).
- إفريقيا الغربية الفرنسية: (السنغال - غينيا - ساحل العاج - داهومي - السودان الفرنسي - موريتانيا - النيجر - فولتا العليا).
- أفريقيا الاستوائية: (الغابون - الكونغو الأوسط - تشاد).
- جزيرة مدغشقر.
- الصومال الفرنسي.

2. بريطانيا:

- أفريقيا الشرقية البريطانية: (زنجبار - تنجانيقا - كينيا - أوغندا).
- أفريقيا الجنوبية الفرنسية: (روديسيا الجنوبية والشمالية - محميات بوتسوانا لاند - سوازيلاند).
- أفريقيا الغربية البريطانية: (نيجيريا - غانا - ساحل العاج - سيراليون).
- كذلك النفوذ الموجود على مصر والسودان.

3. بلجيكا:

- الكونغو.

4. البرتغال:

³⁴ - ظاهر جاسم ، مرجع سبق ذكره ، ص 111 - 112.

- جزر الرأس الأخضر - غينيا البرتغالية - جزر الايروسان توميه - انجولا -
موزمبيق.

5. ألمانيا:

- المناطق المحصورة بين إفريقيا الغربية البرتغالية وروديسيا الشمالية واتحاد جنوب
إفريقيا (الكامبيرون - توجو لاند - إفريقيا الشرقية الألمانية).

6. إيطاليا:

- ليبيا - إرتريا - الصومال الإيطالي.

إن العرض السابق للأطماع الاستعمارية في القارة الإفريقية ، وما نتج عن هذه الأطماع
من تقسيم للقارة الإفريقية ، جغرافيا واجتماعيا ، يبين أن هذه الأطماع هي أطماع مباشرة ذات
تدخل عسكري واستعماري مباشر ، فرضته المصلحة وتم تنفيذه باستخدام القوة ، فموارد
القارة الإفريقية ، وموقعها الجغرافي ، هو ما ساهم وبشكل كبير في تقاوم وتعاضم هذه الأطماع
، والجدير بالذكر هنا أن هذه الأطماع لم تنتهي عند حد الاستعمار التقليدي والتدخل المباشر
في القارة الإفريقية ، إنما وبتطور الوضع بصفة عامة على المستوى العالمي ، ظهرت هناك
أساليب وأدوات لتحقيق الأهداف والمصالح ، واتسمت إلى حد ما ، هذه الأساليب والأدوات
بالتابع السلمي "الاقتصادي - التجاري" مثل ما حدث في علاقة الصين وإفريقيا.

خلاصة:

تناول المبحث السابق القارة الإفريقية ، من الناحية الجغرافية والتاريخية ، ومن ناحية
تقسيم الشعوب التي سكنت القارة منذ أزمنة بعيدة ، وثقافات تلك الشعوب ومميزاتها ، والتأثير
المباشر في تكوين الشخصية الإفريقية المتميزة ، أولا بحكم موقع القارة العالمي ، وثانيا على
مستوى التنوع العرقي والثقافي ، واختلاف الأجناس والأصول الاجتماعية ، الأمر الذي جعل
من هذا الموقع الجغرافي المهم ، محل أطماع للقوى الاستعمارية التي استطاعت بما تمتلكه
من تفوق عسكري وعلمي ، الدخول والتوغل في القارة الإفريقية ، وتحقيق مصالحها ، الأمر
الذي تعارض وبشكل مباشر مع مصالح شعوب القارة الإفريقية ، ومما زاد الأمر صعوبة هو
التقسيم الجائر للقارة الإفريقية ، وتحولها إلى دويلات متفرقة ، رغم توحيدها التاريخي
وارتباطها الإنساني على مر العصور والأزمنة ، وما جره هذا التقسيم من مشاكل وظواهر

سلبية واضحة الأثر ، كان أهمها ظاهرة الحروب الأهلية التي مزقت القارة الإفريقية ، وخلقّت
الفرقة والانقسام بين أبناء الوطن الواحد.

المبحث الثاني

أسباب الحروب الأهلية في إفريقيا

مدخل:

تناولت الدراسة في المبحث السابق من الفصل الأول موضوع التقسيم الأوروبي لدول القارة الإفريقية وما نتج عن هذا التقسيم من مشاكل وظواهر سلبية ، كان أكبرها انتشارا وتفشيا ظاهرة الحروب الأهلية التي مزقت الوحدة الإفريقية ، وإعاقة مسيرة التقدم والنمو لشعوب القارة الإفريقية ، بسبب التقسيم العشوائي للقارة الإفريقية وشعوبها ، مما سمح بوجود اختلافات عرقية وإثنية واضحة بين أبناء الدولة الواحدة ، كما أن لهذا التقسيم أثر بالغ في سوء توزيع الموارد الطبيعية التي تمتلكها كل دولة ، حيث تم العبث بهذه الموارد ، كمجاري الأنهار والجبال والمساحات الصالحة للزراعة ، كما أن الحدود الاستعمارية التي رسمت منذ الاستعمار ، لم ينظر فيها بعين الاعتبار للتركيبة الثقافية ولا الجذور التاريخية لسكان المنطقة ، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في تعميق الفوارق بين أبناء القارة ، مما خدم مصالح الاستعمار الغربي بشكل جيد وساهم فيما بعد في تعميق الفرقة بين أبناء الدولة الواحدة محققا بذلك الأهداف الرئيسية لوجود الاستعمار في القارة الإفريقية.

وفي هذا الصدد سوف تتناول الدراسة في هذا المبحث ظاهرة الحروب الأهلية إحدى نتائج هذا التقسيم من حيث أسبابها ونشأتها ، وأشكالها ، وما لهذه الأسباب من آثار سواء كانت أسباب داخلية أو أسباب خارجية ، وكيفية تطور وتصعيد هذه الظاهرة واختلافها من دولة إلى أخرى في القارة الإفريقية ، كذلك ستتناول الدراسة أهم إفرازات هذه الظاهرة من تدخل خارجي بأنواعه المختلفة ، وما لهذا التدخل من آثار سياسية واقتصادية وحتى اجتماعية على الدول المعنية.

الحروب الأهلية في إفريقيا:

أ. الاختلافات الإثنية وعلاقتها بنشأة الصراع ومن ثم الحرب الأهلية:

لقد أدت الحدود التي رسمها الاستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية إلى ظهور هذه المشكلة ، فقبل الاستعمار ، كانت الأوضاع في القارة تسير بالصورة الطبيعية حيث تعايشت الكيانات السياسية المختلفة جنبا إلى جنب ، وسادت فيها إمبراطوريات اختلطت فيها الأجناس واللغات والثقافات ، وفي تلك الفترة لم تكن للحدود السياسية أهمية كبيرة وعرفت القارة آنذاك "مفاهيم للحيز المكاني لا يتعدى كونه إقليما عشيبيا بالنسبة للشعوب الرعوية ، أو إقليما مملوكا ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية"³⁵.

إلا أن الحدود المصطنعة التي رسمها المستعمرون الأوروبيون للقارة في مؤتمر برلين (1884م - 1885م) ، وكما سبق وأن أشرنا ، أثناء مرحلة التكالب الاستعماري على إفريقيا هي التي أوجدت هذه المشكلة ، وذلك لأن هذه الحدود لم توضع تعبيرا عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ذات دلائل إنسانية أو تاريخية معقولة ومقبولة عند أهل البلاد المعنيين ، بل أنها على عكس ذلك تماما إنما وضعت في معظم الأحيان على أسس تحكيمية واعتباطية عبرت أولا وقبل كل شيء عن المصالح والمطامع التي كانت المحرك الدافع للدول الاستعمارية"³⁶.

ولقد كان نتاج التقسيم العشوائي أن توزعت الجماعة الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية ، بحث ضمت الدولة الواحدة كما هائلا من الجماعات الإثنية المختلفة ، والتي لا تربط بينها أية صلات عرقية ولا يجمعها إحساس مشترك بالانتماء إلى قومية واحدة مما أدى في كثير من الأحيان ، إلى تنافر بين هذه الجماعات التي ربطت بينها الحدود المصطنعة ، وقادت في أحيان أخرى إلى صراعات دموية بين الجماعات المكونة للدولة ، وقسمت داخل حدود الدول الإفريقية جماعات عرقية كانت متحدة ومنسجمة تماما إلى عدة دول فقامت بينها وبين أمتداداتها حدود وفواصل ، مما أدى إلى عدم تطابق الحدود العشوائية مع الأوضاع

³⁵ - محمود أبو العنين ، إفريقيا والتحويلات الراهنة في النظام الدولي في مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996م ، ص 264.

³⁶ - مدثر عبد الرحيم ، "فكرة الوحدة الوطنية" في العجب الطريقي (تحرير) ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مجلس دراسات الحكم الإقليمي ، جامعة الخرطوم 1988م ، ص 16 - 17.

الإثنية وأدى كذلك إلى أن تكون المجتمعات الإفريقية ذات طبيعة تعددية ، حيث توجد في بعض دول إفريقيا ما يزيد عن مئة مجموعة عرقية³⁷.

وعند الحديث عن ظاهرة التعددية الإثنية وهي الظاهرة الأولى التي أفرزتها سياسات التقسيم العشوائي لدول القارة الإفريقية فإننا نتحدث عن أحد الأسباب الرئيسية في تكرار ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا ، والجدير بالذكر أن التعددية الإثنية لا تعتبر مشكلة بذاتها ، فيمكن لهذا النوع إذا أحسن استخدامه أن يكون مصدرا للإثراء الثقافي ، ولكن المشكلة تبرز حينما يساء استخدام هذا النوع ويتم تسييسه ، ويتحول إلى سلاح مدمر ، فعلى المستوى العالمي كانت الحروب القائمة على الأساس الإثني سببا في موت الملايين من البشر ، وفي تدمير العديد من الدول وتفكيكها ، وفي تحطيم البنيات الأساسية وإهدار الموارد وفرار الملايين من أوطانهم.

وفي القارة الإفريقية تعتبر الاختلافات الإثنية قنابل موقوتة تم تفجيرها في عدة مناطق من أجزاء القارة فكانت النتيجة المجازر البشرية ، والدمار الاقتصادي وتعطل مشاريع التنمية ، بل قادت الصراعات الإثنية في بعض أنحاء القارة إلى انهيار الدولة نفسها كما حدث في الصومال خلال عقد التسعينات من القرن الماضي.

ولابد من تعريف مصطلح الإثنية ، لما لهذا المصطلح من آثار كما سبق الذكر ، ويلاحظ أن هناك اختلافات كبيرة حول مفهوم الجماعة الإثنية فعلى سبيل المثال يعرفها البعض³⁸ بأنها "مجموعة محددة تختلف ثقافتها عن المجتمع الكبير الذي تعيش فيه ، ويعتقد أفرادها أو يعتقد الآخرون أنهم يرتبطون بأواصر عرقية أو وطنية أو ثقافية مشتركة"³⁹.

بينما يعرفها البعض الآخر بأنها "تجمع بشري يشترك أفرادها في بعض المقومات الفيزيقية (كوحدة الأصل) أو الثقافية (كوحدة اللغة) أو الدين أو التاريخ أو غيرها من المقومات الثقافية"⁴⁰.

³⁷ - بهاء الدين مكاوي محمد قبلي ، الصراعات الإثنية في إفريقيا ، المركز العالي للدراسات الإفريقية ، الخرطوم 2007م ، ص18.

³⁸ - المرجع السابق ، ص 30.

³⁹ - محجوب الباشا ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، الخرطوم ، 1998م ، ص 1.

⁴⁰ - أحمد وهبات ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية 1999م ، ص 55.

فالفرق بين التعريفين السابقين أن التعريف الأول ينظر للجماعة على أنها موجودة في مجتمع أكبر منها ، والتعريف الثاني يرى بأن الجماعة تربطها رابطة العرق أو السلالة أو الثقافة أو الدين.

ويستخدم البعض كلمتي "إثنية" و "عرقية" كمرادفين ، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض المفكرين مثل عزمي خليفة حينما عرف الإثنية على أنها هي "السلالة أو العرق" وهذا ما فعله إلياس حريق وعبد الغني سعود ، وما فعله صاحب قاموس المورد حيث ترجم كلمة إثني بمعنى عرقي⁴¹.

على أن هناك من يرى فرقا بين العرقية والإثنية فالأولى من العرق (الجذر) الذي تتحدر منه الجماعة ، وبالتالي فإن الجماعة العرقية ترتبط فيما بينها برابطة القرابة والدم حيث ينحدر كل أفرادها من أصل واحد ، أما الجماعة الإثنية فتعني (العرقية - الثقافية) ، ويقصد بها أولئك الذين يشتركون في سمات ثقافية معينة تميزهم عن غيرهم من الجماعات التي تشاركهم الوطن وإن لم ينحدروا من أصل عرقي واحد⁴².

وستبنى الدراسة الكلمتين كمترادفتين للتشابه الواضح بين الثقافات والأعراق والأصول الإفريقية ، موضوع الدراسة ، فمن وجهة نظر الدراسة ليست هناك فوارق أساسية ما بين وحدة الأصل والثقافة والعرق ، ما بين معظم شعوب القارة الإفريقية لأنها وبدرجة كبيرة تصب في بوتقة الانصهار الإفريقي الواحد ما قبل التدخل الاستعماري ومحاولة التقسيم الإفريقي إلى أشكال وثقافات ودول مختلفة.

والجدير بالذكر هنا وبعد استقلال معظم الدول الإفريقية في فترة لاحقة وخروج الاستعمار الأوروبي التقليدي ، تمسك القادة الأفارقة بالحدود التي أوجدها الاستعمار وكان هذا خطأ فادحا ارتكبه هؤلاء القادة لأنهم بذلك أبقوا على المشكلة التي خلفها الاستعمار ، والمتمثلة في تواجد جماعات عرقية مختلفة الأمر الذي أدى لاحقا إلى صراعات عرقية متعددة.

⁴¹ - عبد الرحمن الغالي الجعلي ، التعدد الإثني والديمقراطية في السودان: نحو ميثاق ثقافي ، في حيدر إبراهيم على (تحرير) التعدد الإثني والديمقراطي في السودان ، مركز الدراسات السودانية ، القاهرة 2003م ، ص 34.

⁴² - عبد السلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2000م ، ص 100 - 101.

إن أهم ما يميز الحالة الأوروبية ، مثلا هو أن ما تم في أوروبا بعد انهيار الامبراطوريات الضخمة تم تلافيه بعد قيام الثورات القومية في أوروبا والتي غيرت خريطة أوروبا فوحدت بين الجماعات القومية التي قسمتها الحدود ، والحقت الجماعات المختلفة بقومياتها ، بينما ضرب القادة الأفارقة قداسة على الحدود الموروثة خوفا مما ستجره مسألة تغيير الحدود من صراعات وفوضى بل ضمن ذلك ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية⁴³.

وبإبقاء هؤلاء القادة على الحدود المصطنعة ، ابقوا على أكبر المعضلات وأكثرها خطورة على الاستقرار إذ لا تزال هذه المشكلة تفرز آثارها السلبية على الأوضاع في إفريقيا ، وهذا ما سنتناوله الدراسة في المباحث القادمة.

وكان دور القوى الاستعمارية في تفنيت وحدة القارة وإذكاء ميزان الصراع بين أبناءها لم يتوقف عند وضع الحدود العشوائية ، بل سعت القوى الاستعمارية إلى دعم بعض المجموعات القبلية في القارة دون الجماعات الأخرى ، وكان المعيار الذي استندت عليه القوى الاستعمارية هو موقف الجماعات القبلية من النظام السياسي ، بالإضافة إلى درجة القوة أو الضعف التي تميز الجماعة القبلية نفسها فظهرت نتيجة لذلك بعض الجماعات المتميزة مثل "الكوبول" في سيراليون ، و"الباجندا" في أوغندا ، و"الكيكويو" في كينيا ، و"البوتسي" في زامبيا ، و"العيسي" في جيبوتي⁴⁴.

ومن التقديم السابق يتضح لنا أن من أهم إفرازات التقسيم العشوائي والتدخل المباشر للاستعمار الأوروبي في مختلف مراحلها سواء السلمية - كما سبق الذكر - عن طريق الاكتشافات والبعثات التبشيرية ، أو عن طريق الاستعمار المباشر التقليدي لدول إفريقيا ، فإن أهم هذه النتائج التي حصدها دول القارة الإفريقية هي ظاهرة مزقت جسد هذه القارة وهي الحروب الأهلية.

الحروب الأهلية:

تعتبر ظاهرة الحروب الأهلية من أهم الظواهر السياسية في القارة الإفريقية فقد بدأت الحروب الأهلية تنتشر في العديد من دول القارة الإفريقية عقب الاستقلال مباشرة ، ووقعت أبرز تلك الحروب في الكونغو ونيجيريا وتشاد وأثيوبيا وأوغندا والصومال وأنجولا وموزمبيق

⁴³ - المرجع السابق ، ص 20.

⁴⁴ - المرجع السابق ، ص 20.

وروندا وبروندي وليبيريا وسيراليون ، وتتمثل أهمية هذه الظاهرة في أنها تعتبر نتاجا للعديد من الثوابت والمتغيرات الهيكلية الكامنة في صميم بنية الدول والمجتمعات الإفريقية ، والتي خلفها الاستعمار كموروث أساسي لهذه الدول ، كما أسلفنا الذكر .

كما أن هذه الحروب مثلت تبديدا واستنزافا هائلا للموارد والطاقات الحيوية للدول ، الإفريقية التي ذاقت ويلاتها ، ولذا كان نتاج ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا أن أفرزت العديد من الظواهر السياسية والإنسانية الهامة ، مثل ظاهرة اللاجئين وشيوع ثقافة العنف في المجتمعات الإفريقية ، وإضعاف المكانة الدولية والإقليمية للدول المعنية وتدخل دول الجوار والتنظيمات الدولية والدول الغربية في شؤون الدولة وانقصت من سيادتها على أرضها .

وأصبحت الحروب الأهلية من أبرز ملامح المسرح الإفريقي خلال الربع الأخير من القرن العشرين ، وباتت هذه الظاهرة تستحوذ على حيز كبير من الاهتمام في العلاقات الدولية ، وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي كانت الأغلبية الساحقة من الصراعات التي شهدتها البيئة الدولية هي صراعات داخلية وحروب أهلية أساسا ، ولم تعد هذه الحروب مجرد صراعات محدودة تدور بين الحكومة وجماعات صغيرة من المعارضة في الدول المعنية ، وإنما شملت هذه الحروب مجتمعات بأسرها في العديد من الحالات ، ووصلت إلى درجة الإبادة الجماعية لقطاعات كاملة من السكان ، مثل حالة الإبادة الجماعية للتوتسي في روندا ، كما أن حدة وكثافة الصراع في هذه الحروب تزداد بصورة مستمرة .

والجدير بالذكر أن ظاهرة الحروب الأهلية كانت مرتبطة بمرحلة الحرب الباردة السابقة التي سادت بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بما سمي الكتلة الغربية والاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بما سمي الكتلة الشرقية ، وغالبا ما كانت الحرب الأهلية جزء من المواجهة الإستراتيجية العالمية بين هاتين الكتلتين في كل قارات العالم ، وأداة من أدوات الحرب الباردة حينذاك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام 1991م بسقوط الاتحاد السوفيتي .

ولفهم ظاهرة الحروب الأهلية لابد من التطرق لتعريف هذه الحرب ، وما نتناوله الأدبيات السياسية لمحاولة فهم وتفسير هذه الظاهرة المتغيرة ، فلقد تطور تعريف الحرب الأهلية تدريجيا من التركيز على الجوانب الشكلية للحرب الأهلية ، مرورا بالتعريفات التي وسعت كثيرا من نطاق ظاهرة الحرب الأهلية إلى درجة النظر لجميع الصراعات الدولية

بوصفها جزء من الحرب الأهلية العالمية ، وصولا إلى الفترة الحالية التي باتت تركز على الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحركة للحرب الأهلية.

وتتبنى الدراسة تعريفا من التعريفات الأكثر تناسبا مع موضوع الدراسة يصف الحرب الأهلية بأنها "شكلا من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع ، وتقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية أو أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة ، أو الانفصال عن الدولة ، ويشمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة ، ويتم تنفيذ عمليات العنف انطلاقا من مناطق معينة تمثل قواعد عسكرية محددة لها"⁴⁵.

ويجب هنا تناول العوامل التي تساعد على نشوب الحرب الأهلية ويمكن رصد عدة عوامل ساهمت في بلورة الحروب الأهلية وخروجها إلي السطح ، وكل هذه العوامل تقريبا تبدأ من دور المستعمر ، الذي حاول بشكل كبير ، بناء كيانات إفريقية بصبغة أوروبية ، وعملية إنشاء الدول الإفريقية على أيدي الاستعمار ، ثم تنفيذ عملية تصفية الاستعمار بسرعة ، دون الأخذ في الاعتبار الصراعات الإثنية والقومية والتي يمكن أن تتبع ذلك ، مثلما حدث في تشاد وأوغندا وإثيوبيا وأنجولا⁴⁶.

ويمكن القول أيضا أن هناك عوامل داخلية صاحبت التجربة الاستعمارية التي مرت بها المجتمعات الإفريقية في الدول الإفريقية الجديدة والتي أسهم في وجودها وبشكل مباشر وجود جماعات من خارج حدود القارة والتنافر الثقافي ، وانخفاض شرعية نظام الحكم للدول الجديدة ، وضعف القدرة الأمنية للنظام والتدهور الاقتصادي ، وبساطة وبدائية التركيب الهيكلي للدولة والمجتمع من مختلف النواحي ، وهذه الأمور أفرزت عدة متغيرات ساهمت وبشكل واضح في ظاهرة الحروب الأهلية وهي كالآتي:

1. وجود جماعات في مناطق تخص جماعات أخرى وسيطرة هذه الجماعات على موارد ومواقع زراعية ورعوية ، جاء الاستعمار ليؤكد على تواجد مثل هذه الجماعات التي اعتبرت أن ملكيتها لهذه الموارد ملكية مقدسة وثابتة.

⁴⁵ - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

⁴⁶ - المرجع السابق ، ص 27.

2. وجود إمبراطوريات ما قبل الاستعمار بمعنى وجود خلفاء للإمبراطوريات ما قبل الاستعمار فالفترة التي جاءت ما بعد الاستعمار كانت في الغالب هي فترة تصفية حسابات قديمة ناتجة عن اختراقات قديمة للممالك والإمبراطوريات السابقة من قبل الاستعمار والتي تفتتت بموجب التقسيم العشوائي للأراضي والمناطق الإفريقية.
3. الإثنية المسيية فالمتنافسون القبليون يلجئون إلى الاعتماد على أصولهم الإثنية طلباً للمساعدة من خلال تغذية المشاعر القبلية.
4. النزعات الانفصالية تتعكس هذه النزعات في صورة حركات انفصالية مثل حالات "بيافرا وكاتنجا" في نيجيريا.
5. الدين: هناك أنواع من الصراعات الدينية التي تتأسس على "الطوائف" وهي جماعات صغيرة تقع خارج النطاق الرئيسي للديانات داخل الدولة ، ومن المهم هنا التفريق بين التسييس الديني والأقلية الدينية المضطهدة والتي وفر المستعمر الظروف الملائمة لتأجيج اختلافاتها ومن ثم صراعاتها.

إن العرض السابق كما أورده أحمد إبراهيم محمود في كتابه الحروب الأهلية في إفريقيا إنما جاء لتحليل وربط عدة متغيرات داخلية في داخل الجماعة الإثنية في الدولة الواحدة والتي تمثل عاملاً مهماً في نشأة ظاهرة الحرب الأهلية.

ويرى سعد الدين إبراهيم أن الصراع الداخلي يبدأ عادة بعدم قبول الجماعة الإثنية لوضعها في المجتمع ، وتمرداً على نمط العلاقات السائدة فيها وبينها وبين غيرها من الجماعات⁴⁷.

على الرغم من أن عدم القبول أو التمرد قد يختلف في الأسباب الدافعة إليه كما قد تختلف أشكاله ودرجاته إلا أنه يمكن أن يتطور إلى حركة اجتماعية عندما يتبلور في تيار هادف إلى تحقيق أغراض معينة ، وحينما يتوافر لهذا التيار قيادة وحد أدنى من الإطار التنظيمي ، ويدخل فيه أو يلتف حوله عدد معقول من أفراد الجماعة الإثنية ، ويرى سعد الدين إبراهيم أن الحركات الاجتماعية الإثنية تختلف في الأهداف التي تطمح إليها في علاقتها بالأغلبية أو بالجماعات الإثنية الأخرى التي تعيش معها في نفس المجتمع السياسي وتتراوح هذه الأهداف بين الانصهار والانفصال.

⁴⁷ - سعد الدين إبراهيم ، الأقليات في العالم ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة 1995م ، ص 36.

وقبل الحديث عن أنواع الحروب الأهلية التي مرت وتمر بها دول القارة الإفريقية وأشكال تلك الحروب ، ستحاول الدراسة ذكر الأسباب التي أدت إلى نشأة ظاهرة الحروب الأهلية بما هي عليه في الوقت الراهن باعتبار أن ما ذكر سابقا هو عبارة عن عوامل مهمة ساهمت في تأصيل وظهور الجماعات الإثنية العرقية ووضعها جاهزة لأي صدمات أو صراعات مع أي جماعة أخرى.

الأسباب الداخلية وراء نشوء واستمرار ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا:

1. نشأة الدولة:

حاولت الحكومات الإفريقية معالجة مشكلة الاندماج الوطني من خلال سياسات خاطئة تسببت في تعميق المشكلة ، حيث كانت هذه السياسات في أغلبها ذات طبيعة استعلائية أو تمييزية صارخة ، منحازة إلى فئات أو جماعات معينة دون غيرها⁴⁸.

ولعبت التركيبة الخاطئة لنظم الحكم الإفريقية دورا بارزا في تعميق الصراع الداخلي في العديد من الدول الإفريقية ، فالقيادات الكاريزمية اهتمت بتعميق ارتباط الجماهير بأشخاصهم ، بما يضمن لهم البقاء في الحكم ، دون الاهتمام بتعميق ولاء الجماهير للدولة أو للحزب الحاكم ، وفي ظل هذا الوضع ، أصبحت القيادة الكاريزمية هدفا في حد ذاتها أكثر منها أداة لجذب وحشد وتعبئة الولاء الجماهيري للدول وقد أدى هذا الوضع إلى إثارة العديد من المشاكل ، وتفجير الصراع الداخلي في الدول الإفريقية⁴⁹.

2. أنظمة الحكم:

يمكن القول أيضا أنه إلى جانب مشكلات القيادات في دول القارة الإفريقية فإن أنظمة الحكم في حد ذاتها والهياكل التنظيمية لهذه الأنظمة كانت تعاني من الكثير من المشكلات والتي تنصب في الأساس بتبني الدول الإفريقية في معظمها نظام الحزب الواحد الحاكم خصوصا إبان الحرب الباردة ، فإن الدول الإفريقية قد فشلت في إقامة تنظيم حزبي قادر على

⁴⁸ - مصطفى علوي ، أزمة قارة: دراسة في العلاقة بين أزمات التهيئة الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1986م) ، ص 50.

⁴⁹ - حمدي عبد الرحمن ، الفساد السياسي في إفريقيا ، القاهرة: دار القارئ العربي ، الطبعة الأولى 1993.

القيام بمهام التنمية والتطوير سواء حزب واحد أو تعددية حزبية وبدلاً من أن تساعد الأحزاب السياسية في تحقيق الأهداف المجتمعية الكبرى ، مثل الإسهام في عملية بناء الدولة وتحقيق التنمية ، فإنها كانت وسيلة للتعبير عن المصالح الضيقة للنخبة الحاكمة ولجماعات إثنوية معينة مما أدى إلى تعميق أزمة عدم الاندماج في الدول الإفريقية ، وبالتالي فإن الأحزاب السياسية في إفريقيا قامت بأدوار سلبية ، على عكس المقصود منها ، وأصبحت هذه الأحزاب أداة لتأجيج الصراعات الداخلية في الدول الإفريقية.

لذلك لم يكن غريباً أن عملية تسوية الحروب الأهلية في العديد من الدول الإفريقية شددت بقوة على أهمية توسيع نطاق المشاركة السياسية وتبني نظام التعددية الحزبية التنافسية ، مثل موزمبيق ، وركزت على تطبيق آلية تداول السلطة عن طريق الانتخابات والمنافسة الحزبية.⁵⁰

3. السياسات الداخلية:

هناك عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية مسببة للحروب الأهلية لا بد من الوقوف عندها لبيان مدى أهميتها في نشوب واستمرار هذه الظاهرة.

وتعتبر السياسات الداخلية السبب المباشر الأكثر بروزاً للحرب الأهلية في إفريقيا وبالذات السياسات الاقتصادية ، بالإضافة إلى السياسات الخاصة بالتعامل مع الأوضاع الإثنية في القارة الإفريقية ، ذلك أن مشكلات التوزيع والمشاركة السياسية والاندماج الوطني تبرز بوضوح لدى رسم السياسات الاقتصادية والإثنية ، وتكون هذه القضايا مجالاً للاستقطاب الحاد داخل المجتمع حيث تبرز تحيزات النظام السياسي ، وتحالفاته الاجتماعية عند وضع الميزانية العامة للدولة أي عند تحديد مجالات توزيع موارد الدولة على أوجه الإنفاق المختلفة فيها والتي توجه لفئة معينة.

ونتيجة للسياسات الخاطئة لمعظم الدول الإفريقية أصبحت تعاني من تخلف واضح في كثير من المجالات المجتمعية عموماً ، وفي المجال الاقتصادي خصوصاً ، وتبدو خصائص التخلف الاقتصادي في إفريقيا واضحة في العديد من المؤشرات مثل تدني معدل النمو السنوي ، وتفاقم الديون ، وتدهور الإنتاج القطاعي في مجالات الزراعة والصناعة التحويلية ، تدني

⁵⁰ - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 144.

متوسطات دخول الأفراد ، وضعف مستوى التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ، وضعف البنية الأساسية.

ويعتبر التخلف الاقتصادي من أهم مسببات الحروب الأهلية لما لهذا العامل من أهمية قصوى سواء من ناحية التوزيع العادل لموارد الدولة على أفراد المجتمع أو من ناحية الإمكانيات والموارد المتوفرة للدولة والتي تسمح لها بالانفاق على النواحي المعيشية المختلفة ، الأمر الذي يجد فيه الأفراد والجماعات الإثنية خصوصا الغير موالية للنظام بأنها ذات رغبات غير ملبأة ، ولا تتمتع بمزايا تؤهلها للعيش وبطريقة تتناسب مع رغباتها داخل الدولة.

أيضا يمكن أن يتحول التخلف الاقتصادي إلى سبب للحروب الأهلية تحت تأثير العديد من العوامل ، والمشكلات الاقتصادية الحادة ، وسياسات التمييز الاقتصادي ، وسوء استغلال التنمية الاقتصادية والتحديث ، وهو ما يؤدي إلى بروز مشكلات البطالة والتضخم والمنافسة على الموارد ، بالذات على الأرض ، مما يتسبب بدوره في نشوء توترات اجتماعية تساعد على تهينة التربة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية⁵¹.

العوامل الاجتماعية:

يمكن القول أن هناك عوامل أخرى داخلية تتطوي تحت العوامل سالفه الذكر مثل طبيعة التركيبة البشرية لسكان الدول الإفريقية ، والتي جاءت في مجملها على شكل قبائل ذات تركيبة بدائية ، وأيضا ذات مستويات ثقافية متدنية ، وانخفاض مستويات التعليم والرعاية الصحية وتفشي الأمراض الخطيرة والمعدية وقيام الاستعمار بإنشاء قاعدة تجهيل كبيرة لإفراد هذه المجتمعات بحجب وسائل التنقيف وتحجيم قنوات التعليم ، وما إلى ذلك من عوامل ساهمت وبشكل كبير في وضع دول القارة الإفريقية موضع التخلف من بين دول العالم ككل وجعل من تقبل الصراع كحل لمشاكلها يبدو حلا مثاليا وذلك لقللة فرص ثقافة الحوار مع الآخر.

⁵¹ - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 160.

الأسباب الخارجية وراء نشوء واستمرار الحروب الأهلية في إفريقيا:

بعد الحديث عن العوامل والمتغيرات الداخلية ودورها في نشوب الحروب الأهلية لا يمكن إغفال دور العوامل أو المتغيرات الخارجية لما لها من دور في نشوب وتحريك وتوجيه الحروب الأهلية ، حيث تتدخل الأطراف الخارجية في هذه الحروب من أجل تحقيق مصالحها الخاصة ، وهذه الأطراف الخارجية هي إما دولا كبرى من خارج القارة الإفريقية أو دول الجوار الجغرافي أو كلاهما معا ، وتختلف أهداف التدخل الخارجي من حالة إلى أخرى ، إلا أن أهداف التدخل من جانب القوى الكبرى تنحصر عادة في مساعدة نظام موال ، أو دعم جماعة معارضة صديقة ، أو محاولة الحصول على موقع إستراتيجي أو الحفاظ عليه ، أو إثبات النفوذ الدولي ، أما في حالات التدخل من قوى مجاورة أو قوى إقليمية أفريقية ، فإن التدخل يرمي عادة إلى تحقيق أهداف أقل طموحا من الأهداف السابقة وتتركز أساسا على مساعدة نظام حاكم صديق أو جماعة معارضة صديقة أو العمل على تحقيق مصالح اقتصادية.

ويمكن حصر أنواع التدخل الخارجي في الحروب الأهلية الإفريقية في ثلاث أنواع

رئيسية:

1. التدخل من خلال الدعم التسليحي والاقتصادي:

يمكن القول أن جميع الحروب الأهلية الإفريقية قد شهدت هذا النوع من التدخل الخارجي حيث تتلقى الجماعات المعارضة للنظم الحاكمة على الدعم التسليحي والاقتصادي من أجل تعزيز قدرتها على الصمود في الحروب الأهلية ، والمعروف أنه وفي معظم دول القارة الإفريقية تتسم القوات المسلحة بقلّة العدد وضعف التسليح وتدني مستوى التدريب ، وأيضا عدم قدرة النظم الحاكمة على فرض سيطرتها على معظم أراضي الدولة ، مما يجعل نظم الحكم عاجزة عن إدارة صراع داخلي طويل ، الأمر الذي يدفعها للحصول على السلاح والدعم الاقتصادي من الدول الأخرى الصديقة ، وبالمثل فإن جماعات المعارضة تسعى إلى بناء قدرة عسكرية كاملة من خلال الاعتماد على الدعم الخارجي من أجل مواجهة القوات الحكومية أو جماعات معارضة أخرى.

لذلك فإن جميع الحروب الأهلية الإفريقية شهدت تدخلا خارجيا من خلال الدعم التسليحي والاقتصادي ، فمثلا حصلت حركة يونيتا المعارضة في انجولا على الدعم الاقتصادي

والتسليحي من الولايات المتحدة الأمريكية ، وحصلت الحكومة الأنجولية على الدعم التسليحي والاقتصادي من الاتحاد السوفيتي السابق. وفي إثيوبيا حصلت حركة تحرير شعب التيجراي التنظيم الرئيسي للمقاومة على الدعم في البداية من المقاومة الإرترية التي تشترك معها في الأصل الإثني ثم حصلت على الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ، وحصلت حكومة منجستوهايلي مريام على الدعم من الاتحاد السوفيتي السابق وألمانيا الشرقية السابقة⁵².

2. التدخل الخارجي العسكري المباشر في الحروب الأهلية:

لقد شهدت بعض الحروب الأهلية الإفريقية مثل هذا النوع من التدخلات ، فتدخلت قوى إقليمية أو دولية إلى جانب طرف محدد من الأطراف المتصارعة ، حيث وجدت هذه القوى المتدخلة بشكل مباشر أن الضمان الوحيد للحفاظ على مصالحها والتحكم وبشكل دقيق في مسار القتال يتمثل في وجودها وتدخلها بشكل مباشر في هذه الحروب.

والملاحظ أن معظم حالات التدخل العسكري المباشر في الحروب الأهلية الإفريقية قد وقعت خلال فترة الحرب الباردة ، وأبرز حالات الحروب الأهلية الإفريقية التي شهدت تدخلا عسكريا خارجيا مباشرا تتمثل في أنجولا وأوغندا وتشاد والمحاولات الانفصالية في زائير في إقليم شابا في الستينات والسبعينات⁵³.

3. التدخل الخارجي لأغراض حفظ السلام:

يتمثل الشكل الثالث للتدخل الخارجي في الحروب الأهلية الإفريقية في التدخل لأغراض حفظ السلام ، وهو نوع من التدخل تقوم به منظمات إقليمية (مثل منظمة السوق المشتركة لدول غرب إفريقيا - الايكواس) مثل ما حدث من تدخل في الحرب الأهلية الليبيرية ، أو منظمات دولية (كالأمم المتحدة) مثل التدخل في الكونغو والصومال ورواندا وموزمبيق ، أو دول كبرى (مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا) في معظم الحروب الأهلية الإفريقية ، نيابة عن الأمم المتحدة لحين استكمال عملية تشكيل قوات الأمم المتحدة التي تقوم بالتدخل في الدولة التي تشهد حربا أهلية.

⁵² - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص 196.

⁵³ - المرجع السابق نفسه ، ص 200.

وفي هذا الشكل من أشكال التدخل الخارجي يهدف التدخل إلى وقف الصراع المسلح وحماية المدنيين المتضررين في مناطق القتال ، والجدير بالذكر أن الغالبية العظمى للحروب الأهلية الإفريقية قد شهدت تدخلا من قبل الأمم المتحدة⁵⁴.

أنواع الحروب الأهلية في القارة الإفريقية:

على الرغم من تعدد الحروب الأهلية في القارة الإفريقية ، فإن من الممكن وضع تصنيف لهذه الحروب على أساس متغيرين رئيسيين هما: الإثنية ، والانفصالية ، وعلى هذا الأساس يصبح هناك أربعة أشكال من الحروب الأهلية في القارة الإفريقية هي: حروب أهلية إثنية - انفصالية ، حروب أهلية إثنية - غير انفصالية ، وحروب أهلية انفصالية - غير إثنية ، وحروب أهلية غير إثنية - غير انفصالية.

وفي هذه الأنواع سابقة الذكر ، يختلف موضوع الصراع في الحرب الأهلية اختلافا كبيرا.

1. حالة الحروب الأهلية الإثنية غير الانفصالية والحروب الأهلية غير الإثنية وغير الانفصالية:

أي الجماعات التي لا تهدف للانفصال عن إقليم الدولة ، فإن الحرب تنشب بسبب الصراع على السلطة ، وبسبب المشاكل الخاصة بالأنظمة الحاكمة (مشاكل التوزيع والمشاركة السياسية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية) أو أن تستمر الحرب بعد الإطاحة بالنظام الحاكم ، وتصبح بين الجماعة الإثنية المتحالفة ضد النظام الحاكم ويصبح الصراع هنا من أجل تقاسم السلطة وغالبا ما يأخذ هذا النوع من الصراع بين الحلفاء السابقين شكلا أكثر حدة بكثير من المرحلة الأولى ، والتي كانت محصورة بين ذلك التحالف أو تلك الجماعة الإثنية والنظام الحاكم السابق⁵⁵.

ومن أمثلة الحروب الأهلية غير الانفصالية في إفريقيا هي:

⁵⁴ - المرجع السابق ، ص 204.

⁵⁵ - المرجع السابق ، ص 216.

أ. الحرب الأهلية الأنجولية ، وبدأت هذه الحرب كحرب ضد الاستعمار البرتغالي ، وتشكلت ثلاث جماعات وطنية أنجولية لمحاربة البرتغاليين ، وهي الحركة الشعبية لتحرير أنجولا ، والجمعية الوطنية لتحرير أنجولا ، وحركة يونيتا ، وبدأت الحرب بين هذه الجماعات منذ الأيام الأولى لاستقلال أنجولا عن البرتغال واستمرت لسنوات دون الوصول لأي حلول ، واعتراف الأمم المتحدة في عام 1999م بأن عملية السلام في أنجولا قد انهارت تماما⁵⁶.

ب. الحرب الأهلية الأوغندية ، بدأت في أواخر عهد الرئيس الأسبق عيدي أمين ، بسبب السياسة الإثنية المتحيزة لصالح قبيلته (الكاكوا) منذ عام 1979م⁵⁷.

ج. الحرب الأهلية الإثيوبية ، بدأت في منتصف السبعينات ، نتيجة لسيطرة الحزب الشيوعي على الحكومة وعدم اعترافها بالأقليات وممارسة سياسة القمع والترهيب ، حيث ثارت الخلافات بين الجماعات الإثنية الرئيسية الثلاثة: الأمهرة ، والاورومو ، والتيجراي⁵⁸.

2. حالة الحروب الأهلية الإثنية الانفصالية والحروب الأهلية الانفصالية غير الإثنية:

والهدف الرئيسي لهذا النوع من الحرب الأهلية يتمثل في محاولة جماعة أو جماعات معينة من السكان الانفصال عن الدولة الأم وتكوين كيان سياسي جديد أو على الأقل الحصول على حق الحكم الذاتي في إطار الدولة نفسها ، وعلى الرغم من أن الدعوات الانفصالية تأتي في الكثير من الحالات تعبيراً عن الخصوصية القومية والإثنية للجماعة المعنية إلا أنها ترتبط أيضاً بتدني وضعف موقف الجماعة الإثنية المتمردة في علاقات السلطة والحكم في الدولة المعنية ، وهو ما يدفع الجماعة لمحاولة الإفلات من قبضة الدولة تماماً ، والعمل على إقامة كيان سياسي جديد ، تتحقق له درجة عالية من الحكم الذاتي والتعبير الحر عن الهوية القومية والإثنية والثقافية ، وتطور الحروب الأهلية الانفصالية عادة ما بين قوات الحكومة وقوات منطقة أو جماعة أو قبيلة أو عرق معين⁵⁹.

⁵⁶ - أحمد فارس عبد المنعم ، "الحرب الأهلية في أنجولا: عوامل الصراع ومحاولات التسوية" ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات وحول الحروب الأهلية في إفريقيا ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 29 - 30 مايو 1999م ، ص 7 - 13.

⁵⁷ - نجوى الفوال ، "أويوتي والجمهورية الثالثة في أوغندا" ، السياسة الدولية ، العدد 66 أكتوبر 1981م ، ص 49 - 54.

⁵⁸ - نجوى الفوال ، "إثيوبيا" ، تجربة العقد الأول من الثورة السياسية الدولية ، العدد 76 أبريل 1984م ، ص 32 - 33.

⁵⁹ - المرجع السابق ، ص 40.

وفي الحالات الفعلية التي اندلعت فيها الحروب الأهلية الانفصالية في القارة الإفريقية ، كانت تلك الحالات ترتبط باعتبارها إستراتيجية أو اقتصادية هامة ، حيث أن الدعوة الانفصالية تنشأ عادة من جانب جماعة إثنية قاطنة منطقة جغرافية غنية بالموارد الطبيعية الحيوية ، أو في منطقة ذات قيمة إستراتيجية كبرى ، بحيث أن هذه المزايا تغري الجماعة بالانفصال عن الإقليم والاستئثار بالموارد والمكاسب التي تحقق من هذه الثروات والموارد.

كما للدور الخارجي أهمية كبرى في دعم واستمرار الحركات الانفصالية ، إن لم يكن قد خلقها في الأساس ، خصوصا وإن المساعدات الخارجية هي التي تتيح للجماعة المتمردة الصمود في وجه النظام الحاكم.

وغالبا ما كانت الدعاوى الانفصالية تتكرر في الصراعات الداخلية الإفريقية حتى ولو لفظيا ، كما أن الجماعات الإثنية المتصارعة دائما ما تستخدم ورقة الانفصال كجزء من الضغوط على النظام الحاكم في الدولة ، مما يهدف لتكثيف الضغوط على هذا النظام ، وإبدائه شيئا من المرونة خصوصا في مراحل متقدمة من المفاوضات.

ومن أمثلة الحروب الأهلية الانفصالية:

أ. محاولة انفصال إقليم البيافرا في نيجيريا على يد (جماعة الايبو الإثنية) في 30 مايو 1967م ، وأخمدت المحاولة في يناير 1970م⁶⁰ .

ب. المحاولة الانفصالية في شمال الصومال ، بعد الإطاحة بنظام الرئيس السابق سياد بري ، وقادتها عناصر من قبائل "الإسحاق" عام 1991م ، في محاولة لانفصال الشمال عن دولة الصومال⁶¹ .

ج. الحرب الأهلية في السودان ، محاولة انفصال الجنوب عن الشمال نظرا للسياسات الحكومية الغير متناسبة مع الجنوبيين من تطبيق سياسات السودنة والتعريب والأسلمة في إطار بناء الأمة في منتصف الخمسينيات⁶² .

⁶⁰ - عيد الملك عودة ، "هزيمة الانفصاليين في نيجيريا" ، السياسة الدولية ، العدد 20 ابريل 1970م ، ص 106 - 114.
⁶¹ - أشرف راضي "القرن الإفريقي" من النزاع الإقليمي إلى المنازعات الأهلية ، السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991م ، ص 171 - 177.

⁶² - حمدي عبد الرحيم حسن ، "مشكلة جنوب السودان: دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع" ، في مصر وإفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة ، وأعمال ندوة لجنة التاريخ وللاثار بالمجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996م) ، ص 189.

واستكمالا للحديث عن الحروب الأهلية الإفريقية ، وعن أسباب نشأتها والعوامل المؤثرة في استمرارها وأشكال هذه الحروب ، فإنه تجدر الإشارة هنا للحديث عن أهم النتائج التي تسبب فيها مثل هذه الحروب ، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو حتى المستوى الدولي ، وما لهذه الحروب من آثار يمكن أن تتركها ، وتؤدي بشكل سلبي على المجتمعات وتركيبية هذه المجتمعات بصفة عامة ، وهذا ما سيتناوله المبحث الثالث من هذا الفصل.

خلاصة:

بما أن ظاهرة الحروب الأهلية الإفريقية ، هي الظاهرة الأكثر أثرا من الناحية العملية ، وكننتيجة مباشرة لسياسة التقسيم الاستعمارية في القارة الإفريقية ، فإنه تمت الإشارة في المبحث السابق إلى موضوع الحروب الأهلية ، من حيث أسبابها الرئيسية ومن حيث استخدام الاستعمار "للإثنية أو العرقية" بوضعها في إطار الاختلاف والصراع ، بدلا من إطارها الحقيقي الذي هو التعايش السلمي ، والتواصل الاجتماعي الطبيعي ، فاستخدام الاستعمار لأنظمة حكم هي في الغالب من صنعه عمق من إشكالية الاختلافات ومن ثم الصراعات العرقية الإثنية ، وزاد من أمكانية تسييس هذه العرقيات المختلفة ، لاستخدامها لتحقيق أغراض سياسية وإستراتيجية مهمة ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، عن طريق تأجيج الفتن الداخلية وصولا بها إلى صراعات دموية أكبر على مستوى الدولة ، مهددة بذلك الاستقرار والأمن ، محليا وإقليميا.

ووجود عوامل ذاتية داخلية أدى إلى تصعيد الصراعات التي تؤدي إلى ظاهرة الحروب الأهلية في القارة الإفريقية وذلك لم يأتي منفردا وإنما نتاج تدخلات خارجية استطاعت اذكاء روح الخصومة بين أبناء الوطن الواحد ، للوصول إلى صراعات وحروب أهلية ، تحمل في طياتها نتائج مروعة ليست على مستوى دول القارة فقط وإنما تصل إلى حد الانهيار الكامل للقيم والأخلاقيات ، ومختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، الأمر الذي يزيد من صعوبة إعادة التركيبة الاجتماعية أولا ، والدولة السياسية ككيان مستقر ثانيا ، وهذا ما سنتأتي الدراسة على ذكره في المبحث القادم بتبيان أهم نتائج الحروب الأهلية في القارة الإفريقية.

المبحث الثالث

نتائج الحروب الأهلية في إفريقيا

مدخل:

بعد الاستعراض الموجز لظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا ، من حيث أسباب تلك الحروب وأشكالها وأنواعها والعوامل المؤثرة في تأجيجها واستمرارها ، وأهم الأطراف المتصارعة فيها ، وتناول بعض أهم الأهداف من تلك الحروب ، سواء كانت أهداف مباشرة أو غير مباشرة ، كما وقد أشارت الدراسة في المبحث السابق ، فإنه تجدر الإشارة هنا في المبحث الثالث من الفصل الأول لأهم الآثار والنتائج التي تسببت فيها تلك الحروب وتركت آثارها في الحالات التي استطاع فيها أطراف الصراع الوصول إلى تسويات معينة ، وما لهذه الآثار والنتائج السلبية على مجتمعات تلك الدول التي عانت من ويلات هذه الحروب.

إن التطرق لنتائج الحروب الأهلية يدفعنا للوصول لتفسير واضح للأوضاع الراهنة في أغلب الدول الإفريقية سواء أكانت أوضاع اقتصادية أو سياسية أو حتى اجتماعية وتعطي تفسيراً أكثر وضوحاً لمختلف الأزمات الموجودة في معظم دول القارة الإفريقية ، حيث أن هذه النتائج من الأهمية بمكان بحيث أنها متداخلة ومتراصة بشكل كبير ، بمعنى أن نتائج الحروب الأهلية الإفريقية ، هي مزيج حقيقي ما بين الأسباب الرئيسية لتلك الحروب ، والنتائج المحصودة من تلك الحروب ، أي أن التداخل في صنع الأزمات والحروب الأهلية الإفريقية ، سواء كانت داخلية أو خارجية ، يفرز نتائج متشابهة ومتقاربة لأسباب حدوث الحروب الأهلية ، أي أن نتائج الحروب الأهلية هي امتداد طبيعي لأسباب هذه الحروب ، رغم اختلاف ظروف نشأة هذه الحروب أو استمرارها أو حتى الوصول إلى بعض التسويات الخاصة بها.

فبالتالي سوف تحاول الدراسة ، استنتاج نتائج الحروب الأهلية الإفريقية ، مع ملاحظة الربط ما بين الأسباب المحركة لهذه الحروب ، لتبيان الدور الاستعماري في خلق وتصعيد واستمرار ، هذه الحروب الإفريقية بالرغم من وجود عوامل ذاتية داخل الدول الإفريقية ساعدت في خلق هذه الظاهرة "ظاهرة الحروب الأهلية".

نتائج الحروب الأهلية الإفريقية:

أولاً: نتائج الحروب الأهلية على المستوى الداخلي للدول الإفريقية:

لقد أفرزت الحروب الأهلية في إفريقيا أثارا ونتائج بالغة الخطورة على الدول المعنية وعلى المنطقة المحيطة بها ، فالحروب الأهلية تعتبر ظاهرة مجتمعية شاملة ، تعصف بجميع مكونات المجتمع ، مما يجعل أثارها أيضا شاملة لجميع جوانب الحياة في المجتمع ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ... وغير ذلك.

1. انهيار الدولة بسبب الحروب الأهلية:

يعتبر انهيار الدولة النتيجة الحتمية الأولى والأكثر خطورة بسبب الحروب الأهلية عموما ، وفي إفريقيا بشكل خاص ، وبصفة عامة فإن الانهيار المادي للدولة يكون مسبقا بانهيار الأسس والركائز الأساسية والقانونية لها ، فالانهيار أو التجزئة تبدأ عندما تضعف شرعية النظام الحاكم ووضعه في المجتمع المدني ، وهذه هي المقدمة الطبيعية للانهيار أي أن مبادئ الشرعية الحكومية لم يتم اعتناقها أو لم تصبح مفهومة بعد بالقدر الكافي ، وذلك تحت تأثير غموض مفهوم المواطنة ذاته ، أو حتى لعدم القبول بالنظام الحاكم في حد ذاته أو عن طريقة وصوله للحكم ، وهو ما يؤدي بالتالي إلى ازدياد حدة المعارضة للنظام الحاكم القائم ، ثم إمكانية الإطاحة به لاحقا تحت تأثير ضربات جماعات المعارضة⁶³.

ولقد اتخذ انهيار الدول الإفريقية تحت تأثير الحروب الأهلية - شكلين رئيسيين ، تمثل أولهما في الانهيار الشامل (مثل ليبيريا والصومال) ، ويحدث حينما تؤدي الإطاحة بنظام الحكم القائم إلى حالة من الفوضى الشاملة والصراع بين جماعات عديدة لا يستطيع أي منها أن يسيطر بصورة كاملة على السلطة السياسية في الدولة.

⁶³ - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق ، ص 266.

أما الشكل الثاني ، فهو الانهيار الجزئي (مثل إثيوبيا) وهو يقتصر على فترة محددة من الحرب الأهلية ، ولاسيما الفترة التي ينهار فيها النظام القديم على أيدي جماعة أو جماعات محددة ، ثم تحتاج هذه الجماعة أو الجماعات لفترة من الوقت حتى تستعيد النظام والأمن والقانون في معظم أو كل أرجاء الدولة.

2. انتهاكات حقوق الإنسان في الحروب الأهلية الإفريقية:

لا تعتبر انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة من نتائج الحروب الأهلية في إفريقيا فقط ولكنها تعتبر أيضا واحدة من أسباب اندلاع الحروب ذاتها ، أي سببا ونتيجة في نفس الوقت ، لأن الانتهاكات الواسعة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية لحقوق الأفراد والجماعات الإثنية في الدولة تدفعها إلى التمرد واللجوء للعنف المسلح ضد نظام الحكم في الدولة.

وبعد اندلاع الحرب الأهلية ، فإن انتهاكات حقوق الإنسان تزداد بكثافة عالية ، وعادة ما تقع هذه الانتهاكات من جانب طرفي الصراع ، كما تعتبر في كثير من الأحيان أداة من أدوات إدارة الصراع المسلح بين الجانبين ، وكلما كان أحد الأطراف ضعيفا ، كلما زاد من اللجوء إلى انتهاكات حقوق الإنسان وممارسة الأعمال الوحشية ضد المدنيين الأبرياء الموليين للطرف الآخر ، وذلك للتعويض عن الضعف النسبي.

ويأخذ هذا الوضع في الاتساع في الحروب الأهلية الإفريقية ، حتى أنه وصل في بعض الأحيان إلى درجة الإبادة الجماعية ، وقد أثرت هذه الانتهاكات وقضية حقوق الإنسان بشكل عام في إفريقيا خصوصا في فترة التسعينات من القرن الماضي في ظل الضغوط التي مارسها الدول الغربية في هذا الشأن⁶⁴.

وعن أشكال انتهاكات حقوق الإنسان في الحروب الأهلية الإفريقية يمكن إيجاز أهم هذه الأشكال كالآتي:

أ. الإبادة الجماعية:

تمثل إبادة جماعة إثنية معينة أو غير إثنية مثل السيراليون ذروة العنف في أي صراع مسلح بوصفها محاولة لاستئصال هذه الجماعة من الوجود ، كحالة الإبادة الجماعية التي

⁶⁴ - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق ، ص 282.

تعرض لها التوتسي في رواندا ، وقد عرفت موسوعة الأمم المتحدة الإبادة الجماعية على أنها "أعمال ترتكب بهدف تدمير جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية كلياً أو جزئياً".

ب. انتهاك حقوق الإنسان الأساسية:

تتعلق حقوق الإنسان الأساسية بالحقوق الخاصة بالحفاظ على كرامة وحياة الأفراد ، وهي تتمثل تحديداً في حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات مثل القتل السياسي والقتل الغير قانوني ، والاختفاء والاختطاف والتعذيب والعقوبات الغير إنسانية ، والاعتقال التعسفي والاضطهاد والنفي ، والحرمان من المحاكمة العلنية العادلة ، والتدخل التعسفي في الخصوصية ، واستخدام القوة القمعية وانتهاك القانون الإنساني في الصراعات الداخلية ، وهذه الحقوق تتعلق بالدرجة الأولى بحماية الأمن البدني للأفراد والجماعات.

وتصل هذه الانتهاكات إلى أن كثيراً من أطراف الصراع في الحروب الأهلية الإفريقية تلجأ لعمليات التعذيب والاختطاف والاعتصاب ، وأحيانا تستخدم المذابح الجماعية للفت انتباه المجتمع الدولي للصراع الجاري ، وعموماً فإن معظم الحروب الأهلية الإفريقية شهدت انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان الأساسية ، وبالذات في الكونغو وأنجولا ورواندا وبوروندي وتشاد وليبيريا وسيراليون وموزمبيق⁶⁵.

ج. انتهاك الحريات المدنية:

يقصد بها منظومة الحقوق المتعلقة بحرية الفرد في التعبير والاعتقاد الديني وهي تشمل تحديداً حرية الخطابة والتعبير والنشر ، وحرية التجمع السلمي ، والحرية الدينية ، وحرية التحرك داخل الدولة والسفر إلى الخارج والهجرة والتوطن ، وبشكل عام فإن هذه الحريات تتعرض لمخاطر كبيرة في ظروف الحروب الأهلية ، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من الدساتير والقوانين الإفريقية تؤكد على الاحترام الكامل لحرية التعبير وحرية الاعتقاد الديني ، إلا أن التنفيذ الفعلي لهذه الحقوق عادة لا يكون متاحاً في الواقع.

وهناك عدة حالات لا تلتزم الحكومة فيها بنصوص دساتيرها التي تنص على حرية الأفراد المدنية مثل (أنجولا ، تشاد ، سيراليون)⁶⁶.

⁶⁵ - المرجع السابق نفسه ، ص 292.

⁶⁶ - المرجع السابق نفسه ، ص 298.

د. انتهاك الحقوق السياسية:

تتعلق الحقوق السياسية أساسا بالقضايا المتعلقة بحق المواطنين في تغيير حكوماتهم سلميا ، كما تتعلق بحقهم بالمشاركة السياسية ، وكلما زاد تضيق الخناق من قبل الحكومة على المشاركة السياسية أو منعها ، كلما كان ذلك سببا في نشوب حروب ونزاعات وصراعات ومواقف معادية للنظم الحاكمة عموما.

ه. التمييز الإثني والاجتماعي:

تنص معظم الدساتير الإفريقية على أن جميع المواطنين متساوون أمام القانون ، كما تحظر التمييز الإثني بمختلف أشكاله ، إلا أن العديد من الحكومات الإفريقية تنتهك عمليا هذه الحقوق أو على الأقل لم تضع آليات محددة لتطبيق هذه المبادئ بفعالية ، ففي إثيوبيا مثلا مازالت جماعة "الأورومو" تعاني من الاضطهاد رغم كونها أكبر جماعة سكانية في البلاد ، في حين أن جماعة التيجراي التي ترجع أصول رئيس الحكومة "ميليس زيناوي" منها وأغلب أفراد النخبة الحاكمة تتمتع بنفوذ كبير على باقي الجماعات الأخرى⁶⁷ ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من التمييز لا يعد أحد نتائج الحروب الأهلية فقط وإنما يعتبر من أهم أسباب تلك الحروب كما أشارت مقدمة هذا المبحث.

3. نشوء اقتصاديات الحرب في الدول الإفريقية:

تنسب الحروب الأهلية في حدوث انهيار اقتصادي في الدول المعنية ، ذلك أن الحروب الأهلية تؤدي إلى توجيه كافة إمكانيات وموارد الدولة لأغراض الصراع والحرب ، من أجل تعزيز موقف النظام الحاكم في مواجهة المعارضة ، كما أن النشاط الاقتصادي يتوقف بدرجة كبيرة إن لم يكن بصورة كاملة في مناطق الصراع.

كما تؤدي الحرب لحدوث هجرة واسعة للسكان من مناطق الصراع إلى المناطق أو الدول المجاورة ، مما يؤثر تأثيرا كبيرا على قوة العمل في تلك المناطق ، مثلما حدث في أوغندا عام 1984م في عهد الرئيس "تيتو اوكيلو" من انهيار كامل للاقتصاد الأوغندي⁶⁸.

⁶⁷ - نفس المرجع السابق ، ص 301.

⁶⁸ - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق ، ص 320.

كما تؤدي الحرب الأهلية إلى خلق "اقتصاديات الحرب" ويتسم هذا النمط بسيطرة قادة الحرب على الشؤون الاقتصادية في المناطق المسيطر عليها ، وتقوم الجماعات المتصارعة بإنشاء نظم اقتصادية متكاملة خاصة بها ، وترتبط هذه النظم بشبكات التجارة الدولية ، كما يمكن أن يترك أتباع هؤلاء القادة ليمارسوا أعمال السلب والنهب من أجل تكوين ثروات خاصة ، في حين أن النظم الحاكمة تتجه إلى استخدام العنف للقضاء على المعارضة ومكافأة مؤيديها وللحفاظ على سيطرتها على موارد الدولة ، وغالبا ما يجد قادة هذه الحروب فرصة من وراء استمرار هذه الحروب من أجل مصلحتهم بسبب المكاسب المادية التي تعود عليهم من مثل هذه العمليات.

وهناك أمرا آخر يتعلق بالنتائج الاقتصادية للحروب الأهلية ، وهو عسكرة الاقتصاديات الإفريقية ، أي أن الاقتصاد والمجتمع وكافة الأنشطة المختلفة تتجه نحو خدمة المتطلبات العسكرية في هذه الدولة ، سواء كانت متعلقة بتوفير الأموال اللازمة لشراء الأسلحة والمعدات أو لتجنيد القوات العسكرية الضرورية.

أي أن الإنفاق القومي لهذه الدول يتجه نحو الأغراض العسكرية والتوسع في نظام التعبئة العسكرية ، من جانب قوات الحكومة أو جماعات المعارضة ، والنتيجة أن العسكرة الناتجة عن الحروب الأهلية في الدول الإفريقية تؤدي إلى امتصاص نسبة كبيرة من الإنفاق العام لهذه الدول ، وتبديد قدراتها الاقتصادية وتعطيل طاقتها البشرية ، كما أنها يمكن أن تثير قلق الدول المجاورة في ازدياد الإنفاق العسكري ، مما قد يتسبب في إشعال سباق تسلح إقليمي بين هذه الدول.

4. انتشار المجاعات والأمراض والمشكلات البيئية:

على الرغم من أن المجاعات تعتبر في الأصل نتاجا لعوامل طبيعية أو اقتصادية ، إلا أن ظروف الصراع المسلح في الحروب الأهلية الإفريقية تؤدي إلى تفاقم المجاعات والكوارث الطبيعية في إفريقيا.

فإفريقيا تعتبر بشكل تقليدي قارة موبوءة بالمجاعات إلا أن المجاعات التي شهدتها القارة منذ بداية الثمانينات تعتبر الأكثر ضراوة على مدى ما يزيد عن ربع قرن ، وامتدت هذه المجاعة إلى العديد من مناطق القارة الإفريقية ، حيث تختزل هذه المجاعة في إفريقيا في

داخلها الكثير من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، كما أن تردي الإنتاج الزراعي يعد انعكاساً لظروف الصراعات المسلحة والأزمات الداخلية العنيفة الجارية في العديد من دول القارة ، والتي تؤدي إلى تشريد المواطنين والمزارعين من مناطق إقامتهم الأصلية أو تدمير الغابات والأراضي الزراعية أو تلويث مصادر المياه⁶⁹.

ثانياً: نتائج الحروب الأهلية على المستويين الإقليمي والدولي:

1. مشكلة اللاجئين في إفريقيا:

تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات تعرضاً لظاهرة اللاجئين بسبب كثرة الصراعات الداخلية بها منذ بداية عهد الاستقلال فيها ، لاسيما وأن معظم هذه الصراعات هي صراعات اجتماعية ممتدة ، مما يؤدي إلى استمرارها والعجز عن الوصول إلى تسويات سياسية سريعة ومتكاملة ومقبولة ومستدامة لها ، وتعتبر إفريقيا من أكبر قارات العالم من حيث عدد اللاجئين ، حيث نظم النسبة الأكبر من اللاجئين في العالم ، ووصلت النسبة عام 1995م إلى حوالي نصف اللاجئين في العالم ، بسبب ما نجم عن هذه الحروب من مخاطر جسيمة على حياة الأفراد في مناطق الصراع ، وأيضاً بسبب ما تؤدي إليه تلك الحروب من تدمير للموارد الاقتصادية في الدولة⁷⁰.

وتعتبر مشكلة اللاجئين واحدة من أخطر الظواهر السياسية في القارة الإفريقية خلال القرن العشرين ، بسبب ما يترتب عليها من آثار ونتائج إنسانية وسياسية واقتصادية وبيئية وخيمة ، وأيضاً بسبب ما تحدثه من تبدلات في الخريطة البشرية في القارة الإفريقية ، وتبدو فداحة المشكلة في أن اللاجئين يمثلون نسبة كبيرة من إجمالي سكان الدول التي فروا إليها ، كما يمثلون نسبة عالية من حجم السكان في العديد من الدول التي فروا منها ، وأبرزها رواندا ، وليبيريا ، بالإضافة إلى أن هناك العديد من الدول مثل السودان ورواندا وبروندي والكنغو الديمقراطية وإثيوبيا وأنجولا ، تعتبر دولة منشأ وملجأ في نفس الوقت⁷¹.

⁶⁹ - المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، حالة اللاجئين في العام 1997 - 1998م: برنامج عمل إنساني ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الأولى 1997م ، ص 51.

⁷⁰ - نفس المرجع السابق ، ص 54 - 55.

⁷¹ نفس المرجع السابق ، ص 54 - 55.

ومن آثار مشكلة اللاجئين على الدول الإفريقية هو أن هذه الظاهرة تؤدي إلى التأثير سلباً على الوعاء السكاني للدول المعنية كحجم القوة البشرية سواء لدول المنشأ أو الملجأ ، أيضاً التأثير الاقتصادي على عملية التنمية في دول المنشأ أو الملجأ من حيث خطط التنمية أو من حيث الإنتاج والموارد المادية من إنفاق وغير ذلك.

كما أن لمشكلة اللاجئين جانب اجتماعي مهم ، من ناحية تهديد التجانس الاجتماعي الداخلي في الدول المضيفة خصوصاً ، وتقويض القيم المحلية من خلال التغيير أو التأثير في تغيير التركيب الإثني والثقافي والديني واللغوي في الدول المضيفة.

كما أن اللاجئين يمثلون قوة هامة في الدول المضيفة ويؤثرون على سياساتها سواء بشكل سلبي أو ايجابي ، واللاجئين يمثلون قوة هامة في الدول المضيفة ويؤثرون على علاقاتها مع دول المنشأ كما أن ظاهرة اللجوء تؤدي إلى بروز ظواهر الغربة والاقتلاع من الجذور والوحدة والتمزق الأسري وانحراف النساء⁷².

2. امتداد الحروب الأهلية إلى دول الإقليم:

تترك الحرب الأهلية آثار سلبية بالغة الأهمية على البيئة الإقليمية المحيطة بالدول المتضررة من هذه الحروب ، وتتراوح هذه الآثار ما بين نشوء مناخ من عدم الاستقرار الإقليمي وصولاً إلى تورط الدول المجاورة بصورة مباشرة في الحرب الأهلية لتلك الدول.

ولقد شهدت القارة الإفريقية العديد من الحالات التي انتقل فيها الصراع المسلح من دولة إلى دولة أخرى مجاورة ، وكان انتقال الصراع متعمداً من جانب الجماعات المعارضة ، وتوسع الجماعات إلى الاستفادة من الانتقال المتعمد للصراع في العديد من النواحي ، سواء من حيث إقامة تحالفات مع جماعات أخرى في الدول المجاورة أو الاستفادة من القواعد العسكرية أو المؤن والإمدادات في الدول الأخرى ، وغير ذلك من الأهداف.

ولقد خلق هذا المناخ تجارة عابرة للحدود في مجال الأسلحة الخفيفة وهو ما يسبب زيادة عدم الاستقرار السياسي ففي الدول المنهارة مثل ليبيريا والصومال مثلاً كان من السهل

⁷² - سلوى درويش ، "اللاجئون في إفريقيا ، دراسة أنثروبولوجية " ، في مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة ، ص 712 - 713.

الحصول على الأسلحة وهو ما كان سببا في تفكك الدول وزيادة الصعوبات أمام الجهود المبذولة للوصول إلى تسويات سلمية.

وتؤدي الإتاحة النسبية لتجارة الأسلحة وانفتاح الحدود السياسية بين الدول الإفريقية وعدم وجود رقابة قوية عليها من جانب الحكومات المركزية إلى زيادة كثافة الصراعات الأهلية وحتى بعد انتهاء الصراعات تظل الجماعات المتصارعة محتفظة بقدرتها على الحصول على الأسلحة ، وهو ما قد يمثل أحد المعوقات أمام عملية التحول الديمقراطي في تلك الدول ⁷³.

وتسبب الحروب الأهلية في كثير من الأحيان في خلق حالة من العدوى الإقليمية بحكم ما تولده من مناخ عدم الاستقرار في المنطقة ، وتلعب العدوى دورا مهما في نقل الصراعات السياسية بين الدول ، والعدوى غالبا ما تنتقل بالنسبة للصراعات القريبة جغرافيا ، كما أن ظاهرة العدوى يكون تأثيرها أكبر قوة بالنسبة للدول التي تتمثل في الظروف الثقافية والمؤسسية.

ويكون تأثير العدوى ملحوظا ويأتي عن طريق غير مباشر كالتأثير على الأوضاع الداخلية للدول المجاورة وخلق حالة عدم الاستقرار السياسي والمناوشات السياسية.

3. تهميش القارة الإفريقية على الساحة الدولية:

تعتبر الحروب الأهلية الإفريقية إحدى الأسباب الرئيسية وراء تهميش القارة الإفريقية على الساحة الدولية ، ويتمثل تأثير الحروب الأهلية هنا في أنها تخلق بيئة سياسية مهددة ومضطربة على مستوى الدول المعنية ، وأيضا على مستوى النطاق الجيوبوليتيكي المحيط بها ، وهو ما يدفع الدول الكبرى إلى عدم التورط مباشرة بإرسال القوات العسكرية التابعة لها في الصراعات الداخلية الإفريقية ، ومن ناحية أخرى يتكامل تأثير الحروب الأهلية في تهميش القارة الإفريقية مع عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تفرزه الصراعات الداخلية

4. التراجع النسبي في الاهتمام الدولي بالقارة الإفريقية:

⁷³ - أحمد إبراهيم محمود ، مرجع سابق ، ص 379.

يعتبر تراجع الاهتمام الدولي النسبي بالقارة الإفريقية في أحد أهم جوانبه نتاجاً لتهميش القارة الإفريقية ، بالإضافة إلى أن الحروب الأهلية الإفريقية لعبت دوراً بارزاً في تعميق التجاهل الدولي للقارة الإفريقية ، حيث تختزل هذه الحروب في داخلها مشكلات إثنية وسياسية واقتصادية واجتماعية معقدة ، مما يجعل وقف وإنهاء هذه الحروب مرهوناً في الأساس بمعالجة الأسباب الكامنة وراء نشوبها أصلاً ، وهو ما يعتبر بدوره مسألة بالغة الصعوبة ، وعلى العكس من ذلك ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعاملت مع الكثير من الحروب الأهلية الإفريقية بصورة سطحية ومتسرفة ، ولاسيما في الصومال ، وهذا ينطبق على الدول الكبرى والمنظمات الدولية ، باعتبار أن الولايات المتحدة هي القوى الأعظم وصاحبة الهيمنة الدولية الكبرى.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك الاكتفاء بالتركيز على مجموعة من الأهداف الخاصة بالقيام بدور في التسوية السلمية للنزاعات الأفريقية والتركيز على مساندة عملية التحول الديمقراطي ، ومساعدة جهود التنمية الاقتصادية المستديمة ، وبناء اقتصاديات السوق الحرة والاهتمام بالقضايا البيئية وفقاً لمصالحها الخاصة.

خاتمة الفصل الأول

استعرضت الدراسة في هذا الفصل أهمية القارة الإفريقية من حيث موقعها الجيوستراتيجي والتركيبة السكانية وأصولها العرقية والثقافية السائدة بين تلك الشعوب واختلاف الديانات المنتشرة بفضل حركات الاستعمار والتوسع الديني الإسلامي.

وتزخر القارة الإفريقية كما سبق الذكر بثروات وموارد طبيعية تجعلها محل أنظار الدول الكبرى المستهلكة لتلك الموارد ، عدا عن انه ولفترة تاريخية طويلة كانت القارة الإفريقية مسرحا لصراعات الدول الكبرى الاقتصادية ثم الأيديولوجية كما سبق واشرنا.

لذلك فإن العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي وليدة كل ذلك الزخم الهائل من الأحداث التاريخية وتراكم مادي لها ، ومن ثم فإن شعوب القارة توارثت هذا الموروث المثقل بالأطماع الاستعمارية حتى بعد استقلالها الصوري عن الاستعمار ونظرا لذلك فإن هذه العوامل هي الآن تحلل على أنها عوامل أفرزت داخل هذا النظام المتشابك من موروث استعماري ودول جديدة هشّة ضعيفة البنيان واقتصاد يعتمد على المستعمر السابق وثقافة تتأثر بموروث ثقافي متعصب كل هذه العوامل الآن من هذا المنطلق هي عوامل ذاتية وبهذا المفهوم تم تناول الحرب الأهلية على أنها إفراز لها.

وتتدلع الحروب الأهلية إذا تحت تأثير منظومة متكاملة من الدوافع والاعتبارات ، فهذه الحروب جاءت نتاجا لاختلالات الهيكل السياسي الاجتماعي في الدول الإفريقية ، وفشل السياسة العامة لنظم الحكم ، وبالذات على صعيد التوزيع والمشاركة ، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية في الصراعات الداخلية الإفريقية ، ومن ثم فإن النشأة المشوهة للدول في القارة الإفريقية ، سواء من حيث التوقيت والحدود والتشكيلات الاجتماعية في ظروف الهيمنة الاستعمارية القاسية التي تعرضت لها معظم القارة الإفريقية ، قد جعلت الأوضاع الاجتماعية الداخلية في العديد من الدول الإفريقية مصدرا للتوتر الداخلي.

وعلى الرغم من أن الحروب الأهلية كانت قد بدأت منذ بداية عصر الاستقلال في إفريقيا ، إلا أن انتهاء الحرب الباردة تسبب في انفلات هذه الحروب ، بل وتوليد أشكال جديدة من العنف والوحشية في تلك الحروب ، ووقوع حالات مروعة من جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان ، وقد وقف المجتمع الدولي عاجزا أمام هذه الصراعات ليس فقط بسبب ارتفاع

التكلفة المادية والسياسية التي قد تنتج عن التدخل في مثل هذه الصراعات ، ولكن أيضا بسبب قصور نظام الأمن الدولي ذاته.

وقد أبرزت الحروب الأهلية في إفريقيا أن هناك العديد من التعقيدات المحيطة بتسوية الصراعات الداخلية عموما ، حيث أدى تجذر هذه الحروب وشمولها لكافة مجالات الحياة في المجتمع والنتائج المروعة لها ، والتي وصلت إلى درجة الانهيار الكلي لبعض الدول ، مثل الصومال وليبيريا ، إلى خلق صعوبات كبيرة أمام محاولات التسوية ، بالإضافة إلى صعوبة وضع إطار متكامل لتسوية هذه الحروب ومن ثم فإن تجربة الحروب الأهلية في إفريقيا تشير إلى أن القوة المسلحة وحدها لا يمكن أن تنهي الحروب الأهلية ، حتى إذا استطاع أحد الأطراف أن يحقق انتصارا ساحقا على الطرف أو الأطراف الأخرى في الحرب ، وإنما لا بد أن تنتهي الحرب الأهلية من خلال تسوية سياسية مقبولة من قبل جميع الأطراف ، سواء جاءت هذه التسوية بعد حسم الصراع عسكريا أو في ظل غياب الحسم العسكري.

وختاما لهذا الفصل ، وبعد استعراض موجز لقضية الحروب الأهلية وأسبابها وأشكالها وتأثيراتها ، وما تسببت فيه هذه الظاهرة من تخلف وتراجع لإمكانيات القارة الإفريقية وتراجعها النسبي الواضح على المستوى الدولي ، وما عانته شعوب هذه القارة من ويلات الحروب الأهلية والتمزق الداخلي.

سنتناول الدراسة في الفصل الثاني موضوع من أهم المواضيع التي تخص القارة الإفريقية في مجال الحروب الأهلية ، وهي حالة الحرب الأهلية في إقليم دارفور السودان كمنطقة عربية مهمة بالدرجة الأولى ، وكموقع إفريقي إستراتيجي بالدرجة الثانية ، وكرثة من الكوارث الإنسانية العربية والإفريقية ، ذات التأثير الدولي لمنطقة إستراتيجية مهمة.

وسنتناول الدراسة إقليم دارفور جغرافيا - واجتماعيا - واقتصاديا - وأسباب الأزمة في هذا الإقليم - والأطراف المتصارعة فيه - وتأثير دول الجوار الإقليمي والتأثير الخارجي للأزمة ودور الدول الكبرى والمنظمات الدولية في الصراع الدائر في إقليم دارفور السودان.

الفصل الثاني

أزمة

دارفور

أسبابها - تطورها - جهود التسوية

المبحث الأول

إقليم دارفور جغرافيا واجتماعيا

مدخل:

تعتبر دارفور إحدى ثلاث مناطق مهمة في تاريخ السودان القديم والحديث والمعاصر ، وتعتبر أيضا من أغنى المناطق تاريخا وثقافة ، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو من الوجهة التاريخية والعرقية وسوف يتم توضيح الموقع الجغرافي للإقليم في هذا البحث مع الاهتمام بإحصاء الموارد الطبيعية للإقليم لأهمية ذلك بالنسبة للدراسة ، كما سيتم دراسة أهم المراحل التاريخية في حكم دارفور ، لما لهذه المراحل من أهمية في رسم الشكل السياسي لدارفور في الوقت الراهن وما جلبه هذا التنوع في أنظمة الحكم التي مرت بها دارفور عبر أزمنة تاريخية متباينة من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية والتنوع في الأصول والأعراق التي سكنت دارفور عبر التاريخ.

وسيتناول تاريخ الإقليم منذ نشأته وحتى تاريخ الدراسة مرورا بنوعية الأنظمة السياسية والاختلاف في التركيبة السكانية وتحاول الدراسة التركيز على البيئة الاجتماعية والثقافية للإقليم مع التركيز على البيئة القبلية والتركيبة الثقافية الخاصة التي تختلف باختلاف الجذور العرقية لكل قبيلة كما سبق وذكر في الفصل السابق.

وأخيرا سيتم تناول العلاقة بين بروز ظاهرة الحرب الأهلية وأسباب نشأتها في الإقليم والتركيبة القبلية السكانية للإقليم ، ومدى تأثير هذه التركيبة السكانية على الحرب الأهلية في إقليم دارفور والعلاقة المباشرة ما بين ثقافة تلك القبائل وانتماءاتها وولائها وموقعها من النزاعات الدائرة في الإقليم ، ودور هذه القبائل سواء المشتركة فعلا في النزاع أو التي لم تشترك بشكل مباشر فيه.

إقليم دارفور جغرافيا واجتماعيا:

نبذة عن إقليم دارفور:

1. الموقع الجغرافي:

يقع إقليم دارفور - موضوع البحث والدراسة - في غرب السودان وقد أصبح موضع اهتمام مكثف خلال الفترة السابقة لعام 2003م وبشكل أكبر بعد هذا العام ، وتبلغ مساحة دارفور حوالي نصف مليون من الكيلو مترات المربعة أي 20% من إجمالي مساحة السودان ، وهي مساحة كبيرة ، وتمتد ما بين خطى عرض 10 و 20 شمالا وخطى طول 16 و 22.30 شرقا⁷⁴ وإقليم دارفور يحده شمالا الصحراء الليبية ، وغربا جمهورية تشاد ، وجمهورية أفريقيا الوسطى ، وإلى الجنوب منه يوجد بحر العرب مديرية بحر الغزال وهي إحدى مديريات جنوب السودان ، ويحد الإقليم شرقا إقليم كردفان⁷⁵.

ويتوسط إقليم دارفور هضبة كبيرة يتراوح ارتفاعها في المتوسط ما بين 2000 ، 3000 قدم فوق سطح البحر ، يعلوها جبل مرة - البركاني الخامد - في أقصى الجزء الغربي الذي يبلغ امتداده من الشمال إلى الجنوب 150 كيلو مترا وعرضه 60 كيلو مترا من الشرق إلى الغرب ، أي أن مساحة هذا الجبل تبلغ حوالي 9000 كيلوا متر مربع ويبلغ أقصى ارتفاعه حوالي 10000 قدم فوق مستوى سطح البحر⁷⁶.

وينقسم إقليم دارفور إداريا منذ عام 1994م إلى ثلاث ولايات هي: شمال دارفور وعاصمتها الفاشر* ، وتعتبر المدينة التاريخية والسياسية للإقليم كله ، وولاية جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وهي تمثل المدينة التجارية والعمرانية ، ثم ولاية غرب دارفور وعاصمتها الجنينة وهي مدينة تجارية بالقرب من الحدود التشادية ، قد بلغ عدد سكان إقليم دارفور بولايته

⁷⁴ محمد محمود الرشيد ، دارفور تحت حكم علي دينار ، رسالة ماجستير غير منشور ، معهد الدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة 1980م ، ص 25.

⁷⁵ مديرية دارفور ، قصة الإنسان والأرض ، وزارة الثقافة السودانية ، الخرطوم 1974 ، ص 3 - 6.

⁷⁶ محمد عوض محمد ، السودان الشمالي ، سكانه وقبائله ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة القاهرة ، 1998 ، ص 200 - 201. * الفاشر هي العاصمة التاريخية لإقليم دارفور ، وكان يطلق أول الأمر على مجلس سلطان الإقليم الذي ينعقد في ميدان واسع أمام قصر اسمه الفاشر ، ثم صار هذا الاسم يطلق على مكان استقرار السلطان ومحل إدارته ، ولذلك أصبحت مدينة الفاشر مكان الحكم وعاصمة سلطان دارفور.

الثلاثة حوالي 6.7 مليون نسمة عام 2006 ، وكان معظم سكان دارفور حتى وقت قريب يسكنون الريف لكن في الخمسين عام الأخيرة أنتقل الكثير منهم إلى المدن ، وتسقط الأمطار عامة في أواخر فصل الصيف وخلال فصل الخريف حيث تتحدر على جنبات المرتفعات في شكل متعرج ، وفي اتجاهات شتى ووديان كثيرة بسبب طبيعة سطح الأرض ، ومن أهم الوديان وأشهرها هناك وادي جولو ووداي الدور ، ووداي أبو سكات ، ووداي أبو السنط ، ووداي كويبة الذي تتحدر مياهه حتى تصب في منطقة بحر العرب أحيانا في مواسم الأمطار الغزيرة ⁷⁷ ، وحاليا تبلغ نسبة سكان المدن إلى مجموع سكان الولايات حوالي 18.99% في الولاية الجنوبية ، 19.59% في الولاية الغربية وهي نسبة قليلة بالنسبة للمستوى العالمي ، بل وحتى قليلة بمستوى أقاليم السودان الأخرى ⁷⁸.

ولقد ساعدت تلك العوامل المناخية المناسبة على قيام الزراعة ، ورعي الأبقار والماعز والضأن لأنها من الحيوانات ذات الحافر التي لا تعوق الأمطار سيرها ، وفي المناطق الواقعة شمال خط 13 شمالا تشح كمية الأمطار أو تجف لذلك تقوم عملية رعي الإبل التي تتحمل الجوع والعطش ، وتتغذى على الحشائش سواء خضراء أو جافة ⁷⁹.

2. الموارد الاقتصادية بالإقليم:

الموارد الاقتصادية في دارفور كثيرة ومتنوعة في أقاليمه الثلاثة ويمكن الإشارة إليها كالتالي: ⁸⁰

أ. ولاية دارفور الشمالية: تعتبر من أغنى ولايات السودان بمواردها الطبيعية المتنوعة والتي تتمثل فيما يلي:

⁷⁷ - السيد يوسف نصر ، جهود مصر الكشفية في أفريقيا في القرن التاسع عشر ، ماجستير غير منشور في التاريخ الحديث ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، 1974 ص 62 – 63.

⁷⁸ مصطفى خوجلي ، ورقة بعنوان ، دارفور : البيئة والإنسان "مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور " بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 13 – 14 ديسمبر 2004 ، ص 8 – 9.

- الأهرام 1 أغسطس 2004م.

- تقرير لجنة تقصي الحقائق: الصحفيون العرب: لا إبادة جماعية في دارفور ، كتب في 14 إبريل 2005 ، موقع المركز

السوداني للخدمات الصحافية (www.smcsudan.net).

⁷⁹ - محمد عوض محمد ، مرجع سابق 225 – 226.

⁸⁰ - المرجع السابق ، ص 240.

1. **الموارد الزراعية:** حيث تتمتع بأراضي زراعية شاسعة خصبة وصالحة لإنتاج مختلف المحاصيل وتبلغ المساحة المزروعة 7.7 آلاف هكتار.
 2. **الموارد المائية:** تتمتع بالأمطار التي تبلغ معدلها السنوي 100 - 600 مم وكذلك المياه السطحية والجوفية حيث التكوينات الرملية الحاملة للمياه.
 3. **المراعي والغابات:** تقدر مساحة المراعي بحوالي 7 آلاف هكتار ، أما الغابات فتقدر مساحتها بحوالي 5 آلاف هكتار.
 4. **الثروة الحيوانية:** حوالي 12 مليون رأس من الأبقار والضأن والماعز والإبل.
 5. **الثروة المعدنية:** أهمها الحديد والرصاص والجرانيت والكروم والرخام ومواد البناء والمعادن.
- ب. ولاية دارفور الغربية: وتتمثل مواردها فيما يلي:

1. **الأراضي الزراعية:** ومساحة الأراضي القابلة للزراعة 8 آلاف هكتار والمستعمل منها 3 آلاف هكتار وتتمو المحاصيل البستانية على مرتفعات جبل مرة ، وأهم المشروعات الزراعية مشروع هبيلة بطاقة مستغلة 4000 هكتار ، وخور رملة بطاقة مستغلة 6000 هكتار ، زلو بطاقة مستغلة 4500 هكتار.
2. **الثروة الحيوانية:** تشمل الأبقار والضأن والإبل بما يقدر 4.5 مليون.
3. **الموارد المائية:** توجد أودية عديدة تهبط من مرتفعات جبل مرة ، أهمها وادي كجا ، باري ، ازوم ، تلولو ، بالإضافة للأمطار وبالتالي توافر المياه السطحية ، مع وجود أحواض المياه الجوفية مثل حوض ديسا الغني بالمياه ، ومجموع الموارد المائية في الولاية أكثر من 3 مليار م³ سنويا.
4. **الغابات:** توجد أشجار الحراز والهليج والهشاب والكنز والماهوجني وغيرها ، وأهم المنتجات الصمغ العربي ، خشب الأثاث والوقود ، والثمار الغابية ، وتغطي الغابات 75% من مساحة الولاية ، ومن أهم مشروعات التنمية الزراعية مشروع جبل مرة للتنمية الريفية ، ومشروع فارسيل للتنمية الريفية ، ومشروع تطوير إنتاج التفاح في جبل مرة ، ومشروع هبيلة ، وخورقلة ، ولوز ، وأزرني ، وأم خيز ، وغيرها ، وهناك إمكانيات ضخمة للاستثمار في جميع المجالات.

ج. ولاية جنوب دارفور: توجد موارد ضخمة في الولاية ، حيث المساحة الكبيرة حوالي 140 ألف كم² والأمطار والتربة جيدتان ، وتتمثل فيما يلي:

1. **الأراضي الزراعية:** وتقدر بحوالي 24 ألف هكتار أي ما يعادل 12% من جملة الأراضي الصالحة للزراعة في السودان ، والمستغل منها حاليا 6.6 آلاف هكتار.

2. **الثروة الحيوانية:** تقدر بحوالي 9.8 مليون رأس من الماشية والأغنام والإبل ، وتصل مساحة المراعي إلى 2.7 مليون هكتار .
3. **الموارد المائية:** هي موارد متعددة حيث الأمطار الوفيرة (200 – 1000 مم) تتساقط في أودية ويصل مجموع إيراداتها السنوي 344 مليون متر مكعب غير مستغلة ، هذا بالإضافة للمياه الجوفية ، وأهم مصادرها في حوض البقارة الذي يغطي مساحة 18 ألف كم² به طاقة تخزين كلية مقدارها واحد مليون متر مكعب ، وذلك بتغذية سنوية مقدارها 17 مليون متر مكعب ولا يتعدي السحب السنوي 3 مليون متر مكعب.
4. **الغابات:** تصل مساحتها 22.7 ألف هكتار ، وتغطي حظيرة الرдум (محمية قومية) حوالي 3.4 ألف هكتار .
5. **التعدين:** من المرجح وجود خامات النحاس ، والحديد والحجر الجيري ، والكولين ، والحجر الرملي ، وخام الأسمنت ، ويتركز البترول في الأجزاء الشرقية من الولاية في حقول أبو جابر وغيرها⁸¹.

وتكتسب دارفور - تاريخيا - بأقاليمها الثلاثة أهمية كبيرة بسبب سيطرتها على مناطق تتوفر فيها الإمكانات الزراعية والرعية ، وتتنوع فيها سبل العيش ووسائل الحياة ، ولوقوعها على طريق التجارة والقوافل بين الشمال والجنوب طريق درب الأربعين (موصل إلى مصر) ، ووقوعها على الطريق المتجه من الغرب إلى الشرق في مسيرة الأفراد والجماعات المتوجهة إلى الحج في الأماكن المقدسة في الحجاز أو الهاربة من السلطات الحاكمة أو الباحثة عن مصدر للعيش والرزق ، والتي تكون غالبا قادمة من غرب أفريقيا خاصة من نيجيريا وتشاد⁸² .

تاريخ إقليم دارفور السياسي:

نشأة سلطنة دارفور:

⁸¹ - عبد الغفار محمد أحمد ، وشريف حرير ، المجتمع الريفي السوداني ، عنصر حركته واتجاهاتها ، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الخرطوم ، 1972م ، ص 18.

⁸² - عبد الفتاح مقلد ، الإسلام والعروبة في السودان ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة 1985م ، ص 170.

يحيط بنشأة سلطنة دارفور غموض شديد ، غير أنه من المرجح أن الإقليم كان قد تعرض في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين لتحول حضاري بفضل حالة الانتعاش التجاري التي عمت خلال الفترة المذكورة مما أدى إلى قيام مملكة دارفور⁸³.

وتشير الروايات إلى أن أول من أسس مملكة في الإقليم هم شعب الداو ولكن دولتهم كانت محدودة الاتساع ، ومنحصرة في الجزء الجنوبي الشرقي فقط ولم يمتد نفوذهم إلى الشمال أو إلى الغرب ، كذلك لم تشمل دولتهم جبل مرة ، ثم قام شعب التجور بتأسيس دولة أخرى في شمال دارفور⁸⁴.

تدل آثار بقايا المساجد والقصور الملكية على أن الإسلام قد دخل إلى دارفور في عهد التجور ، وأن مملكتي الداو والتجور قامتا جنباً إلى جنب حتى القرن السادس عشر الميلادي⁸⁵ ، مما يدل على أن كل دولة منهما لم تكن بالضرورة تحكم جميع مناطق دارفور.

والجدير بالذكر أن الإسلام قد دخل دارفور من عدة اتجاهات منها:

- أ. من بلاد النيل عبر كردفان:
- ب. من مصر عبر درب الأربعين.
- ج. من الغرب عبر دروب الصحراء ومن بلاد السودان الغربي.

وتأثرت السلطنة بالحروب والتوسع الجغرافي نذكر منها:

أ. حروب السلطان أحمد بكر الذي بدأ في التوسع في اتجاه الشمال والغرب وهو الذي نظم السلطنة في صورة جديدة تحت ظروف هذا التوسع وشجع العلماء وتجار النيل للحضور إلى بلاده.

ب. ظل الاتساع إلى الغرب حتى جاء السلطان تيراب وحول اتجاهه إلى الشرق ونقل العاصمة من جبل مرة إلى بلدة موية قرب كباكية وقد اتسع في عهده نطاق التأثير الإسلامي ، وظهرت الألقاب الإسلامية كالأمير والوزير والقاضي ، وبعد ذلك بدأت تظهر جماعات لا تعتمد على الانتماء لسلالة الفور بل على الولاء الخالص ، وعلى

⁸³ - محمد إبراهيم أبو سليم ، الفور والأرض ، وثائق تمليك ، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية ، جامعة الخرطوم ، 1975م ، ص

14 - 13.

⁸⁴ - محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 278 - 279.

⁸⁵ - محمد محمود الرشدي ، مرجع سابق ، ص 2.

كفاءتها في العمل ، وظهرت ألقاب جديدة كالأمين وبمراكز جديدة لم تكن معهودة
لأنهم يمثلون وضعاً جديداً في تنظيم الدولة.
ج. صراعات الحدود بين السلطنة ووداي.
د. الصراع حول إقليم كردفان ، وتارة ضد الفونج وتارة ضد المصريين.

هذا بالإضافة إلى الصراعات الداخلية: مثل الصراع بين السلاطين والبقارة في جنوب دارفور وشرقها ، مما أدى إلى إرهاب السلطنة إرهاباً كبيراً في سبيل إرغام هؤلاء على الخضوع لها ، وفي عهد السلطان عبد الرحمن الرشيد استمر الاتجاه نحو المركزية في تنظيم الدولة والاعتماد على الجيش بدل وجهاء الأقاليم وزعماء القبائل كما أن تأثير الإسلام قد زاد بفضل النفوذ الذي حظي به الجيش بدل وجهاء الأقاليم وزعماء القبائل ، كما أن تأثير الإسلام قد زاد بفضل النفوذ الذي حظي به العلماء والفقراء ، وفي عهد السلطان محمد الفضل استولت القوات التركية - المصرية على إقليم كردفان التابع لسلطنة دارفور ، وكان ذلك بداية اضمحلال السلطنة.

الحكم التركي المصري في دارفور:

استمرت سلطنة دارفور مملكة قائمة بذاتها تحت حكم سلاطينها حتى بعد منتصف القرن التاسع عشر ، وكان محمد علي - نتيجة لظروف سياسية تتصل بعلاقته بالمماليك ، وموقفه من انجلترا ، وعلاقته ببعض الأمراء السودانيين الذين كانوا في صراع مع غيرهم حول الحكم واستعانوا به في دخول السودان ، ونتيجة لظروف اقتصادية تتصل بالزراعة والري - قد قام بغزو السودان ، حيث جهز حملة قوامها 5400 مقاتل مسلحون بأحدث الأسلحة والمدافع بقيادة ابنه إسماعيل ، ثم أرسل حملة أخرى بقيادة محمد بك الدفتردار ثم حملة ثالثة بقيادة إبراهيم باشا ، حيث تم له الاستيلاء على معظم بلاد السودان⁸⁶ ، وعلى الرغم من أن من ضمن الزعماء السودانيين الذين ذهبوا لمحمد علي للاستنجاد به لكي يساعدهم على تولي الحكم في ممالكهم "أبو مدين" - الذي طلب من محمد علي أن يساعده على تولي عرش دارفور من مغتصبه السلطان محمد فضل⁸⁷ - فإن جيوش محمد علي لم تدخل دارفور ، فبعد

⁸⁶ - عبد الرحمن الرفاعي ، عصر محمد علي ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة 2001 ، ص 160 - 162.

⁸⁷ - محمد فؤاد شكري ، مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادي النيل في القرن التاسع عشر 1820 1899 ، دار المعارف ، القاهرة

سنة 1957م ، ص 7 - 8.

أن وصلت هذه الجيوش إلى كردفان ، (التي كانت تابعة لسلطان دارفور وقتها) ، تحت قيادة محمد بك الدفتردار ودخلت الأبيض عاصمة كردفان في 20 أغسطس عام 1821م ، لم يتحرك محمد فضل سلطان دارفور تجاه استرجاع سلطته على كردفان وظلت مصر في نفس الوقت تتحن الفرصة لمد نفوذها إلى دارفور ، وعلى الرغم من أن فرمان 13 فبراير سنة 1841م قد ذكر دارفور ضمن الأقاليم السودانية التي أصبحت لمحمد علي وأولاده من بعده فإن دارفور قد ظلت مستقلة بأمرها حتى عام 1874م⁸⁸ ، وظلت دارفور تحت إدارة الحكم التركي المصري حتى 1884 عندما سيطرت الثورة المهديّة على أملاك الحكومة الخديوية المصرية في السودان في يناير 1885⁸⁹.

دارفور تحت حكم الدولة المهديّة:

لما قامت الثورة المهديّة عرض أمر دعوتها على قبائل الرزيقات - المنتشرة في كردفان وجنوب دارفور - فقبلتها ، وأخذ زعمائها البيعة على يد محمد أحمد المهدي في مدينة "قدير" ووافق زعيم الرزيقات "مادبو" على الانخراط في عداد الأنصار حيث عينه المهدي أميراً على الرزيقات أكبر قبائل البقارة ، التي ناصبت الإدارة المصرية العداء ، وتحول عداؤها إلى صراع دموي مسلح ، وتمكن "مادبو" من هزيمة "سلاطين باشا" أحد كبار قادة الجيوش المصرية التركية في أم وريقات في أكتوبر 1882م ، فاتسعت رقعة الثورة على الإدارة المصرية التركية في دارفور⁹⁰ ، وتطورت الأحداث بعد هزيمة الجنرال "هكس" قائد الجيوش المصرية في السودان في 5 نوفمبر عام 1883م حيث استسلم سلاطين باشا لجيوش المهديّة تحت قيادة محمد خالد زقل في ديسمبر من نفس العام ، ودخل زقل الفاشر في عام 1884م وبذلك سيطرت المهديّة على سلطنة دارفور⁹¹.

خضوع دارفور للحكم الثنائي (1916 - 1956م):

⁸⁸ - محمد محمود الرشيدى ، مرجع سابق ص 13 - 14.

⁸⁹ - عثمان عمر فضل ، العلاقات بين دارفور والحكم التركي المصري 1821 - 1884م ، ماجستير غير منشور معهد الدراسات الأفريقية جامعة القاهرة 1973م ، ص 174 - 187.

⁹⁰ - محمد محمود الرشيدى ، مرجع سابق ، ص 14 - 15.

⁹¹ - نفس المرجع ، ص 19 - 33.

بعد إخلاء مصر للسودان عام 1885م بأمر الإنجليز أصبح السودان خاليا من وجهة نظر الدول الاستعمارية ، فلما ظهرت بعض هذه الدول وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا في بلاد السودان غيرت الحكومة البريطانية من سياستها تجاه المسألة السودانية ، وقررت غزو السودان وأعدت جيشا معظمه من الجنود المصريين ، مع قيادات إنجليزية لاسترجاع السيطرة على هذا البلد ، وواجه الخليفة عبد الله التعايشي الهجوم الإنجليزي المصري الذي كان يقوده الجنرال الإنجليزي "كتشنر" ولكنه لم يصمد أمام الجيوش المهاجمة وهزم التعايشي في موقعه "كررى" واحتلت الجيوش الغازية أم درمان عاصمة المهديّة ، واستمر وضع دارفور على هذا الحال حتى قامت الحرب العالمية الأولى ، ووقف علي دينار سلطان دارفور بجانب الدولة العثمانية في حربها ضد الحلفاء ، هنا قرر الإنجليز وحكومة السودان الثنائية الاستيلاء الكامل على دارفور حيث أصبحت خاضعة خضوعا فعليا للحكم الثنائي - كباقي أقاليم السودان - منذ ذلك الوقت في عام 1916م بعد القضاء على جيوش علي دينار ومقتله نتيجة قوة الجيوش المهاجمة التي كانت قيادتها إنجليزية⁹².

وبذلك دخل هذا الإقليم الغربي تحت الإدارة الثنائية حتى نهاية الحكم الثنائي 1956م ، ولعل أهم السمات التي إتسم بها هذا الحكم فيما يتصل بإقليم دارفور من وجهة نظر الدراسة في ضوء المصادر والدراسات المتوفرة في هذا المجال هي:

أولا: أهملت الإدارة الثنائية شئون الإقليم الاقتصادية ، كما أهملت الشئون التعليمية والصحية.

ثانيا: أن دارفور قد ظل إقليما منعزلا ، واتبع الإنجليز في إدارته - كما اتبعوا ذلك في باقي أنحاء السودان - الحكم غير المباشر أو الإدارة الأهلية.

ثالثا: ظلت بلاد الفور مصدرا هاما من مصادر المحاصيل المختلفة خاصة المحاصيل الغذائية كالذرة والدخن والسّمسم والبقول السوداني التي كانت لازمة لأسواق الخرطوم.

رابعا: ظل إقليم دارفور يتعامل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع القبائل والدول المجاورة وكان دارفور بلد قائم بذاته.

⁹² - محمد إبراهيم أبو سليم ، في الشخصية السودانية ، مرجع سابق ، ص 44 - 63.

خامسا: لقد ظل الدين هو العامل الحاسم في سلوك أهالي وقبائل دارفور ، فالملاحظ أنه لما كان سكان هذا الإقليم مناصرين لقيام الدولة المهديّة منذ محمد أحمد المهدي فقد ظلوا يدينون بالولاء للمهديين.

العلاقة بين التركيبة القبلية والجذور التاريخية لنشأة الحرب الأهلية في دارفور:

لما كان الصراع القائم حاليا في إقليم دارفور ذا أبعاد متعددة وأسباب كثيرة ، وأن السبب الظاهر والمعلن من قبل حركتي التمرد الرئيسيتين في دارفور هو أن القبائل العربية تضطهد القبائل الأفريقية ذات الأصول الزنجرية وتعادي عليها وتغير على مناطق زراعتها وتحرق قراها وتبدد ثرواتها بل وترغمها على ترك مناطق استقرارها ، فتلجأ إلى مدن السودان الأخرى وإلى تشاد وإلى بعض مناطق جنوب دارفور لذلك فإن الدراسة ستتناول التشكيك القبلية في دارفور متبعه أصولها وجذورها واختلاطها أو انفصالها وتغيراتها الاجتماعية ، ونشاطها الاقتصادي الذي تركز تاريخيا ما بين الرعي والزراعة لكي تحدد ما إذا كانت المحركات الفعلية للنزاعات في دارفور هل هي العنصر والجنس والدين والاختلاف ما بين الأصول العربية والأصول الأفريقية الزنجرية - مع أن جميع سكان الإقليم من المسلمين - أم أن السبب هو الظروف الطبيعية والتغيرات الجوية وحالة الجفاف التي تسود شمال أفريقيا الآن ، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية ، علاقة القبائل الرعوية في الشمال بالمزارعين في الجنوب ، فضلا عن سياسات الحكومات المتوالية التي أهملت إقليم دارفور إهمالا شديدا ليس فقط خلال الحكم الثنائي وإنما حتى خلال الحكومات المحلية المتتالية الأمر الذي دفع إلى تدويل الأزمة وتدخل أطراف أخرى ساهمت في زيادة حدة الصراع وتأخير تسويته.

ولقد أدى استمرار عملية التمازج بين الشعوب والقبائل إلى انعدام صفاء دم أي شعب أو أمة أو قبيلة ، يوالواقع أن اختلاف الشعوب في طريقة التفكير وفي الثقافة والعادات والتقاليد ليس مرده اختلاف الجنس وإنما مرجعه اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبعد التاريخي والموقع الجغرافي لكل شعب⁹³ .

والدراسات التاريخية والاجتماعية المتعددة حول مراحل التاريخ المختلفة ترفض هي الأخرى فكرة النقاء العرقي ، لذلك فإن رفض هذه الفكرة يصبح أمرا لا مناص منه على

⁹³ - المرجع السابق.

- زكي البحيري ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ، ص 315 - 320.

صعيد البحث العلمي بل ويعتبر الحديث عن الجذور العرقية النقية نقاء كاملا لا صلة له بالدراسة المنهجية⁹⁴.

ويأتي تسليط الضوء على القبائل في دارفور بهدف بيان أوجه الالتقاء داخل هذه القبائل ، ومظاهر تحللها إلى مستويات قرابية أصغر خلال تتبع اختلاطها ، وإلي استجلاء المسرح الحياتي المشترك لكل من سكنوا دارفور في غرب السودان من قبائل وعشائر ، وعلاقة ذلك بأوضاعهم الاجتماعية وأصول الصراع الذي ظهر على نطاق واسع حاليا في دارفور .

ومن الملاحظ أن إقليم دارفور يتميز بالتنوع العرقي والثقافي فعشرات القبائل والشعوب ذات الأصول العربية والأفريقية تعيش في بوادي وأرياف ومدن هذا الإقليم ، وكل هذا العدد الكبير من القبائل والشعوب عاشت وتداخلت مع بعضها البعض وتصاهرت وأوجدت إنسان دارفور بكل خصائصه وثقافته الحالية⁹⁵.

من حيث طبيعة التقسيم الإثني لسكان دارفور فإنه يصعب اختيار معيار معين له ، وذلك نسبة إلى طبيعة الديناميات القبلية التي تجعل السكان في حالة حركة مستمرة وتغيرات دائمة ، ولذلك اختلف الباحثون في مجال الدراسات الانثروبولوجية والتاريخية الاجتماعية في وضع هذه المعايير فمنهم من اعتمد على الناحية اللغوية ، ومنهم من وقف على الناحية الاقتصادية وطبيعة النشاطات البشرية ، ومنهم من أخذ بالهوية الثقافية من عادات وتقاليد وغيرها من الطرق⁹⁶.

⁹⁴ - نفس المرجع والمكان ، ص 315.

⁹⁵ - إبراهيم بوشة أحمد (الأستاذ الجامعي ورئيس مجلس أمناء شبكة منظمات دارفور الطوعية) ورقة بعنوان "أزمة دارفور والأرض مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالإشراف مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 13 - 14 ديسمبر 2004م ، ملحق مسودة المبادرة الموحدة.

⁹⁶ - عبد الوهاب الطيب البشير ، ورقة بعنوان "أوضاع النازحين في دارفور في ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولي" مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 13 - 14 ديسمبر 2004م ، ملحق مسودة المبادرة الموحدة.

ويعتقد هارولد ماكمايكل - الباحث والسياسي الإنجليزي الذي عمل كسكرتير إداري (وزير داخلية) في الحكومة الثنائية في ثلاثينات القرن العشرين - في دراسته عن القبائل العربية في السودان أن التركيبة العرقية لدارفور هي عبارة عن التركيبة التي جاءت نتيجة التمازج بين قبائل وادي النيل الأفريقية مع المهاجرين القادمين من الممالك الإسلامية عبر بحيرة تشاد⁹⁷ .

وعلى مستوى حركة السكان والبشر عموماً في دارفور ، فإن الإقليم كان ميداناً واسعاً تقابلت فيه تلك الهجرات العربية والأفريقية عبر طرق القوافل التي كانت تأتي من الشمال والغرب والشرق ، كذلك كانت دارفور ملجأً للأسر الحاكمة التي هاجرت من وادي النيل الأدنى (صعيد مصر) ، حيث تحركت قبائل عربية من موطنها في شمال أسوان نحو السودان وبصفة خاصة إلى دارفور ، كما هاجرت قبائل أخرى من شمال غرب أفريقيا ، خاصة لبيبا إلى نفس هذا الإقليم⁹⁸ . وقد اعتاد الباحثون عند حديثهم عن التشكيلة القبلية في دارفور تصنيفها إلى قبائل عربية وقبائل أفريقية.

وسوف تتبع الدراسة هذا الأسلوب في تصنيف القبائل في دارفور بغرض تسهيل العرض وليس ذلك من منطلق عنصري أو عرقي ، وإنما فقط بهدف بحث الأبعاد العرقية والظروف الاجتماعية لسكان هذا الإقليم وعلاقتها بالنزاعات التي طفت آثارها على سطح أحداث دارفور في الوقت الحاضر.

القبائل العربية في الإقليم:

تؤكد الدراسات التاريخية أن قبائل البقارة هي من أقوى القبائل العربية في السودان وأغناها ، وأكثرها نزوعاً إلى الحرب ، وهي تنتشر في إقليم دارفور وكردفان ، ولقد يسرت النزعة الحربية لهذه القبائل التوسع في جنوب دارفور مما ترتب عليه الصدام الشديد مع العناصر الأفريقية الفوارية ، والواقع أن حياة قبائل البقارة سواء المنتشرة منها في كردفان أو دارفور تجعل الصدام مع غيرها أمراً لا مفر منه ، لأن البقارة - تاريخياً - في فصل الجفاف كانوا ينزحون بماشيتهم نحو الجنوب ، حيث يختلطون بالقبائل الأفريقية هناك ويقضون وقتاً طويلاً وفيه يتزوجون من النساء الأفريقيات والبقارة عادة يتحركون نحو الشمال في فصل الخريف حين يبدأ نزول المطر هرباً بقطعانهم من المستنقعات التي ينتشر فيها الناموس وذبابة

⁹⁷ - إبراهيم بوشة أحمد ، مرجع سابق ، ص 15.

⁹⁸ - عبد الفتاح مقلد ، الإسلام والعروبة في السودان ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة 1985م ، ص 170 - 172.

تسي تسي التي تقتل الماشية ، ويتجهون نحو الأراضي المتوسطة المطر في الشمال ، ولما كانت الأراضي الزراعية ملكا للقبائل الأفريقية المزارعة والمستقرة في سلطنة دارفور كان على البقارة أن يؤدون ضريبة عن إقامتهم أو مرورهم للرعي في هذه الجهات زمن الأمطار ، ولما كانت قبائل البقارة غير مستعدة لدفع هذه الضرائب رغم تعدي قطعانها على مزارع القبائل المستقرة ، لذلك كان التصادم لا مفر منه بينها وبين القبائل الأفريقية المزارعة في جنوب وغرب دارفور والدائمة الاستقرار هناك⁹⁹.

والكثرة الغالبة من قبائل البقارة استقرت في أوطانها الحالية منذ وقت طويل في غرب السودان ووادي وبورنو في تشاد ، وقد أنت بعض تلك القبائل من أقاليم نهر النيل ومصر ، والقليل منها جاء من أقصى شمال غرب أفريقيا حيث هاجروا إلى فزان في ليبيا وإلى تونس ثم نزلوا إلى السودان من شمال دارفور واختلطوا بالقبائل العربية هناك خاصة بعد الغزوة الهلالية¹⁰⁰.

ويمكن تقسيم البقارة إلى عدد من القبائل هي:

أ. **الرزياقات:** وهي أكبر قبائل البقارة عددا وأوسعها وطنا ، وتقع بلاد الرزياقات في أقصى الجنوب الشرقي من دارفور بين قبائل الحمر شرقا والهبانية غربا والذنكا جنوبا ، أي بين خطي عرض 10 و 11.5 شمال خط الاستواء ، بين منطقة بحر العرب وجنوبه قليلا وخط سكة حديد نيالا الخرطوم مارا بالضعين حاليا ، وتوجد شمال بلاد الرزياقات جماعات وقبائل من أصول أفريقية مستقرة تعمل في الزراعة في جبل مرة ، وتوجد داخل دار الرزياقات نفسها قبائل المعاليا في الطرف الشمالي الغربي وهم يتمركزون في دارفور شرق الطويشة ، وينتسبون أيضا إلى فزارة وأحد بطونها يعمل برعي الإبل ، إلا أن معظم قبائل المعاليا الجنوبيين يعمل بالزراعة ويستقر حول مدينة "شيك" في الجنوب¹⁰¹.

والرزياقات عامة رعاة متحركون ، تمتد حركتهم شمالا حتى مدينة الضعين وجنوبا حتى جنوب بحر العرب ، والقليل منهم يحترف الزراعة ، ولقبائل الرزياقات بطون أهمها النوايبة والمحاميد والماهرية ، ولما كانت قبائل الرزياقات أقوى قبائل البقارة

⁹⁹ - محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 226 - 228 - 238.

¹⁰⁰ - نفس المرجع ، ص 232.

¹⁰¹ - نفس المرجع ، ص 232 - 233.

وأخطرها من حيث القوة والثروة فقد تحدوا سلاطين الفور ومنعوا استبدادهم لهم مما دفع كثيرا من القبائل الأخرى الأقل قوة إلى محاولة الاحتماء بهم ، ولقد كان سلاطين الفور مستبدين ، حتى أن كثيرا من قبائل بني هلبة هاجرت إلى وادي في تشاد خوفا من استبدادهم ، ولم يعودوا إلا بعد سقوط علي دينار وسلطنة الفور عام 1916م خلال الحرب العالمية الأولى.

والقسم الذي بدأ في الاستقرار من قبائل الرزيقات بدلا من الترحال قام باستغلال المنطقة الجنوبية في زراعة المحاصيل المختلفة كالدخان والفول السوداني وأشجار الفاكهة خاصة المانجو¹⁰².

وبخلاف قبائل الرزيقات الجنوبية هناك الرزيقات الشمالية التي تسكن جماعتها في شمال دارفور وتعمل في رعي الإبل ، ويعتمد نمط اقتصادها على الترحال شمالا في فترة الخريف ، وجنوبا في الصيف ، وهم من القبائل التي احتلت مرتبة كبيرة في المشاركة في النزاعات القبلية في دارفور بسبب تعرض مناطق استقرارهم لجفاف وندرة الأمطار ، واضطرارهم إلى النزول جنوبا للرعي ، مما يؤدي في الغالب إلى احتكاكهم بالمزارعين¹⁰³.

ومن قبائل البقارة أيضا الهبانية ويوجد معظمهم في دارفور ويميلون إلى الاستقرار والزراعة ، وأوطانهم تقع بين الرزيقات في الشرق والتعايشة في الغرب ، والمساليب في الشمال والجنوب¹⁰⁴.

ب. بني هلبة: وكانوا فيما مضى قبيلة كبيرة ، ووطنهم الأصلي في منطقة "عد الغنم" إلى الجنوب الغربي من جبل مرة ، وتعيش جماعة منهم شرق هذا الجبل وجنوب جبل حريز وأخرى فيما وراء حدود دارفور في وادي وهم يجاورون التعايشة ، وقد تعرض بني هلبة في دارفور مبكرا لضغط سلاطين الفور الذين كانوا يطالبونهم بدفع

¹⁰² - محمد إبراهيم أبو سليم ، في الشخصية السودانية ، ص 36 - 42.

¹⁰³ - علي أبو زيد علي ، ورقة بعنوان "النزاعات القبلية في ولايات دارفور" مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القاهرة ، بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 13 - 14 ديسمبر 2004م ، ص 6.

¹⁰⁴ - محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 236 - 240. - عبد الغفار محمد أحمد ، شريف حريز ، المجتمع الريفي السوداني ، ص 64 - 65. - نعم شقير ، مرجع سابق ، ص 62.

إتاوات ضخمة مما اضطر جماعات منهم إلى الهجرة إلى تشاد والاستقرار هناك كما سبق أن أشرنا¹⁰⁵.

ج. **التعايشة:** هي من قبائل عرب دارفور ، وتقع ديارهم إلى الغرب من أوطان الهبانية في الركن الجنوبي الغربي من دارفور بين ديار الهبانية شرقا وحدود تشاد غربا ودار فرتيت جنوبا وبني هلبة شمالا.

وهناك قبائل عربية أخرى في دارفور ولكنها محدودة العدد والمكان مثل بني خزام ، والمسيرية ، والشعالب ، وكذلك توجد قبائل الكبابيش وهم قبائل ترعى الإبل وتوجد في إقليم كردفان ويتحركون بإبلهم حتى مناطق شرق دارفور ، وهم من أصول عربية من جبهة مختلطة بعناصر من البجا والنوبة¹⁰⁶.

أما قبائل شرق دارفور من العرب فتتمثل في البديرية قرب حدود كردفان ، وقد جاءوا أصلا من "دراو" في صعيد مصر ، وهناك اختلاف حول نسبهم ما بين جبهة وفزارة ، والبديرية ينقسمون إلى مجموعات متعددة هي الشويحات ، والرياش ، والدعماش ، وأولاد حليب ، وهناك جماعات بني عامر الذين قدموا من صعيد مصر أيضا استقر بعضهم شرق دارفور وهناك قبيلة فزارة التي كان اسمها يطلق حتى القرن التاسع عشر على أكبر مجموعة من رعاة الإبل في دارفور وكردفان ، ومن المعروف أن أصلها من العدنانيين والتفسير الراجح أن أوطان قبيلة فزارة كانت متاخمة لأوطان قبيلة جبهة في الجزيرة العربية ، وأن هجرة القبيلتين من الجزيرة العربية تمت في وقت واحد وكانت بينهما مصاهرات وعلاقات ، وهناك قبائل عديدة تنتسب إلى مجموعة قبائل فزارة ، مثل قبائل المجانيين في شرق دارفور وهم أبالة¹⁰⁷ ، وكذلك الزيادة التي كان القسم الأكبر منها يعيش في ما مضى في دارفور ، ولكنهم تعرضوا لاضطهاد شديد في زمن المهديّة ، ثم زمن السلطان علي دينار واضطر

¹⁰⁵ - محمد بن عمر التونسي ، كتاب تشييد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ، حققه وكتب حواشيه ، خليل محمود عساكر ، ومصطفى محمد مسعد ، مراجعة محمد مصطفى زيادة / الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، القاهرة 1965م ، هامش ص 139.

¹⁰⁶ - محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 240 - 245.

¹⁰⁷ - التونسي مرجع سابق ، هامش ، ص 100 - 139.

معظمهم للهجرة إلى كردفان ولم يبق منهم في دارفور سوى عدد قليل وهم من قبائل الأباله

108 .

ولما كانت دارفور منطقة أساسية للهجرات العربية من الشمال عبر مصر ، ومن الغرب عبر ليبيا فقد ضم التجمع الإثني العربي في شمال دارفور كذلك عددا من القبائل الأخرى مثل بني جرار المنحدرة في أصولها من صعيد مصر في القرن الخامس عشر ، وتتمركز هذه القبائل في شمال دارفور حتى منطقة الطويشة في الشرق ، وفي ذات النطاق تسكن العطيقات هي إحدى بطون الماهرية ، أما العريقات فهي قبيلة عربية أبالية كانت في شمال غرب دارفور ، وتشتتت بسبب الصراعات المتكررة مع سلطنة الفور ، ولذلك توزعت حول الفاشر ودار تامه والبدايات¹⁰⁹ .

القبائل غير العربية:

يمكن تقسيم القبائل غير العربية في دارفور إلى المجموعات الآتية:

أولاً: مجموعة مصدرها إقليم تيبستي وما يجاوره من مناطق ، خاصة البلاد التي تقع إلى الغرب منه في أواسط الصحراء الكبرى ، وتشتمل على مجموعات قبائل الزغاوة في جنوب دارفور وإلى الشمال منها توجد البدايات ثم القرعان ، وتمتد مناطق انتشار تلك المجموعات حتى المنحدرات الشمالية لجبل مرة.

ثانياً: مجموعة تشتمل على قبائل ذات أصول نوبية وأهمها الميذوب والتجور ، والميذوب هو اسم جبل يقع في الركن الشمالي الشرقي من دارفور على بعد 400 كيلومتر من مدينة الخرطوم و350 كيلومتر جنوب غرب بلدة الدبة وعرف سكان هذا الجبل باسمه ، وترجع جماعة الميذوب إلى أصل نوبي ويتكلمون لغة تشبه لغة النوبيين المقيمين على النيل ، الأمر الذي يرجح هجرتهم من بلاد النوبة الشمالية إلى منطقة جبل ميذوب¹¹⁰ .

أما التجور فقد جاءوا من تونس واخترقوا بلاد بورنو ووادي حتى وصلوا إلى دارفور ، وبعد قدومهم اختلطوا بالسكان الأصليين ونتج عن ذلك الاختلاط بين التجور القادمين

108 - محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 221 . - التونسي ، تشحيد الأذهان ، مرجع سابق ، ص 283 .

109 - عبد الوهاب الطيب بشير ، مرجع سابق ، ص 283 .

110 - محمد بن عمر التونسي ، مرجع سابق ، ص 137 .

والداجو المقيمين في دارفور قبلهم مجموعة شعب الفور ، والداجو - في رأي بعض الباحثين - أساسا عبارة عن جماعات قدمت من منطقة الواحات المصرية ، ثم أصبحوا قبيلة كبيرة يعيش بعضها في دارفور والبعض الآخر في كردفان ، ومن المعتقد أنهم أقدم قبائل دارفور ، بل وأنهم أول من أسس دولة فيها حكمت البلاد من القرن الرابع حتى القرن السابع الميلادي ، وتستقر قبائل الداجو حاليا في شرق وجنوب شرق جبل مرة وتعيش جماعات منهم في وادي وجماعات أخرى في دار مسيرية في جنوب غرب كردفان ، ويذكر بعض الباحثين أن الداجو أو التاجو قد ورد ذكرهم في مؤلفات الإدريسي وابن خلدون ، وأن مواطنهم الأصلية ربما كانت بين الكانم في تشاد وبلاد النوبة ، وهذا يعكس مدى التداخل والاختلاط بين القبائل كما يعكس اختلاف الآراء حول نشأة هذه القبائل والمناطق الأصلية التي قدمت منها ¹¹¹.

ومن القبائل غير العربية الهامة في دارفور أيضا قبيلة التتجر التي جاء زعماءها إلى حكم دارفور بعد الداجو ، وهيمنوا على الحكم في الفترة من القرن الثامن حتى القرن الثالث عشر الميلادي ¹¹².

ثالثا: مجموعة عناصر أفريقية قديمة ذات أصول نوبية أيضا: وأولهم البرتي وهم من أهم قبائل المنطقة الشرقية لدارفور ، ويتمركزون حول منطقة مليط ، وهم من أصول مختلطة ، وكانوا قد هاجروا من موطنهم الأصلي في شمال الفاشر بسبب ضغط سلاطين الفور عليهم ، وهناك مجموعة البرقو وأصلهم من سكان وادي وبرنو ويأخذون أحيانا اسم المراريت ربما لأنهم تزامنوا في الهجرة من وادي وبرنو مع المراريت ¹¹³.

رابعا: مجموعة القبائل الغربية - غير العربية - وترجع أصولها إلى الأقاليم الجنوبية من ليبيا ، ومن أقاليم تشاد وتشمل على عناصر الفلاتة والميمة والبرونو والتكارنة والمراريت وغيرها ، والفلاتة من العناصر التي هاجرت إلى دارفور قادمة من أقصى جنوب الصحراء الكبرى من السودان الغربي الممتد حتى المحيط الأطلسي حيث بلاد نيجيريا وغانا ومالي وتشاد ، هي من العناصر الفولانية المنتشرة في أقاليم السافانا في نيجيريا

¹¹¹ مصطفى محمد خوجلي ، مرجع سابق ، ص 11. - عبد الفتاح مقلد ، مرجع سابق ، ص 171 - 172.
- سيد حامد حريز ، ورقة عمل بعنوان "دارفور انثروبولوجيا - البعد الإثني للصراع السياسي" مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، بالمشاركة مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية 13 - 14 ديسمبر 2004م ، ص 6.

¹¹² - مصطفى خوجلي ، مرجع سابق ، ص 11. - سيد حامد حريز ، مرجع سابق ، ص 6.

¹¹³ - التونسي ، مرجع سابق ، هامش ، ص 100.

الشمالية ، وهم من القبائل الحامية المختلطة بالدماء العربية ، وقد ساعدت قبائل الفولاتي على نشر الإسلام في غرب أفريقيا¹¹⁴.

خامسا: مجموعة القبائل الأصلية أو القديمة: وجاءت إلى الجنوب من دارفور منذ وقت مبكر وهي قبائل المساليت ، وتامة ، والإرنجا ، ودار قمر والفور¹¹⁵.

وقبائل المساليت (أو المساليط) خليط من الزوج والعرب يتكلمون لغة تختلف عن لغة سكان دارفور ، وتبلغ المساحة التي ينتشرون فيها ما بين 7000 – 7500 كيلومتر مربع ، تحدها من الغرب واداي ومن الجنوب دار صليح في جمهورية تشاد حاليا ومن الشمال دار قمر ودار تامة ومن الشرق قبائل الفور ، وبلاد المساليت فقيرة في ثروتها من الأغنام والماشية ، وهي كثيرة التنقل والترحال ، أما دار قمر فتقع في شمال بلاد المساليت وشرق دار تامة وهي فقيرة أيضا في مواردها الطبيعية ، ويعيش سكانها على زراعة الدخان ورعي الأغنام والماشية ، ويتكلم معظمهم اللغة العربية ، أما قبائل دار تامة فتقع إلى الغرب من دار قمر على حدود واداي ، وكانت دائما همزة وصل بين دارفور ووادي¹¹⁶.

وقبائل الفور هي العنصر الأكثر بروزا في دارفور ، وتنقسم هذه القبائل إلى ثلاث أقسام هي الكمجارا والتماركا والكراكريت ، ولما كان الفور هم العنصر البارز في التكوين الجنسي لسكان الإقليم لذلك سمي الإقليم كله باسمهم ، ولما نشأت سلطنة هناك سميت بسلطنة دارفور بالرغم من أن الفضل في أنشائها يرجع لعنصر يختلف بعض الاختلاف عن الفور الأصليين ، وتتحدث قبائل الفور لغة شفوية غير مكتوبة تنتقل من جيل إلى آخر ، والنشاط الاقتصادي لها يتركز في الزراعة خاصة في منطقة جبل مرة¹¹⁷.

وإلى الجنوب من مناطق انتشار عرب البقارة نجد قبائل عربية أفريقية أخرى هي قبائل الفرتيت الزنجية الوثنية التي تسكن في أقصى جنوب دارفور وشمال غرب بحر الغزال وفي إقليم واداي في تشاد ، ويرى المؤرخون أن الفرتيت كانوا من سكان جبل مرة الأصليين ثم أزاحهم الداو ثم التجور والعرب عن مواطنهم الأصلية نحو الجنوب ، والفرتيت قبائل

114 - محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 281 – 282.

– التونسي ، مرجع سابق ، هامش ، ص 63.

115 - التونسي ، مرجع سابق ، هامش ، ص 126.

116 - التونسي ، مرجع سابق ، هامش ، ص 136.

117 - محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 270 – 274. – مديرية دارفور ، قصة الإنسان والأرض مرجع سابق.

شنتى منها فروع: رونجه وبندلا وشت وبنجا وفرأوجيه ، وفي جنوب دارفور أيضا يوجد قبائل البيقو وموطنهم الأصلي هو بحر الغزال ، وقد هاجروا منه إلى دارفور منذ زمن بعيد .118

ومن أهم القبائل ذات الأصول الأفريقية في دارفور قبيلة الزغاوة وهم خليط من الزنوج والتبو والليبيين ، ويبدو مما ورد في كتب المؤلفين العرب كالمسعودي ، وابن سعيد ، والإدريسي ، وابن خلدون أن أوطان الزغاوة كانت تمتد غربا حتى إقليم النيجر غير أنهم يعيشون حاليا في شمال وشمال غرب دارفور ، ولهم شعبة تسكن في إقليم كامجار في غرب كردفان ومعظمهم يتكلم اللغة العربية إلى جانب لغتهم الأصلية وهي لغة التبو ، وهم فريقين "زغاوة كيا" في شرق دار قمر وهم أصحاب أفيال وحمير ، و "زغاوة الدور" وهم أبالة شمال الفاشر ، ومجموعة قبائل الزغاوة هي الأعلى مشاركة في النزاعات القبلية (بنسبة 14.4%) ، وفي الاحتكاك بالقبائل الزراعية مما يؤكد على أن الذين يرحلون بمواشيهم ، والذين قد يغيرون على القبائل المزارعة ليسوا تاريخا فقط من القبائل العربية - خاصة الرزيقات - فوامل الجفاف والتصحر ترغم الجميع على الرحيل وما يترتب عليه¹¹⁹.

الاختلاط القبلي والثقافي في دارفور:

الواقع أن القبائل التي توصف بأنها قبائل دارفور غير العربية تأثرت من ناحية النسب بالدماء العربية واختلطت بها وتأثرت بلغتها ، اختلطت الألفاظ والتراكيب والمصطلحات العربية بغيرها ، وأصبحت اللغة والثقافة العربية هي السائدة باعتبارها لغة القرآن الكريم خاصة في مجتمع يدين كله بالدين الإسلامي سواء كانت قبائله من عناصر أفريقية أو عناصر عربية وقوقازية ، وتختلط في إقليم دارفور كل القبائل اختلاطا كبيرا حتى أنه لا يوجد خطوط كاملة التحديد في التمايز بين القبائل ببعضها البعض¹²⁰.

118 - محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 227. - نعوم شقير ، مرجع سابق ، ص 47.
- التونسي ، مرجع سابق ، هامش ، ص 54 ، 102.
119 - علي أبو زيد علي ، مرجع سابق ، ص 6.

120 - الأهرام ، 4 ، 11 أغسطس 2004م ، محمد عوض محمد ، مرجع سابق ، ص 266.

وفي أزمة دارفور الحالية نجد أنه من الصعوبة أن نفرق بين قبيلة عربية وأخرى غير عربية مشتركة في الصراع ، حتى أن المتمردين في دارفور فيهم عرب وغير العرب ، بل إن بعض المتمردين الذين هاجموا بعض مناطق جنوب الإقليم كانوا من العرب فالذين هجموا على مدينة "برام" التي يقطنها عرب بني هلبة مثلا كانوا من عرب الرزيقات ، مما يؤكد أن قضية دارفور ليست كما تدعي الأوساط الغربية قضية تطهير عرقي أو إبادة جماعية للعناصر الأفريقية ، خاصة أن عمليات السلب والنهب والقتل لها جذور تاريخية ، وعصابات التمرد موجودة أساسا في دارفور ومراكز الشرطة والقضاء ترصد ذلك منذ أزمنة بعيدة¹²¹ .

ومن المؤكد أنه في إقليم دارفور لا نستطيع الحديث عن تمايز عرقي على نحو دقيق - كما أشرنا من قبل - خاصة أن الدين الإسلامي الذي هو دين جميع سكان الإقليم يدعو إلى العدل والمساواة وعدم التمييز بين العناصر والأجناس ، ولذلك فالشائع وجود علاقات مصاهرة وتزاوج - فضلا عن وجود العلاقات الإنتاجية والاقتصادية بالطبع - بين قبائل عربية وقبائل أخرى غير عربية - أما مسألة وجود تمايز قبلي أو عرقي أو طبقي فالأمر يرجع لسوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية إجمالا خاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت دارفور فيها حالة من الجفاف والتصحر وما ترتب عليه من الجوع والفقر ، والتخلف العام بما فيه التخلف الثقافي مما يساعد على استمرار التقاليد البالية مع غياب هياكل الدولة المركزية¹²² .

وتشير الدراسات الاجتماعية انه لا يوجد فرق بين العربي والأفريقي في اللون أو الملامح أو اللغة فكلهم يتحدثون اللغة العربية لغة القرآن بما فيهم القبائل ذات الأصول الأفريقية كالزغاوة والفور والمساليب.

وهذا يوضح أن محاولة تقسيم السكان من خلال الألوان ودلالاتها إلى أسود وأبيض لا يمكن انطباقها على دارفور ، فالأبيض لا يوجد بين أهلها ، والأسود يمثل قلة منهم ، وأن غالبية القبائل المحلية تقع بين ألوان متعددة منها الأحمر كبعض القبائل ذات الأصول العربية ، والأسمر كبعض القبائل غير العربية ، مثل القرعان ، والأزرق مثل الزغاوة¹²³ ، فضلا عن ذلك فإن تحديد الألوان والسحنات لكل قبيلة على حدة أمر مستحيل بسبب الاختلاط الواسع

¹²¹ - صلاح فضل ، مشكلة دارفور والسلام في السودان ، كتاب الجمهورية ، القاهرة 2004م ، ص 32 - 33.

¹²² - الأهرام ، 4 أغسطس 2004م ، مقال لأمني الطويل بعنوان أخطاء الترابي تمهيد وحدة السودان.

¹²³ - نفس المرجع.

بين القبائل التي يربطها الإسلام وتجمعها اللغة العربية والمصالح المشتركة ، والدليل على ذلك أن التونسي يدرج الفلان ضمن القبائل العربية بينما هم في الحقيقة من القبائل غير العربية القادمة من غرب أفريقيا وعددهم محدود ، وكذلك نجد أن الباحث ناخيتجال - وهو مستشرق زار دارفور في القرن التاسع عشر يصنف النوايبة ضمن القبائل الأفريقية وهم ليسوا كذلك ، ولم يكن نتيجة خطأ من التونسي أو ناخيتجال بل هو نتيجة أمور تتعلق باختلاط السحنات ونقاريها ، كما تتصل بالهوية والانتماء الفعلي وأسلوب الحياة ونظرة الناس لأنفسهم ، ونظرة الآخرين لهم¹²⁴ .

خلاصة:

أن الحديث عن سكان إقليم دارفور - كحالة دراسية - يوضح وبشكل مباشر مدى التنوع الواضح في التركيبة السكانية والأعراق والثقافات المختلفة ليست على مستوى بلد إفريقي كالسودان ، وإنما على مستوى دول القارة ككل ، إن هذا التنوع - الثقافي - الاجتماعي ، إذا تم استخدامه بالشكل الإيجابي ، يصبح مصدرا للثراء الإفريقي وسببا رئيسيا من أسباب تقدم القارة الإفريقية ، وانتقالها من مرحلة التبعية المباشرة للاستعمار ، إلى مرحلة التطور الفكري السياسي والإنساني بصفة عامة.

إن الحقب التاريخية المتعاقبة التي مرت بها دارفور ، منذ البدايات الأولى لتكون السلطنة في دارفور وحتى الحكم الثنائي وصولا للحكومات الوطنية المتعاقبة ، كانت لها الأثر البالغ في تكوين الشخصية المتميزة لسكان دارفور والذي كان أساسه وكما اسلفت الدراسة التنوع القبلي الواضح في الإقليم ، والأثر الذي سبب مع التدخلات الخارجية وإحياء الصراعات القبلية المحلية ذات الأصول التاريخية القديمة سبب في توترات وأزمات متتالية على مستوى الإقليم ، ودفع به للوصول إلى حرب أهلية بين أطراف متصارعة ، ترجع في النهاية إلى أصول تاريخية واحدة ، وامتدادات اجتماعية مقاربة ، وستحاول الدراسة توضيح أهم أسباب أزمة دارفور وأهم مراحل تطورها ، وذلك في المبحث القادم.

124 - نفس المرجع.

- سيد حامد حريز ، مرجع سابق ، ص 15.

المبحث الثاني

أزمة

دارفور

أسبابها - ومراحل تطورها

مدخل:

سيتم في هذا المبحث تناول أسباب الصراع في إقليم دارفور ، ومراحل تطور الصراع من خلال استعراض التفاعلات بين العوامل المختلفة التي أذكت الصراع حتى أضحت حرب أهلية التهمت الإقليم وأثارت مشكلة على الصعيد المحلي والدولي.

ويتناول هذا المبحث الدور الذي قامت به الهيئة الحاكمة السودانية في أذكاء حدة الصراع بشكل غير مباشر عبر سياسات اقتصادية واجتماعية غير مسئولة ، وعن طريق مباشر وذلك بتوزيع الأدوار في الصراع بحيث اختارت بين الأطراف المتنازعة ودعمتها بالتمويل الاقتصادي والعسكري ، مما نتج عنه تهميش واضح لفئات كثيرة من أبناء دارفور ، وشعورهم بأن هناك سياسات تمييزية تتعامل بها الحكومة معهم ، الغرض منها السيطرة وفرض النفوذ على منطقة دارفور بشكل لا يسمح معه لأبناء هذا الإقليم ممارسة حقوقهم السياسية والتمتع بمزايا الإقليم ، لاسيما بعد اكتشاف النفط ، والتغير في مستوى الحياة السياسية عموما ، وخاصة بعد الانفراج المتوقع في قضية الجنوب والوصول لتسويات مبدئية في هذا الخصوص.

إذا هناك عدة أسباب لأزمة دارفور سيتم توضيحها في هذا المبحث ، ومدى اشتراك هذه الأسباب في ظهور وتصعيد الأزمة في دارفور ابتداء من الصراعات القبلية القديمة البدائية في شكلها ، والنظام السياسي ونظراته للتقسيمات القبلية والتحيزات السياسية لبعض القبائل ، والنزاعات المتجددة من خلال تدخل أطراف خارجية كدول الجوار - الامتدادات الطبيعية للقبائل في دارفور - أو التدخلات الخارجية صاحبة المصالح المهمة في المنطقة ، مما نتج عنه التمرد في دارفور الذي لا يمكن إرجاعه إلى اضطهاد عرقي أو صراع ديني ، ولكن يرتبط بعوامل تاريخية وجغرافية تتعلق بحالة عدم الاستقرار في المنطقة والحروب الأهلية في دول الجوار خاصة تشاد وإفريقيا الوسطى ، كما ترتبط نزعة التمرد في دارفور بالأوضاع المعيشية الصعبة في الإقليم مثل تدني مستوى الخدمات من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية وانعدام البنية التحتية للمواصلات والصناعة والتجارة.

نشأة النزاعات والصراعات في دارفور:

تعتبر مشكلة المياه ومناطق الرعي من أهم أسباب النزاع في إقليم دارفور الأمر الذي أدى إلى الصراع بين السلاطين وقبائل الإقليم بسبب مشكلات المياه ، والرغبة في إيجاد مناطق الرعي نشأت النزاعات والصراعات بين سلاطين وقبائل الفور الزراعية وبين القبائل الرعوية مثل الرزيقات من قبائل البقارة القاطنة في جنوب دارفور ، وحياة الرعاة من البقارة خشنة وتعتمد على الترحال لأنهم في فصول الجفاف يرتحلون بماشيتهم نحو الجنوب كما أشرنا في جهات بحر العرب ويعودون في فصل المطر إلى الشمال ، وكان سلاطين الفور يروا أن الأراضي التي ينزل فيها الرزيقات ملك لهم ، وبالتالي فإن عليهم أن يدفعوا ضرائب عن فترة إقامتهم فيها ، وكان الرزيقات يتهربون من دفع الضرائب المفروضة عليهم ، وأدى هذا إلى قيام صراع طويل بين الرزيقات وغيرهم من الرعاة الذين يجوبون الإقليم بحثاً عن الماء والكأ من جانب وبين المزارعين الذين قد تتعرض مزارعهم لانتهاكات الرعاة من جانب آخر ، وبخلاف رعاة البقر من بقارة جنوب دارفور هناك رعاة الإبل الذين يستوطنون شمال هذا الإقليم ، وينزلون أو يغيرون أحيانا على مناطق تواجد قبائل الفور الزراعية حول جبل مرة¹²⁵.

ولقد اعتادت حكومات دارفور عبر التاريخ أن ترسم للرعاة مسارات معينة بحيث لا يعتدوا على أراضي المزارعين ومع ذلك كثيرا ما كان يحدث التعدي من جانب الرعاة مما كان يستوجب عقد المجالس العرفية ، والمؤتمرات القبلية التي يحكم فيها شيوخ القبائل والأجاويد لفض النزاعات التي تنشأ بسبب تعدي قطعان الرعاة على الأراضي الزراعية ، واعتاد كبار رجال القبائل فيما بينهم على فرض "دية" يدفعها المتعدي أو المتعدون على المحاصيل الزراعية أو على أصحابها من المزارعين خاصة في حالة وقوع حوادث قتل¹²⁶.

النظام السياسي والقبائل :

وكما أسلفنا الذكر إن هناك خصوصية تاريخية تتركز في أن دارفور كانت موطننا لسلطنة قديمة كانت أقوى في بعض الأحيان من سلطنة الفونج ، وعندما غزا محمد علي باشا إقليم الفونج في عام 1821م انحسرت حملته دون غزو إقليم دارفور ، ولم ينضم هذا الإقليم للحكم

¹²⁵ - محمد محمود الرشيد ، مرجع سابق ، ص ، 4 ، 5.

- الأهرام ، 26 أغسطس 2004م مقال لأنور ماجد عشقي (سعودي) بعنوان الأزمة السودانية وتسييس القيم.

¹²⁶ - حسن نجيلة ، ذكرياتي في البادية ، دار كنية الحياة ، بيروت 1964م ، ص 62.

- الأهرام 13 مايو 2004م.

المصري التركي إلا في عام 1875م ، وهذا معناه أن الإقليم لم يخضع لتلك التجربة مثل سائر أقاليم السودان في وادي النيل وكردفان والبحر الأحمر ، ومن ناحية أخرى فقد كان الإقليم من أوائل الأقاليم تحررا في حقبة المهديّة حيث تم تحريره عام 1882م ، بينما لم يكتمل تحرير إقليم الفونج إلا عام 1885م ، وعندما هبت الدعوة المهديّة في السودان كان دارفور من أكثر الأقاليم حماسة في الاستجابة للمهديّة ، بل وكان لها نصيب ضخم في دعم وتأييد المهديّة ، وصار خليفة المهدي من ذلك الإقليم ، مما جعل للدعوة مكانا خاصا في نفس أهل الإقليم ، وعندما وقع السودان النيل وكردفان والبحر الأحمر تحت سيطرة الحكم البريطاني المصري في عام 1899م (الحكم الثنائي) توجه السلطان علي دينار إلى الفاشر وأعاد تأسيس سلطنة دارفور المستقلة التي استمرت تحت قيادته إلى أن غزاها الحكم الثنائي وضم إقليمها إلى السودان في عام 1916م ، هذه الحقائق التاريخية عززتها عوامل جغرافية فإقليم دارفور يجاور ثلاث دول أفريقية تشترك معه في الحدود ، وفي قبائل حدودية مشتركة ، هذه العوامل غدت خصوصية دارفور وغرست فيها خصوصية إقليمية ملموسة ، وفي عام 1980م قرر نظام النميري ضم الإقليم لكردفان ، فواجه الإقليم بانتفاضة دارفور الشهيرة ، وهي الروح التي رفضت تعيين حاكم من خارج الإقليم¹²⁷.

بمرور الزمن تطور النزاع حول الموارد ، وساد الاضطراب الأمني (النهب المسلح والاشتباكات القبلية) حيث بلغت تلك الاشتباكات على سبيل المثال في الفترة ما بين عامي 1968 - 1998م حوالي ثلاثين اقتتالا ، وعلى أثر ذلك أخضع الإقليم ، بالإضافة إلى غرب كردفان إلى حالة الطوارئ ، وتعليق الحكم المدني بغرب دارفور مع وضع الولاية تحت الحكم العسكري المباشر بسبب الاقتتال بين المساليت ومجموعة من القبائل العربية ويذكر أنه وبعد حل الإدارة الأهلية في عام 1970م ، دخلت مفاهيم إدارية وسياسية جديدة أدت إلى خلق حالة عدم الاستقرار القبلي بدارفور ، مما جعل الصراع القبلي يتفجر في دارفور بشكل متلاحق لدرجة أصبح فيها خلو مجتمع دارفور من الاقتتال القبلي هو الاستثناء وليس القاعدة ، وتعكس هذه الصورة المستويات التي وصلت إليها أعمال العنف التي سادت مجتمع دارفور ، ومن المؤسف أن المؤشرات في هذا الصدد تدل على أن العنف قد يستمر في دورات متلاحقة نسبة لوجود مناطق توتر قابلة لتصاعد العنف بها ، فمثلا في ولاية جنوب دارفور وحدها ، تشمل

127 - المرجع السابق.

دوائر التوتر كل من¹²⁸: التعايشة والسلامات ، والفلاتة والمساليات (قريضة) ، والهبانية وأبو الدرق ، وبني هلبة والقمر ، والهبانية ، والمهادي والمساليات.

ويتسبب التغير بالظواهر البيئية الذي تتعرض له منطقة القرن الإفريقي منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي - مثل الجفاف والتصحر - إلى الكثير من التأثيرات الضارة التي تنعكس على مجمل الأوضاع في المناطق المتضررة ، وقد كان نصيب دارفور من هذا التغير البيئي ملموسا ، وهو الأمر الذي دفع القبائل العربية في الشمال إلى النزوح جنوبا للوصول إلى المناطق المروية بالأمطار حيث تتركز مناطق إقامة القبائل الأفريقية ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى الاحتكاكات والتصادمات بين المزارعين المقيمين والرعاة الرحل¹²⁹.

لقد استمرت عمليات النزاع في إقليم دارفور بين القبائل الرعوية ومعظمها من العرب والقبائل المزارعة ومعظمها من العناصر الأفريقية نتيجة الظروف المناخية المرتبطة بهذا الإقليم والتي ازدادت سوء منذ عقد الثمانينات وحتى الآن ، ولذلك وقع النزاع بين قبائل الزغاوة والرزيقات الشمالية في شمال دارفور في الستينات ، وبين التعايشة ودار سلامات بجنوب دارفور في الثمانينات ، وبين الفور والعرب بجبل مرة 1978 - 1979م ، وبين الزغاوة والرزيقات الشمالية بشمال دارفور سنة 1994م ، وبين الرزيقات والزغاوة في جنوب دارفور 1997 - 1999م ، والنزاع بين الميذوب والكبابيش ، وبين الزغاوة ودار قمر بغرب دارفور 1999م ، وبين العرب والمساليات بغرب دارفور في نفس العام ، والصراع بين العرب والفور بمنطقة جبل مرة 2002م ، وكان يعقب هذه النزاعات دائما عقد اتفاقات الصلح التي يقوم بها زعماء القبائل والأجاويد تحت رعاية الإدارات الحكومية إلا أن قرارات هذه الاتفاقات والمؤتمرات كانت غالبا ما تظل حبرا على ورق¹³⁰.

وهناك قضية هامة أخرى كانت لها مساهمتها في نمو وتطور العلاقات العدائية الحالية بين القبائل ، وتتمثل في حقيقة أن الوافدين الجدد ، مثل الزغاوة ، قد رفضوا قبول واحترام سلطة

128 - المرجع سابق.

129 - إجلال رأفت ، "الأزمة في دارفور: الأسباب والتطورات والنتائج" في نادبة محمود مصطفى (تحرير) ، ملامح النزاع في

دارفور ، القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2004م ، ص 23.

130 - المركز السوداني للخدمات الصحفية ، دارفور : الحقيقة الغائبة ، كتاب صادر عن المركز على

شبكة الانترنت مرجع سابق (www.smcsudan.net).

المجموعة التي دخلوا أراضيها ، وبدؤوا يطمحون في تأسيس وحداتهم الإدارية الخاصة ويدعون ملكية الأراضي التي استقروا فيها ، والرعاة الذين لم يستطيعوا البقاء في المناطق شبه الصحراوية ، بدؤوا يبحثون عن أراضي يمكنهم استغلالها والاستقرار فيها بشكل دائم في الجزء الجنوبي من الإقليم ، حتى ولو اضطروا لإبعاد سكانها بالقوة ، ولكن المجموعات المحلية في منطقة الجنوب ، مثل الفور والمسالييت ، ظلت تقاوم هذه المحاولات ، وهذه المواجهة أدت إلى صراع حاد وسط القبائل يقوم على أساس (أيديولوجية الوطن المسيطر عليه) التي تقوم على افتراض أن الأرض هبة الله للذين يستطيعون استغلالها.

النزاع حول الموارد الطبيعية:

يمثل النزاع حول الموارد الطبيعية ، التي تشكل الأرض جزءا هاما منها ، ظاهرة عالمية ، ففي مناطق عديدة في العالم يلاحظ الاهتمام بوجود توازن دقيق في استخدام الأرض ، وذلك عن طريق وسائل ثقافية ومؤسسية وقانونية ، والأرض ظلت على الدوام تشكل عاملا هاما في تحديد وتكييف العلاقات بين البشر كأفراد ومجموعات ، ولذلك اعتبر الانثروبولوجيون الذين درسوا المجتمعات الصغيرة في أفريقيا في النصف الأول من القرن العشرين ، امتلاك إقليم محدد كأبرز محددات تعريف النظام السياسي (فورست وايفانز - بريتشارد 1940م) ، وبهذا المعنى فإن القيمة المرتبطة بالأرض لا ترجع فقط لدورها في توفير أسباب الرزق وإنما أيضا لقيمتها الرمزية في تعريف المجموعة ، لهذا السبب كان تنظيم ملكية الأرض ، في معظم المجتمعات الإفريقية في فترة ما قبل الاستعمار ، يقوم على أساس الملكية الجماعية التي كانت ملائمة لنظام الاقتصاد المعيشي والنظام السياسي المرتكز على القبلية السائدة وقتها ، ومع مرور الزمن ازدادت الحاجة إلى إنتاجية أعلى بهدف تلبية احتياجات الزيادة المضطردة في السكان ، وهنا نشير إلى أن إحدى المشاكل التي تعترض عددا كبيرا من البلدان الإفريقية في الوقت الراهن تتمثل في عدم ملائمة هذا النظام الذي لا يزال ساريا مع متطلبات التنمية والتطور ، إذ يقول وبسر وويلسون (1980م) عالم الاقتصاد في جامعة أكسفورد (إن تخطيط استخدام الأرض وتخطيط الزراعة وإدخال نظم زراعية أفضل كل ذلك تعترضه مشاكل عديدة مرتبطة بهذا النظام). المحافظة على التوازن الدقيق في استخدام الأرض يبدو أمرا صعبا لأن النظم التقليدية لملكية الأرض أقل مرونة للتلاؤم مع الظروف المتغيرة ، وفي الجانب الآخر فإن إجراء تغييرات في هذا النظام قد تكون سببا هاما في تحويل التعايش السلمي السائد بين المجموعات المختلفة إلى مواجهات عدائية وربما إلى حرب شاملة ، ولذلك

يتجه بعض الباحثين إلى اعتبار البيئة عاملاً هاماً في تفسير العديد من النزاعات في أفريقيا اليوم فعندما يحدث تغيير في البيئة تتراجع إنتاجية الأرض ، وإذا ارتبط ذلك بزيادة كبيرة في السكان ، فإنه يقود إلى النزاع دون شك ، ويمثل الجفاف مظهراً نموذجياً للتغيرات البيئية المرتبطة بالنزاعات في العديد من البلدان الإفريقية ، فالجفاف الواسع الذي ضرب بلدان الساحل الإفريقي في سبعينات القرن الماضي أدى إلى سلسلة تغييرات كانت لها تأثيرات خطيرة في حياة الملايين من سكان هذه البلدان ، غرب السودان كان من بين المناطق التي شهدت هذه التأثيرات ووصلت ذروتها في مجاعة 1984م الشهيرة ، وإقليم دارفور (الذي قسم منذ ذلك الوقت إلى ثلاث وحدات إدارية / ولايات: شمال وجنوب وغرب دارفور) كانت المنطقة الأكثر تأثراً في البلاد ، وبعد عقدين تقريباً من تلك المجاعة تشغل أخبار دارفور العالم مرة أخرى باعتبارها تعاني أسوأ كارثة إنسانية في عالم اليوم ، وفي هذه المرة ترتبط الأزمة بالحرب الأهلية الجارية التي شطرت سكان الإقليم إلى مجموعتين إثنتين غير محددتين:

الأفارقة (الزرقة) والعرب ، وبما أن معظم الأفارقة الدارفوريين مزارعون مستقرون ، ومعظم العرب الدارفوريين رعاة بدويون ، فإن ذلك يطرح سؤالاً جاداً حول ارتباط النزاع الجاري بالمنافسة حول الموارد الطبيعية وبالتحديد الأرض.

شهدت النزاعات المسلحة وسط مختلف المجموعات الإثنية في دارفور ثلاث مراحل أساسية في تطورها هي:

أ. النزاع منخفض الحدة:

مواجهات قبلية متقطعة ومناوشات ظلت تميز النزاعات في الفترة من الخمسينات حتى السبعينات.

ب. النزاع عالي الحدة:

نزاعات مسلحة واسعة ومتواصلة ظلت تجري منذ منتصف الثمانينات حتى بداية عام 2000م.

ج. النزاع وتحوله إلى حرب أهلية:

تميزت بالمواجهة بين الحركات السياسية المسلحة والحكومة المركزية في الخرطوم وبينما تميزت مواجهات فترة ما قبل الثمانينات بسهولة احتوائها ومعالجتها عن طريق الأساليب التقليدية للوساطة والتحكيم ، فقد أكدت النزاعات الأحدث ، صعوبة إدارتها من خلال وسائل إدارة النزاع التقليدية والمجربة في الفترة السابقة ، فنزاعات ما قبل منتصف الثمانينات كانت منخفضة الحدة ومحلية في قضاياها وأطرافها ومتقطعة في تكرارها ، وكان من النادر تورط أكثر من طرفين في النزاع الواحد ، ومثل هذه النزاعات تشمل نزاعات الزغاوة والماهرية في 1968م ، الماهرية والرزيقات في 1968م ، الرزيقات والمسيرية في 72 - 1974م وبني هلبة والماهرية في 75 - 1977م ومنذ منتصف الثمانينات ظلت المناوشات العرضية الصغيرة حول المياه والمراعي تتسع في حدتها وتكرارها حتى تطورت إلى حرب ، وفي الحرب الأهلية الجارية فقدت أرواح آلاف البشر في موجة حرب دموية غير مسبوقة ، حيث أحرقت قرى ودمرت بكاملها ، وغنمت الممتلكات ونهبت ، وبدأ هناك شكلا جديدا للحرب في دارفور منذ منتصف الثمانينات ، في ذروة الجفاف الذي دمر الإقليم ، هذه الحرب تطورت في جولتين: الأولى بين الزغاوة ورعاة الإبل في منطقة الشمال الأقصى شبه الصحراوية (شملت الماهرية ، المحاميد ، العطيفات وأولاد رشيد) في مواجهة المزارعين الفور المستقرين حول منطقة كابكابية وسهول جبل مرة الشمالية الشرقية ، والجولة الثانية شملت مجتمعات الفور الزراعية في منطقة جبل مرة في مواجهة تحالف عريض ، يضم عمليا كل البدو العرب ، ومنذ ذلك الوقت ، ورغم جهود بذلتها أربع حكومات متعاقبة ، ظلت الحرب مستمرة دون توقف.

وبعكس النزاعات السابقة ، المتميزة بمناوشات محلية حول المياه والمراعي ، فقد تميز نزاع ما بعد 1985م باندفاع البدو بصورة قوية ومنظمة للاستحواذ على أراضي في منطقة جبل مرة الوسطى ، وبينما كانت النزاعات السابقة عفوية غير مرتبة وتفقد الحدة والاستمرارية ، فإن هذا النزاع الجديد يتميز بالحدة العالية والمستمرة.

كان زحف البدو من المناطق الفقيرة إلى داخل المناطق الوسطى الغنية ، هذا الزحف كان هو السبب الذي فجر هذا النزاع المتواصل ، وكان يمثل صراع السكان الذين ضربهم الجفاف من أجل الاستيلاء على واحات خضراء ، وأيضا كان فهمنا للنزاع فقد كان صراعا

يتركز بشكل رئيسي حول السيطرة على قاعدة موارد مزدهرة في وسط منطقة مقفرة ، وبهذا المعنى فهو يمثل نموذجا تقليديا للصراع الأيكولوجي ، ومن المهم هنا طرح بعض الملاحظات الخاصة بالتغيير الهام الذي حدث في تركيبة القوى الأساسية المرتبطة بالحرب / النزاع الأهلي الجاري

أولاً: الزغاوة وهم رعاة يتحالفون مع موقف الفور .

ثانياً: عدد كبير من مليشيات العرب جاءت من نشاد المجاورة .

ثالثاً: معظم المجموعات المتمردة (أغلبية مقاتليها من المجموعات غير العربية ، ولكن بعضهم من المجموعات العربية) تقاتل ضد الحكومة المركزية .

أخيراً: الحكومة المركزية تحالفت بشكل كامل مع المليشيات العربية (المعروفة باسم الجنجويد) استنادا إلى أنها تساعد في الانتصار على المجموعات المتمردة ، متجاهلة أن هذه المليشيات لها أجندتها الخاصة وأنها لا تقاتل لمجرد الاستجابة لنداء الدفاع عن الأمن الوطني كما ترى السلطات الحكومية .

دور دول الجوار في النزاعات في دارفور:

يرى البعض أن للموقع الجغرافي لولاية دارفور ، ومجاورتها لدول لم يذق بعضها طعم الاستقرار السياسي لعدة عقود أثرا بالغا في الانفلات الأمني في ولاية دارفور ، ويعتقدون أن من أهم أسباب تأجيج الصراعات القبلية وعدم الاستقرار في هذه المنطقة هو هذا البعد الخارجي .

فقد تركت الصراعات في دول الجوار كصراع الفصائل التشادية فيما بينها منذ عهد الرئيس تمبلباي مرورا بمالوم ، و كوني عويدي ، حسين هبري وانتهاء بالحركة الوطنية للإنقاذ بقيادة الرئيس الحالي إدريس دبي بصماتها وآثارها الواضحة في إقليم دارفور ، حيث أصبح مسرحا للاقتتال والتناحر بين العديد من الفصائل والقوات الأجنبية التي اتخذت من أعماق دارفور ملاجئ ومخابئ لقواتها ، بل أن بعض الفصائل بدأت تعتمد على سلاحها

للحصول على القوات ، كما أن بعضها بدأ في تسريب السلاح إلى المواطنين السودانيين عن طريق البيع أو الرهن أو الهبة.

ليس هذا فحسب ، بل إن بعض الجماعات النشادية بدأت تهاجر إلى السودان بانتظام خلال العقود الماضية ، فقد عبرت هذه الكيانات القبلية المسلحة الحدود السودانية بحثاً عن مواطن جديدة تكون أكثر استقراراً ، ساعدهم في ذلك عدم وجود موانع طبيعية بين تشاد والسودان ، وأهم من ذلك كله وجود بطون لنفس هذه القبائل في السودان ، وهي على استعداد تام لتقدم لها الدعم النفسي واللوجستي لأنها بمثابة العضد والدعم لها لوقوفها إلى جانبها في صراعاتها ضد القبائل الأخرى.

مراحل تفاقم أزمة دارفور:

1. المرحلة الأولى الصراع القبلي:

إذن فآزمة دارفور ترجع جذورها إلى عدة عقود مضت ، حيث ارتبطت هذه الأزمة في بدايتها بصراع تاريخي بين القبائل على النفوذ والموارد ، وإن كان النزاع يتحرك دوماً باتجاه واحد ، حيث شهد تحولات وتفاعلات جعلته يأخذ مع الوقت أنماطاً جديدة تتأثر بالعديد من العوامل الإقليمية المتعلقة بالاضطرابات في دولة تشاد المجاورة ، وقد أضافت الظروف والمتغيرات البيئية - وخصوصاً الجفاف والتصحر - بعد آخر أسهم في استمرار النزاعات واتساعها ، وبدأ يترابط معها إضافة إلى الطابع الإثني الطابع السياسي ، حيث استندت الحركتان المتمردتان الرئيسيتان على قاعدة اجتماعية ذات أصول أفريقية بالأساس فحركة تحرير السودان تعتمد على تحالف يتكون من ثلاث قبائل أفريقية أساسية هي الفور والزغاوة والمساليات ، بينما تستند حركة العدالة والمساواة على أحد أفرع قبيلة الزغاوة ، وقد وجهت قوات التمرد عملياتها ضد القوات الحكومية ، ومن تحالف معها من قبائل ومليشيات تنتمي معظمها إلى قبائل ذات أصول عربية ، وبذلك شهدت الأزمة في دارفور ظهور متغيرين جديدين هما الإثنية المسيسة ، وتوجيه السلاح إلى الدولة ومؤسساتها بشكل مباشر ، بعد أن كان في المراحل السابقة يدور بين القبائل بعضها البعض.¹³¹

¹³¹ - هاني رسلان ، "أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية" ، كراسات إستراتيجية (القاهرة: مؤسسة

الأهرام ، العدد 157 ، 2005م) ، ص 3.

يلاحظ أن أغلب قبائل دارفور مشتركة في الحدود مع تشاد وليبيا وجمهورية وسط أفريقيا وقد أدت ظاهرة الجفاف والتصحر إلى هجرات جماعية للقبائل المختلفة من الشمال إلى الجنوب أو المدن الرئيسية من أهم القبائل التي هاجرت للجنوب الزغاوة وهي قبيلة تمارس الرعي وبعد استقرار أفرادها جنوبا مارسوا الزراعة والتجارة وأصبحت أغنى قبيلة بدارفور والسودان وتوزع أبناء الزغاوة والذين استفادوا بالهجرة إلى ليبيا خلال السبعينات والثمانينات في جميع أنحاء السودان من العائد المادي ، ويمارسون مهنة التجارة ، والمعروف أن كل قبائل دارفور تمتلك أراضي خاصة بها حتى القبائل العربية الرعوية ولذلك سميت بعض المناطق في دارفور بأسماء القبائل مثل دار الزغاوة ، ودار الميذوب ، ودار الرزيقات وغيرها وتسمى الأراضي الخاصة بالقبائل من رعاة الإبل بـ "الدمر" حيث يستقرون فيها خلال فترة الصيف وأدت الهجرات بسبب الجفاف والتصحر والبحث عن مراعي وأرض زراعية خصبة جديدة إلى الاحتكاك مع القبائل المحلية ، ودخلت القبائل في صراعات محلية وشملت الصراعات بين القبائل العربية فيما بينها مثل الصراع بين قبيلتي القمر والفلاتة عام 1978م ، وقبيلتي بني هلبة والمهرية في منطقة عد الفرسان عام 1984م¹³².

بيد أن هذه الصراعات القبلية ذات الطبيعة الاقتصادية المشترك إلى جانب البعد الإثني والسياسي تطورت بتحالف بعض القبائل العربية ضد الفور في مناطق جبل مرة ووادي صالح وتحولت إلى صراع ذي طبيعة سياسية ، بعد الانفلات الأمني عام 1986م ، حيث انتظمت هذه القبائل في ما سمي بالتجمع العربي ، والذي أنشئ في بداية الثمانينات عندما كان أحمد إبراهيم دريغ وهو من الفور يتولى منصب حاكم الإقليم ، ليكون كيانا سياسيا سريا هدفه السيطرة على جميع أراضي دارفور ، وطرد جميع القبائل غير العربية من المنطقة ونتج عن هذا الكيان تنظيم سري آخر عرف بتنظيم قريش ، وهدفه تجميع القبائل العربية بدارفور وكردفان وفق برنامج مخطط لحكم السودان ، ومنافسة قبائل الشمال التي استأثرت بالحكم منذ الاستقلال ، وفي مواجهة التجمع العربي والذي كان يجد الدعم من السلطات الرسمية في

¹³² - حامد إبراهيم حامد ، "دارفور .. الأزمة الإنسانية: هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان؟" الجزيرة نت

(www.aljazeera.net/NR/exeres/E73316F2-4393-4387-B481-F8E32744B9FE.html).

الخرطوم إبان حكومة الصادق المهدي ، حاول الفور إحياء حركة "سوني" (*) التي تأسست كمنظمة عسكرية سرية عام 1965م ، وكدرع لنهضة دارفور التي كانت تضم جمع من متقفي المنطقة بالخرطوم ، بيد أن الفور فشلوا في إحياء التنظيم بسبب عدم خبرتهم العسكرية وتضييق القبائل العربية والحكومة عليهم.¹³³

لقد بات الصراع القبلي يشكل هاجسا للدولة وللمواطنين ، حيث بلغت حدته درجة من الخطورة قادت إلى إعلان بعض الأماكن غير آمنة ووضعها تحت قانون الطوارئ وحتى تحت الحكم العسكري المباشر ، وعلى الرغم من أن مؤتمرات الصلح بين المتحاربين ، وتوقيع جزاءات الديات والتعويضات المالية ، تساعد في مساعي التهدئة إلا أنها لا تستأصل جذور المشكلات ومعالجة أسباب الاقتتال.

2. المرحلة الثانية غياب الإدارة المدنية / الأهلية:

كانت الإدارة الأهلية تقليديا متمثلة في السلطان والناظر والعمدة والشيخ ، وكانت تقوم في الماضي بعمل تنظيمي إيجابي لتسوية النزاعات بين القبائل سلميا ، فكان هؤلاء المسؤولون يملكون إلى جانب مكانتهم الاجتماعية بين الأهالي سلطة قانونية تخولها لهم الدولة ، هذه السلطة كانت تساعدهم على إدارة العلاقات بين القبائل العربية والأفريقية بحزم من ناحية ، وبصورة هادئة يقبلها ويرضى بها الجميع من ناحية أخرى ، ذلك لأنها كانت تقوم على احترام العرف والتقاليد ، غير أن هذه الإدارة الأهلية الفاعلة قد تعرضت للإلغاء من قبل الرئيس الأسبق جعفر النميري ، الذي استبدلها بلجان الاتحاد الاشتراكي ، التي فشلت في التعامل مع التعدديات الثقافية في الإقليم ، وبالتالي فشلت في القيام بدور تسوية النزاعات بين القبائل ، وهو ما أفضى إلى تراكم وتنامي الاحتقانات والاحتكاكات حتى وصلت إلى الاشتباكات والتصادمات.¹³⁴

3. المرحلة الثالثة تأثير نموذج الصراع في الجنوب السوداني:

(*) كان من أهم ما تسعى إلى تحقيقه تلك الحركة المطالبة بانفصال غرب السودان ، من خلال مواجهة أبناء البحر (النيل) والتي تصفهم بالجلابة ، المهيمنين على حد زعمها على السلطة المركزية في السودان .. أنظر: د.عبد القادر إسماعيل ، "الممارسة السياسية لقيادات دارفور بين عامي 1954م و 2004م" في د.حسن مكي ، ود.السيد فليفل ، مرجع سابق ، ص 377 – 378.

¹³³ - حامد إبراهيم حامد ، مرجع سابق ، (www.aljazeera.net).

¹³⁴ - إجلال رافت ، الأزمة في دارفور ... مرجع سابق ، ص 23 – 24.

كان للحركة الشعبية لتحرير دارفور تأثير مباشر في مشكلة دارفور ، وتجسد في آراء عناصر الحركة الشعبية لجنوب السودان بمن فيهم العقيد السابق جون جارجنج وأصواتهم المرتفعة وأفكارهم ورؤاهم التي بثتها أجهزة الإعلام الخارجي ، فهذه تكاد تكون ذات أثر مباشر على متمرد دارفور ، أما التأثير الغير مباشر ، فهو مجمل ما توصلت إليه الاتفاقات والبروتوكولات مع الحركة الشعبية والحكومة ، فقد كانت حافزا مشجعا لأبناء دارفور أيضا للسير بالقضية عسكريا لأنها السبيل الذي يعتقدون أنه ناجح لتحقيق المكاسب السياسية¹³⁵ ، يرى العديد من أبناء دارفور أن ما يجري في المنطقة حاليا يمثل نتاجا طبيعيا لسياسة الشمال تجاه الغرب الكبير "دارفور وكردفان" وهي سياسة تقوم على عدم الاستقرار في المنطقة يجعل القبائل المختلفة تقاتل بعضها البعض حتى لا يتحد سكان المنطقة ، والذين يبلغ عددهم أكثر من نصف عدد سكان السودان الشمالي إذ تم استثناء الشرق والجنوب وجنوب النيل الأزرق ، ويرى هؤلاء أن حكومة الإنقاذ بدأت في تنفيذ هذه السياسة بعد وقوف أبناء غرب السودان مع الشفيق أحمد محمد الأمين العام الأسبق للمؤتمر الوطني الذي ترشح ضد الدكتور غازي صلاح الدين عام 1996م لتولي منصب الأمانة فيما وقف جميع أبناء الشمال والوسط معه وكانت هذه بداية الشرارة في بروز عدم الثقة من جديد بين أبناء الغرب وخاصة أبناء دارفور وأبناء الشمال والوسط حيث بدأت الحكومة في محاربتهم اقتصاديا وبدأ الحديث يدور عن سيطرة أبناء الغرب وخاصة الزغاوة اقتصاديا على السودان من خلال سيطرتهم على أشهر سوق شعبي في العاصمة السودانية "سوق لبيبا" في أم درمان.¹³⁶

الأسباب الاقتصادية لتفاقم الأزمة:

أ. طبيعة النشاط الإنتاجي بين سكان الإقليم:

إن الواقع الاقتصادي القائم على النشاطات الرعوية والزراعية والذي أفضى إلى بعض التوترات والتصادمات والخصومات والاشتباكات القبلية بين أبناء إقليم دارفور نظرا لتنامي العديد من الخلافات والأحداث ذات الصلة بالواقع الاقتصادي المعاش والتي تتعلق بطبيعة كل

¹³⁵ - سعاد عبد الله ، "الحكومة هي الضحية في نزاع دارفور: وزير العدل علي ياسين في حوار مع جريدة الرأي العالم" ، ryaam.net/index.htm .

¹³⁶ - حامد إبراهيم حامد ، مرجع سابق ، www.aljazeera.net .

نشاط واقتران ذلك بالكأ والأراضي الخصبة والماء وبطبيعة الحياة الاجتماعية ، ومع تطور الواقع الاقتصادي السوداني حيث أصبح الاعتماد على الثروة الحيوانية أكثر أهمية من المحاصيل الزراعية التقليدية لأسباب تتعلق بالاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ، والتي يعكسها الاهتمام بالتصدير للموارد الحيوانية والاستخراجية على حساب التصدير الزراعي ، وهو أمر آخر أسهم في تعميق الخلافات بين ممتهمي النشاط الزراعي والرعي ، وأعطى بعدا جديدا للأساس الاقتصادي لأزمة إقليم دارفور.¹³⁷

ب. التنافس على الموارد:

تعتبر المنافسة بين الرعاة والمزارعين - خصوصا إذا كانوا ينحدرون من مجموعات إثنية متباينة - على الموارد في إقليم دارفور واحدا من أهم أسباب الصراع وأكثرها تكرارا وانتشارا فيه ، وربما يرجع ذلك بسبب ندرة الكأ في بعض مناطق الإقليم وندرة المياه السطحية وقرب الموجود منها من أماكن الزراعة المطرية التقليدية ، ولذلك فكثيرا ما تنشبت صراعات بين الرعاة والمزارعين وتتطور إلى صراعات مسلحة وحروب قبلية ، وللحيلولة دون ظهور هذه الصراعات توصل أهل دارفور منذ القدم إلى اتفاق وصيغة للتعايش السلمي بين القبائل المختلفة تقضي بفتح مسارات يتبعها الرعاة في رحلاتهم الرعية من الجنوب إلى الشمال والعكس في فترات محددة من العام تلبي حاجة الرعاة وتحفظ في نفس الوقت حقوق المزارعين وتحول دون اجتياح الرعاة للمزارعين ، كما أنها تراعي الأعراف والتقاليد الكفيلة بحفظ توازن المجتمع وحقوق الجميع.¹³⁸

على الرغم من حدوث بعض التجاوزات في عملية التطبيق ، فقد ظل هذا النظام العرفي يحظى بالاحترام والقبول من الطرفين ، إلا أن تغييرا طرأ على الأوضاع خلال العقود الأخيرة ونتيجة لذلك تكررت الصراعات القبلية في المنطقة ، ومنها اندثار معالم المسارات القديمة بسبب التوسع الزراعي ، وظهور قرى جديدة في مسارات الرحل بالإضافة إلى تضاعف أعداد الإبل والماشية ، كما أدى انتشار الأسلحة المطلوبة للحماية وتأمين الأسر الأمر الذي أسهم في حدوث تجاوزات من جانب المزارعين تجاه الرعاة وهو الأمر الذي كان يقود في غالب الأحيان إلى اشتباكات فردية لا تلبث أن تأخذ شكل الحرب القبلية بين جماعات الرحل

¹³⁷ - كاظم هاشم نعمة ، "أزمة دارفور: السودانية والعروبة والتدويل والأفرقة" المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية ، العدد 314 ، أبريل 2005م) ص 90 - 91.

¹³⁸ - مرجع سابق ، ص 151.

والمزارعين كما حدث على سبيل المثال بين الماهرية والزغاوة في محافظة "كتم" خريف 1994م ، كما حدث قبل ذلك بين الفور وتحالف القبائل العربية في ولاية دارفور عام 1989/88م ، وهو ما أفضى في الحالتين إلى حرب شاملة بين تلك القبائل.¹³⁹

جـ. تأثيرات التوسع الزراعي والرعي:

شهدت دارفور توسعا في الزراعة والرعي ، والتحول من حالة الاكتفاء الذاتي التقليدية إلى حالة التوسع والانفتاح وتوسيع النشاط الاقتصادي الزراعي والرعي لمواجهة احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان من ناحية وزيادة دخل هؤلاء من ناحية أخرى ، وقاد التوسع في الزراعة والرعي في أراضي دارفور إلى نزاعات فردية وجماعية بين القبائل منذ سنوات طويلة ، وإن كانت تعالج محليا عن طريق الوسائل والأساليب التقليدية مثل مجالس المصالحة ، وزعماء القبائل من خلال دفع الديات والتعويضات كما أسلفنا.

كما أن هناك العديد من التشريعات التي تم إصدارها حول الأراضي واستغلال مواردها ، ولكنها مع مرور الزمن وازدياد الحاجة السكانية والحيوانية لاستعمال تلك الموارد الأرضية أصبحت هذه التشريعات والقوانين غير مواكبة للاستغلال المتنوع والمتضارب في كثير من الأحيان ، إن المثال الحي هو الانتشار العشوائي للزراعة التقليدية وتطبيقات مشاريع الزراعة الآلية دون الانتباه إلى استغلال الأراضي للمراعي ورصد مسارات ومناطق تواجد الرحل مما فاقم من النزاعات التقليدية بين مستخدمي الأرض¹⁴⁰.

الأسباب الاجتماعية لتفاقم الأزمة:

تأثير التهميش الاقتصادي والسياسي والاجتماعي: لقد عانى إقليم غرب السودان (دارفور) من التأثيرات السلبية للتهميش الاقتصادي/السياسي/الاجتماعي لسنوات طويلة ، ومن مظاهر ذلك غياب البنية التحتية والمشروعات التنموية والاستثمارية ، والنقص الكبير في الخدمات

¹³⁹ - المرجع السابق ، ص 152.

¹⁴⁰ - (www.rattee.com/sudanslma.com) .

الصحية والتعليمية ، هذا بالإضافة إلى انتشار البطالة بين الشباب ، التي دفعت بعضهم إلى الانخراط في التنظيمات العسكرية.¹⁴¹

لقد كانت هناك إمكانية كبيرة منذ الاستقلال وعبر الحكومات المتعاقبة لتنمية إقليم دارفور الغني بالموارد الطبيعية المتنوعة من ثروة حيوانية وزراعية واستخراج المعادن النادرة والبتروول التي كانت ستساهم أسهما كبيرا في تنمية أقاليم السودان الأخرى ، وزيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات إذا ما تم استغلالها الاستغلال الأفضل.

ويرى البعض في هذا الصدد أنه لو تم تطبيق مشروعات الري بنشر المياه فقط في ربوع الإقليم لما تنافس الرعاة والمزارعين حول مصادر الكلاً ومصادر المياه الشحيحة ، بدلا من بعثرة الجهود وإهدار الأموال المتاحة ليظل الإقليم بؤرة للصراع القبلي ومؤتمرات الصلح ودفع الديات والغرامات وغيرها ، وقد حاولت حكومة الإنقاذ تنمية الإقليم بإقامة بعض البنى والمرافق الأساسية المحدودة كالمطارات وزيادة عدد المدارس والمستشفيات إلا أن حالة عدم الاستقرار في الإقليم كانت كفيلة بتوجيه معظم الاعتمادات المالية المخصصة للإقليم لتلبية متطلبات الأمن ، وكان محصلة ذلك ضمور عملية التنمية في الإقليم ،¹⁴² وعدم تناسب الموارد مع سكان الإقليم مما دفعهم إلى الصراع فيما بينهم وهكذا في حلقة مفرغة لا تلبث أن تخف وتيرتها حتى تبدأ من جديد وفي كل مرة تتسع دائرتها حتى وصلت إلى المدى الذي هي عليه الآن.

مراحل تطور الأزمة وانتقالها إلى حرب أهلية:

سنتناول الدراسة المراحل التي مرت بها الأزمة حتى تحولت إلى حرب أهلية من خلال التعرف على الآتي:

أولاً: مرحلة اندلاع الأزمة.

ثانياً: مرحلة توظيف الجنجويد في الأزمة.

ثالثاً: مرحلة تدهور الأوضاع الإنسانية.

¹⁴¹ - د.إجلال رأفت ، الأزمة في دارفور ... مرجع سابق ، ص 24.

¹⁴² - المرجع السابق ، ص 158 - 159.

أولاً: مرحلة اندلاع الأزمة:

ترجع بدايات الأزمة إلى أوائل 2001م على أثر اعتداء قبيلة أولاد زيد العربية على قبيلة من الأفارقة من دار قلا ، وكان ذلك بمنطقة فرجي ، وراح نتيجة هذا الاعتداء حوالي 76 شخصاً من دار قلا ، عقد اجتماع للصلح بين القبيلتين بحضور زعيم كل قبيلة الأمر الذي اعتبره شباب قبيلة الزغاوة أن زعيم قبيلة الزغاوة فرط في دم أبناء القبائل فساروا إلى الصعود إلى جبل مرة وتنظيم مجموعات مسلحة¹⁴³.

وفي 19 يوليو 2002م قامت مجموعة مسلحة من أبناء الفور الذين تحالفوا مع الزغاوة باحتلال مدينة قولو عاصمة محافظة جبل مرة وأعلنت هذه الجماعة عن نفسها لأول مرة تحت أسم جيش تحرير دارفور ، وصرحت هذه الحركة أنها دشنت حتى تستطيع تخليص دارفور من السيطرة الشمالية لأنها سببا في تدهور الإقليم وما يعانيه سكانه من سوء الخدمات على كافة المستويات¹⁴⁴.

وبدأت هذه الجماعات المتمردة هجماتها المسلحة بقطع الطرق بين نيالا وزالنجي إلى جانب الاعتداء على رئاسات محافظات دارفور الثلاثة الأمر الذي دفع الفريق إبراهيم سليمان المشرف على حفظ الأمن بدارفور إلى طلب التفاوض مع هذه الجماعات للتخلي عن تحصيناتهم بجبل مرة وهو ما وافق عليه المتمردون إلا أن عدداً منهم عادوا للصعود مرة أخرى إلى الجبل بعد أقل من شهر ، وعاودوا الاعتداء على سكان الإقليم ، وقوات الأمن ، وحين أراد الفريق إبراهيم سليمان التفاوض معهم مرة ثانية وأرسل إليهم وفداً فقاموا بأسره ، ومارسوا بعد ذلك السلب ، والنهب ، وسرقة الماشية بالإقليم فقامت بعض القبائل بتكوين جماعات مسلحة للدفاع عن نفسها وأراضيها بعد الغياب الأمني¹⁴⁵.

ومع تأسيس جبهة تحرير دارفور تحت قيادة المحامي عبد الواحد محمد نور الدين تغيير اسمها فيما بعد إلى جيش تحرير السودان ، اتجهت أزمة دارفور لتأخذ منحى آخر حيث بدأ اندلاع النزاع المسلح بين القوات الحكومية وقوات الحركات المتمردة ، وبذلك تحولت

¹⁴³ - صلاح فضل ، هيام أليس (محرران) ، مشكلة دارفور والسلام في السودان (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة ، يوليو 2004م) ، ص 7 - 8.

¹⁴⁴ - حامد إبراهيم علي ، "هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان؟ دارفور ... الأزمة الإنسانية" ، في المعرفة ، 20/10/2007م. (www.aljazeera.net/NR/exeres/E73316F2-4393-4387-B481-F8E32744B9FE.html).

¹⁴⁵ - صلاح فضل ، مشكلة دارفور والسلام في السودان ، كتاب الجمهورية ، القاهرة ، 2004م ص 8 - 9.

دارفور إلى منطقة عمليات عسكرية ، ومع تحالف كل من حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان تم تنظيم هجوم عسكري على مدينة الفاشر وأسفرت المواجهات مع الحكومة السودانية على تدمير عدد كبير من الآليات واسر عدد من الجنود ، وضباط الجيش واختطاف قائد عسكري برتبة لواء¹⁴⁶ .

ولعل هذا الهجوم كان له بالغ الأثر في نفس الحكومة السودانية حيث بدأت تشكك في ولاء بعض الضباط من الإقليم واعتبرت عملية الفاشر نقطة تحول هامة في تاريخ النزاع لأن حركات التمرد استطاعت أن تسيطر على عدد لا بأس به من أراضي الإقليم¹⁴⁷ .

دفع هذا الحكومة السودانية إلى البحث عن طريقة تستطيع من خلالها إيقاف هذه الهجمات المتتالية فقامت بالاعتماد على جهاز الاستخبارات لجمع المعلومات عن مصادر تمويل الحركات ، وقادتها إلى جانب استخدام الطائرات في قصف مراكز التمرد وأكد ذلك ظهور جماعات الجنويد التي اتهمت حركات التمرد الحكومة بتشكيلها لمواجهتها رغم نفي الحكومة السودانية لتلك الاتهامات¹⁴⁸ .

ثانيا: مرحلة توظيف الجنويد* في الأزمة:

حاولت الحكومة السودانية السيطرة على الأوضاع ، وعلى هذا بدأت التعبئة لسحق التمرد عسكريا فقامت بتعبئة القبائل العربية المختلفة واستفادت من مليشيات القبائل التي كانت تصفهم في السابق بأنهم قطاع طرق والتي كانت تقاوم الفور ، والزغاوة في منطقة جبل مرة تحت اسم الجنويد¹⁴⁹ .

¹⁴⁶ - محمد تركي بني سلامة ، "أزمة دارفور والمجتمع في السودان: دارفور نموذجا" ، في قضايا عربية ، 2007/4/30م. (www.arabissues.net/studies/Dr.Moh'd-Bani-salameh/Azmat-Dawlah.html) .
¹⁴⁷ - المرجع السابق نفس الصفحة.

¹⁴⁸ - المرجع السابق نفس الصفحة.
* - الجنويد: مصطلح أطلقه المقاتلون من المجموعات العربية على أنفسهم ويعني التلازم الأبدى بين الفارس راكب الحصان "الجواد" والبندقية الألمانية الشهيرة (G3) وهو مصطلح يرمز للقوة وشدة البأس استمر هؤلاء الجنويد في حرق قرى الفور وطرد السكان حتى بلغ عدد القرى المحروقة 650 قرية وثلاثة آلاف نسمة كان عدد القتلى ... ، عند مجيء نظام الإنقاذ الإسلامي في 30 يونيو 1989م ، ذوالنون التجاني "دارفور حقيقية الثورة والإبادة" ، دار الجمهورية ، الخرطوم ، 2000م.
¹⁴⁹ - حامد إبراهيم علي ، "هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان؟ دارفور ... الأزمة الإنسانية" ، في المعرفة ، 2007/10/20م. (www.aljazeera.net/NR/exeres/E73316F2-4393-4387-B481-F8E32744B9FE.html) .

وقد ذكرت جماعات المعارضة أن الحكومة السودانية دعمت الجنجويد بالسلح الحديث فتحولت من مليشيات صغيرة تقاتل في جبل مرة للاستحواذ على نفوذ محلي إلى مليشيات منظمة تحت سيطرة الجيش السوداني ، وبالرغم من نفي الحكومة السودانية ذلك إلا أن هذه العمليات التي وجهتها الحكومة والجنجويد سببت في لجوء ما يقرب من مليون ومائتي ألف إلى دولة تشاد كما أدى سحب الحكومة السودانية لقواتها خارج الإقليم بأن أصبح المواطنين هدفا للمتمردين والجنجويد معا¹⁵⁰.

وقد أدى ذلك لظهور حركة تمرد جديدة في الإقليم باسم الحركة الوطنية للإصلاح والتنمية ، وأعلنت هذه الحركة عن مسؤولياتها عن هجمات نفذتها ضد الحكومة ، وبناء على قرار الأمم المتحدة رقم 1556 والذي يقضي بنزع سلاح مليشيات الجنجويد ، أعلنت الحكومة السودانية أنها نزعت سلاح 272 عنصرا من عناصر الجنجويد في جنوب دارفور ، و350 في غرب دارفور ، و2600 في الفاشر شمال دارفور ، وجاء نزع السلاح عن طريق سياسات الاعتقال وشراء الأسلحة أو التخلي الطوعي عن الأسلحة¹⁵¹.

ثالثاً: مرحلة تدهور الأوضاع الإنسانية:

بعد أن رفضت الحكومة السودانية السماح لفريق من الأمم المتحدة بزيارة دارفور ، عادت وتنازلت عن قرارها وعطلت بذلك التقرير السري لما بعد التصويت في الأمم المتحدة على قرار إرسال بعثة إلى السودان وهو ما أثار المنظمات الإنسانية ونشطاء حقوق الإنسان.

ومع تصاعد حدة المعاناة الإنسانية التي يعيشها سكان إقليم دارفور أعلنت الأمم المتحدة أن دارفور تشهد أسوأ أزمة إنسانية للحد الذي دفع كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وضع ثلاثة شروط ملزمة للحكومة السودانية في تعاملها مع الأزمة في دارفور وهي¹⁵²:

150 - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

151 - المرجع السابق ، ص 5 - 6.

152 - عبد الله صالح ، "مع تقادم الصراع وتردي الأوضاع الإنسانية: هل تصبح دارفور بوابة التدخل الدولي في السودان؟" ، في مجلة العصر ، 2004/7/4م.

(www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5494).

1. السيطرة على الميليشيات العربية الموالية لها (الجنجويد) .
2. السماح للمنظمات الإنسانية في الإقليم بحرية التنقل وممارسة مهامها .
3. بدأ المفاوضات مع حركتي التمرد .

وقد هدد كولن باول بأنه إذ لم يكن هناك استجابة لهذه الشروط قد يضطر للجوء إلى مجلس الأمن الدولي بغرض فرض عقوبات على الحكومة السودانية¹⁵³ .

وخلال زيارة لمبعوث الأمين العام للشؤون الإنسانية السفير توم إريك فرالس لولاية دارفور ، وخلال مباحثات مع آدم حامد موسى والي جنوب دارفور تسائل عن أوضاع النازحين بولاية جنوب السودان ، والبالغ عددهم (280) ألف نسمة وتعهد بالتزام الأمم المتحدة بتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين فضلا عن الإسهام في إعادة توطينهم¹⁵⁴ .

وذكرت التقارير أنه قد دمرت الحكومة والجنجويد كل ما يمكنه أن يجعل الحياة ممكنة في دارفور وقد تم تدمير المباني البسيطة المبنية بالقش ، التي كانت تستخدم دور عبادة أو مدارس ، وقد حطمت المضخات ولوثت الآبار غالبا برمي الجثث فيها ، وأحرقت الجوامع ، في السنة الأولى على التمرد ، أحرق أكثر من 62 جامعا في غرب دارفور وحدها¹⁵⁵ ، وقالت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق أن الأمر كان "كابوسا من العنف والإساءة" ، انتزع من القرويين القليل الذي كانوا يملكونه والأسوأ من ذلك: فإن الإساءات في ما عدا حالات قليلة ، جرت "من دون أي مبرر عسكري" ، وقدرت الأمم المتحدة أن ما بين 700 و2000 قرية قد دمرت كلياً أو جزئياً .

وفي أواسط 2004م وبينما هددت الأمطار بالأوبئة في مخيمات اللاجئين المكتظة ، فإن الإجراءات المتشددة لتسجيل عمال الإغاثة أعاققت قدرة وكالات الإغاثة على مواجهة الأمراض¹⁵⁶ ، ومع نهاية السنة قدر أيان إيغلاند رئيس مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون

¹⁵³ - المرجع السابق ، نفس الصفحة .

¹⁵⁴ - مصطفى التجاني ، "الأمم المتحدة تتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين بدارفور" ، في صحيفة الصحافة ،

(www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147484372) .

¹⁵⁵ - "هيو مان راتيس واتش" ، مايو 2004م .

¹⁵⁶ - منظمة العفو الدولية ، يناير 2005م .

الإنسانية بعشرة آلاف عدد الذين يتوفون كل شهر¹⁵⁷ ، ومع بداية 2005م كان مليوناً شخص تقريباً قد لجئوا إلى معسكرات مكتظة فوق الحد وغير صحية داخل دارفور¹⁵⁸ ، بينما بحث 200 ألف غيرهم عن ملجأ في تشاد ، كانت الكارثة الإنسانية كبيرة فهؤلاء الأناص المعوزون والمهاجرون وقد ردهم التهديد بالاعتصاب أو القتل على أيدي عصابات الجنجويد ، عن البحث عن الطعام البري أو عن جمع الحطب ، كذلك اتهمت الحكومة السودانية بأنها اعتمدت سنوات طويلة من امتنانها تأخير عمليات الإغاثة أو عرقلتها من خلال خلق إجراءات بيروقراطية فعمال الإغاثة كانوا بحاجة إلى تأشيرات للدخول إلى السودان ، وأذونات سفر يومية لمغادرة عواصم الأقاليم¹⁵⁹ ، وأذونات للقبلة للتجول حول دارفور ، وكانت أدوية اليونسيف الضرورية لإنقاذ الحياة ، تؤخذ للفحص في مختبرات سودانية ، وكانت الآليات تحتجز في بور سودان ، وغالبا ما كانت تصادر مع بلوغها دارفور .

ومن خلال تقرير الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان في زيارته للمنطقة في يوليو 2004م أكد أن الحكومة السودانية لم تحرز أي تقدم في موضوع نزع سلاح مليشيات الجنجويد ، وينبغي عليها التقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي بمعلومات عن الأفراد الذين تم القبض عليهم أو نزع سلاحهم¹⁶⁰ .

كما أشار التقرير أنه لا يوجد ما يدل على اعتقال الحكومة لقادة الميليشيات وتقديمهم إلى المحاكمة وهو القرار 2004/1556 الصادر عن مجلس الأمن بهذا الشأن.

كما وصف التقرير الحالة الإنسانية في دارفور بالخطرة وحسب التقرير أن الأشخاص اللاجئين أصبحوا حوالي 2.3 مليون نسمة¹⁶¹ .

¹⁵⁷ - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، Fact Sheet 15, Darfur-Humanitarian Emergency ، 23 يوليو 2004م.

¹⁵⁸ - يان إيغلاند ، معاون الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية ، كما نقل عنه مركز الأخبار التابع للمنظمة الدولية ، 18

فبراير 2005م.

¹⁵⁹ - شهادة روجر وينتر ، مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، أمام اللجنة الأمريكية للعلاقات الدولية ، 6 مايو 2004م.

¹⁶⁰ - الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام رقم 947 ، 2004/12/1م ، ص 7.

(daccess-ods.un.org/TMP/9310757.html).

¹⁶¹ - المرجع السابق ، ص 13.

ولم تتوقف تقارير الأمين العام عن إدانة الحكومة السودانية للحد الذي تزداد فيه لهجة كل تقرير حدة عن سابقه فخلال تقرير صدر في فبراير 2005م اتهم الحكومة بأنها لم تتعاس فقط عن اعتقال أفراد مليشيات الجنجويد ، وإنما لم تتخذ أي إجراء لوقف أعمالهم الانتقامية وعادت لإشراك المليشيات في عمليات عسكرية مشتركة ، كما أن الحالة الإنسانية لم تتحسن بل أعداد المشردين داخليا في ازدياد ، وذلك لانعدام الأمن بسبب مليشيات الجنجويد .¹⁶²

إلا أن تقرير الأمين العام عن شهر أكتوبر 2005م ذكر أن الأوضاع تحسنت بصورة ملحوظة ، ووصول سبل الإغاثة الإنسانية نتيجة رفع القيود تدريجيا عن إيصال المساعدات الإنسانية إلا أنها ستتخذ التدابير اللازمة لوقف ظاهرة الإفلات من العقاب¹⁶³ .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأمم المتحدة ركزت خلال بداية الأزمة في تعاملها مع الحكومة السودانية على:

1. نزع سلاح مليشيات الجنجويد.

2. تسهيل وصول مواد الإغاثة الإنسانية.

وهما العاملان اللذان تستخدمهما في اتخاذ قرارات ضد الحكومة السودانية.

خلاصة:

تم في المبحث السابق استعراض الأسباب المختلفة لأزمة دارفور وليدة الأوضاع الخاصة بالسودان وإقليم دارفور مما يدعم فكرة أن العوامل الذاتية قد جعلت هذا الصراع ممكنا وشاركت بشكل واضح في تطوره إلى حرب أهلية.

ولقد تمت دراسة العوامل السياسية مثل دور الهيئة الحاكمة والمؤسسات الرسمية في تأجيج الصراع وتأزمه كما تم استعراض دور التركيبة القبلية والإثنية لسكان الإقليم موضحا

¹⁶² - الأمم المتحدة مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام رقم 10 ، 2005/1/6م ، ص 8

¹⁶³ - الأمم المتحدة مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام رقم 68 ، 2005/2/3م ،

(daccess-ods.un.org/TMP/3391277.html).

بذلك دور العوامل البيئية السكانية الديموجرافية والثقافية السائدة وأيضا دور العوامل الاقتصادية.

المبحث الثالث

جهود تسوية أزمة

دارفور

مدخل:

سيتناول هذا المبحث جهود التسوية التي تمت على المستوى المحلي والمستوى الإقليمي لاحتواء الأزمة وسيتم استعراض الاتفاقيات التي تمت بين الأطراف المتصارعة لاحتواء الصراع ، واستعراض أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأطراف المتصارعة وتوضيح دور دول الجوار وخصوصا الدور الليبي في محاولات دائبة لاحتواء الأزمة وتسويتها ، عن طريق تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ، وعقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات التي تهدف إلى محاولة تخطي المشكلات الواقعة بين أبناء القارة الواحدة.

وجاء الإعلان عن الاتحاد الإفريقي ، وتشكيل المؤسسات التابعة له مثل مجلس السلم والأمن الإفريقي خطوة أكيدة على طريق المساهمة الفاعلة في حل مشكلات القارة الإفريقية والتي وكما سبق الذكر هي إحدى الإفرازات المباشرة لحركة الاستعمار في القارة الإفريقية ، والتي أصبح من الضروري تجاوزها للوصول بالقارة الإفريقية إلى الوحدة الكاملة عن طريق تفعيل مؤسسات الاتحاد الإفريقي ليستطيع القيام بالمهام المناطة به عن طريق تحقيق أهداف القارة الإفريقية.

ورغم تفاوت النجاحات في جميع جهود ومساعي تسوية الأزمة في دارفور إلا أنه يبقى هناك رغبة واضحة وملحة لحلحلة الأزمة ومحاولة وضعها في إطارها العربي والإفريقي للوصول لصيغ توافقية لحلول منتظرة.

جهود تسوية أزمة دارفور:

محاولات تسوية الأزمة:

أدركت الحكومة السودانية صعوبة المواجهات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب من جهة وحركات التمرد في دارفور من جهة أخرى لذا رأت الحكومة أن الأزمة في دارفور لا تقتصر على المناوشات والهجمات الاستباقية التي تقوم بها حركات التمرد فحسب ولكن سعيها بشكل أو بآخر لتدويل الأزمة لذا رأت السبيل للقضاء على هذا المخطط هو الدخول المباشر في التفاوض مع هذه الحركات ، وكانت أبشى هي المحطة الأولى للمفاوضات ومنطقة أبشى تقع على الحدود السودانية التشادية¹⁶⁴.

1. اتفاق أبشى:

سعى الرئيس إدريس ديبي رئيس تشاد إلى الوساطة بين الحكومة السودانية وحركات التمرد حتى يتجنب توجيه الاتهامات له ، ولدولته من قبل الحكومة السودانية بدعم هذه الحركات وخاصة وأنه ينتمي إلى قبيلة الزغاوة الممتدة من السودان إلى تشاد ، وكانت قبيلة الزغاوة قد استضافت الرئيس إدريس ديبي عندما كان عضوا بحركات المعارضة المسلحة لنظام الرئيس حسين حيري¹⁶⁵.

وفي 2003/9/3م وقع اتفاق بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان ، واعتبر البعض أن الاتفاق يعد فرصة لتعزيز السلام في دارفور من خلال الحوار ، وبداية لمعالجة بعض المظالم الأساسية المتعلقة بالفقر ، والتنمية الغير متكافئة ، والتنافس على الموارد الشحيحة¹⁶⁶.

وقد جاء اتفاق أبشى في تسعة بنود على أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 2003/9/6م ويسري الاتفاق لمدة 45 يوما ، وقد اشتملت بنود الاتفاق على وقف الاعتداءات كما كان هناك بنودا لمراقبة وقف إطلاق النار ، وضبط القوات المسلحة غير النظامية ،

¹⁶⁴ - هاني رسلان ، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، كراسات إستراتيجية ، عدد 157 ، 2005م ، ص8.

¹⁶⁵ - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

¹⁶⁶ - محمد الضو سليمان ، "نص المبادرة الخاصة للأمم المتحدة لإعادة إعمار ولايات دارفور الكبرى " ، في سودانيزاون لاين ، 2003/9/17م ، (? www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgiseg=msg&board).

وإطلاق أسرى الحرب ، وإعادة قوات جيش حركة التحرير إلى مواقعها كما عرض أيضا الاتفاق إجراءات من استحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالإقليم ، إلى جانب ذلك تم التوقيع على اتفاق سلام شامل بنزع سلاح جيش التحرير ، ونص الاتفاق على أن تكون هناك لجنة لمراقبة الاتفاق مكونة من حكومة السودان وحكومة تشاد وجيش حركة التحرير¹⁶⁷.

وفي 2003/10/26م - 2003/11/4م استأنفت مفاوضات السلام في أبشي التشادية بين وفد حكومة السودان ووفد جيش حركة تحرير السودان برعاية الحكومة التشادية والتي كانت امتداد لاتفاق أبشي في 2003/9/3م الموقع بين الطرفين.

وقد اتفق الطرفان على العديد من الترتيبات التي تؤمن السلام في الإقليم أهمها:

1. استمرار وقف إطلاق النار بين الطرفين.
2. وقف كل الأعمال العدائية التي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأوضاع بما في ذلك التصريحات الإعلامية.
3. السماح للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية بالدخول للمناطق المذكورة.
4. طبيعة الإطار القانوني للمفاوضات المقبلة حول الملاحق وهو اتفاق 2003/9/3م.
5. في حالة وقوع خلاف بين الطرفين يتم اللجوء للوسيط التشادي.

وقد رفضت الحكومة السودانية على لسان وزير خارجيتها الدكتور مصطفى كمال إسماعيل قبول مراقبة دولية للاتفاق لأنه سيؤدي لتدويل القضية¹⁶⁸.

2. مفاوضات انجamina الأولى والثانية:

لم تكد تبدأ مفاوضات انجamina الأولى في 2003/12/16م إلا وانهارت ، ويرجع ذلك إلى المطالب التي تقدمت بها حركة تحرير السودان ومن أهمها¹⁶⁹:

¹⁶⁷ - هاني رسلان ، م.س.ذ ، ص 11.
¹⁶⁸ - صحيفة الصحافة ، "وزير الخارجية يجدد رفض الحكومة لمطلب حركة تحرير السودان بليجاد مراقبة دولية لاتفاق أبشي " ، 2003/10/28م ، (www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147485354&BK=1).
¹⁶⁹ - جمال محمد السيد ضلع ، أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة محكمة ، عدد 78 ، 2007م) ص 182.

بروتوكول لحماية المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها الحركة وهذا معناه إعطاء حكم ذاتي للإقليم.

1. المراقبة الدولية لتنفيذ الاتفاق.
 2. منحه 13% من عائدات البترول.
 3. تسليم الحركة قيادة المنطقة الغربية بعد أن تتركها الحكومة السودانية.
 4. وضعهم في التشكيل الحكومي ومنحهم وزارات سيادية.
- وهذه المطالب أدت إلى أن يقوم الرئيس التشادي بطرد المتمردين خارج الحدود التشادية¹⁷⁰.

وعقب انهيار التفاوض قامت الحركات المتمردة بأعمال تخريبية استهدفت المدنيين وكذلك البنى التحتية وهو ما دعا الحكومة السودانية إلى إعلان حالة الطوارئ في ولايتي دارفور الشمالية والجنوبية واستدعاء قوات الدفاع الشعبي وإطلاق حملة عسكرية موسعة ضد مواقع الحركات المتمردة بهدف قطع كل أطراف الدعم والمساندة ، وشاركت في هذه الحملة القوات الجوية والجنجويد¹⁷¹.

وفي 2004/3/30م بدأت مفاوضات انجاميا الثانية وكادت أن تنتهي هذه الجولة من المفاوضات أيضا بانسحاب الحكومة السودانية احتجاجا منها على وجود مراقبة دولية للمفاوضات متمثلة في الاتحاد الأوروبي ، والولايات المتحدة كما حذر المتحدث العسكري باسم حركة العدل والمساواة من إمكانية انسحاب الحركة من المفاوضات في حالة عدم منع تشاد كوادر الحركة من الدخول إلى أراضيها لاسيما وأن من بينهم الدكتور خليل إبراهيم رئيس الحركة¹⁷².

إلا أن الحكومة السودانية تراجعت بعد ذلك ، وقبلت بوجود المراقبين الدوليين ، والملاحظ على تلك المفاوضات أنها جاءت بأجندة تفاوضية جديدة الأولوية فيها لحل القضايا الإنسانية ثم السياسية ، ومن خلال تلك المفاوضات بدأ التدويل¹⁷³.

¹⁷⁰ - (محرر) ، التقرير السنوي 2003م ، السودان والعالم (الخرطوم ، مركز دراسات الشرق الأوسط

وأفريقيا ، 2003م) ، ص 37.

¹⁷¹ - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

¹⁷² - العربية نت ، "الوفد السوداني يتجاهل افتتاح مفاوضات انجamina" ، 2004/3/30م.

(www.alarabiya.net/articales/2004/03/30/1499.html).

¹⁷³ - جمال ضلع ، م.س.د. ، ص 185.

3. اتفاق وقف إطلاق النار:

وقعت الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان اتفاق وقف إطلاق النار في 2004/4/8م وقد اشتمل الاتفاق على أحد عشر مادة تم فيها الاتفاق على وقف إطلاق النار لمدة 45 يوم قابل للتجديد من تلقاء نفسه إلا إذا أعترض أحد الأطراف مع منح مهلة 72 ساعة من توقيع الاتفاق لوقف إطلاق النار وامتناع الأطراف عن عمليات التجنيد والانتشار ، وزرع الألغام والتزود بالسلح والأعمال التخريبية وتأمين وصول المساعدات الإنسانية¹⁷⁴ ، وتشكيل لجنة مكونة من أطراف النزاع ، والمجتمع الدولي ، وتشاد يكون دورها ضمان مراقبة وقف إطلاق النار ، وإدارة عمليات نزع الألغام ، وتحديد مسارات لحركة نقل القوات من أجل تقليل التعرض للحوادث كل ذلك شريطة احترام السيادة السودانية¹⁷⁵ ، وتلتزم الحكومة السودانية بالسيطرة على الميليشيات المسلحة في مقابل تجمع القوات المتمردة في مواقع يتم تحديدها مع إطلاق سراح أسرى الحرب وكل الأشخاص المعتقلين بسبب الأزمة¹⁷⁶.

4. مفاوضات أبوجا الأولى والثانية:

عقدت جولات المفاوضات في العاصمة النيجيرية أبوجا في 2004/8/23م بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وبحضور ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية ، والأمم المتحدة ، وتشاد ، وليبيا ، وقد طرحت حركة العدل والمساواة في بداية المفاوضات رؤيتها لحل الأزمة في دارفور ولخصت أهدافها في ما يلي¹⁷⁷:

1. التقسيم العادل للسلطة والثروة.
2. يحكم الشعب نفسه بنفسه عبر نظام فدرالي.
3. إعادة الديمقراطية والتداول السلمي في البلاد.
4. المواطنة أساس الحقوق والواجبات.

¹⁷⁴ - جريدة الشرق الأوسط ، نص اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان في دارفور ، البند 1 ، 2 (WWW.awsat.com/details.asp?section=4&artical=191167&issueno=9047).

¹⁷⁵ - المرجع السابق ، البند 3 ، 4.

¹⁷⁶ - المرجع السابق ، البند 5 ، 6 ، 7.

¹⁷⁷ - مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ، رؤية حركة العدل والمساواة السودانية لحل مشكلة السودان في دارفور ، (www.cihrs.org/Arabic/NewSystem/Articles/538).

5. تنفيذ كافة الاتفاقات المبرمة مع الحكومة بما فيها اتفاق وقف إطلاق النار.
6. السماح للجنة دولية محايدة بالتحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.
7. التأكيد على حرص الحركة على وصول المساعدات الإنسانية للمنكوبين.

وقد تم خلال المفاوضات طرح ثلاث ملفات ، وهي ملف الشؤون الإنسانية ، والملف الأمني ، والسياسي ، والقضايا الاجتماعية والاقتصادية ، وقد نشأ خلاف بين الأطراف بخصوص الملف الأمني الذي قدمت فيه الحكومة السودانية مرونة كبيرة بشأن زيادة قوات الاتحاد الإفريقي للقيام بمهمة نزع السلاح من المتمردين ، ووضعهم في ثكنات محددة ، وهو ما اعترضت عليه الحركات المتمردة ، وانسحبت من المفاوضات¹⁷⁸.

بالرغم من محاولات الوسطاء لاحتواء الخلاف عن طريق طرح مشروع أمني يقضي بتنفيذ اتفاق انجamina بالكامل إلى جانب تقديم أسماء الجنجويد لمحاكمتهم ونزع السلاح ووقف الإغارة على المدنيين ولكن تم رفضه من قبل الحركات المتمردة¹⁷⁹.

وفي أواخر أكتوبر 2004م عقدت جلسات مفاوضات أبوجا الثانية برعاية الاتحاد الإفريقي وتم فيها طرح بروتوكولين أحدهما إنساني والآخر أمني ، وبالرغم من أن الحكومة كانت تعطي أهمية للملف الإنساني إلا أن الحركات أصرت على توقيع البروتوكولين وتم التوقيع في 2004/11/8م.

وقد اشتمل البروتوكول الأمني على¹⁸⁰:

1. إدانة جميع أنواع العنف ضد المدنيين.
2. التزام الأطراف باتفاق انجamina.
3. الالتزام بسيادة السودان ووحدة أراضيه.
4. الترحيب بقيادة ومشاركة الاتحاد الإفريقي بما في ذلك قرار تعزيز بعثته في السودان..
5. امتناع الأطراف عن تجنيد الأطفال.

¹⁷⁸ - خالد بن سلطان بن عبد العزيز (محرر) ، موسوعة مقاتل من الصحراء مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية (الإصدار الثامن ، 2007) ص 65.

(www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/index.html).

¹⁷⁹ - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

¹⁸⁰ - حركة العدل والمساواة السودانية ، نص مسودة البروتوكول الأمني حول إقليم دارفور ، 2004/11/8م.

6. الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الأشخاص المتعلقين بالأزمة.

5. اتفاق سلام دارفور:

جاء توقيع اتفاق دارفور في 2006/5/1م بعد فشل العديد من جولات التفاوض في أبوجا خلال عام 2005م وقد يرجع ذلك إلى الانشقاقات التي شهدتها حركة تحرير السودان وذلك بإعلان الأمين العام للحركة مناوي أركو مناوي رئيسا للحركة في مؤتمر عقد في مدينة حسكينة وسط معارضة من عبد الواحد نور رئيس الحركة¹⁸¹.

ضم اتفاق سلام دارفور 515 مادة انطوت على ستة أقسام وهي تقاسم السلطة وتقاسم الثروة ووقف إطلاق النار الشامل والترتيبات الأمنية والحوار الدارفوري الدارفوري التشاوري وأحكام عامة وطرق ومواعيد التنفيذ ويمكن توضيح السمات الرئيسية على النحو التالي:

أ. بالنسبة لاقتسام السلطة¹⁸²:

1. يعطي الاتفاق اربع مواقع قيادية في حكومة الوحدة الوطنية منها كبير مساعدي رئيس الجمهورية ، وهو رئيس السلطة الانتقالية لإقليم دارفور وهو المشرف الأساسي عليه.
2. يعطي الحق لسكان دارفور في الاستفتاء في 2010م حول تحديد وضع الإقليم سياسيا وإداريا بأن يعود كإقليم موحد أو يستمر منقسما إلى ثلاث أقاليم.
3. منح الاتفاق الحركات المتمردة 8 مقاعد على الأقل في سلطة دارفور الانتقالية و 12 مقعدا في البرلمان و 21 مقعدا في المجالس التشريعية لولايات دارفور الثلاثة.
4. المواطنة أساس الحقوق والواجبات المدنية والسياسية.
5. التداول السلمي للسلطة بطرق ديمقراطية.

¹⁸¹ - صفاء الصالح ، "في السودان: السلام الذي لم يكتمل" ، في هيئة الإذاعة البريطانية ، 2005/12/29م. (news.bbc.co.uk/hi/middle_east_news/newsid_4567000/4567218.html).

¹⁸² - موقع أفهم دارفور ، نص اتفاق دارفور للسلام أبوجا 2006/5/5م ، ص 7 - 12. (www.ifhamdarfur.net/files/8_65200741139.pdf).

ب. بالنسبة لاقتسام الثروة¹⁸³:

1. أنشأت الاتفاقية صندوقاً خاصاً لإعادة تعمير دارفور تساهم الحكومة فيه بمبلغ 300 مليون دولار عند توقيع الاتفاق و200 مليون دولار سنوياً على مدار العامين التاليين.
2. تلتزم الحكومة السودانية بالدعوة والعمل مع الشركاء والمانحين الدوليين لتخصيص مبالغ إضافية لصندوق إعادة إعمار دارفور.
3. إنشاء صندوق لمساعدة النازحين واللاجئين تمهيداً للعودة إلى مناطقهم بالاشتراك مع الأمم المتحدة.

ج. بالنسبة للترتيبات الأمنية¹⁸⁴:

1. نزع سلاح الجنجويد قبل أكتوبر 2006م وذلك قبل تحديد تجمع الحركات المتمردة.
2. تقوم الحكومة بتوفير الظروف الأمنية الملائمة حول معسكرات النازحين وذلك للدفاع عنهم وحمايتهم من أي هجوم خارجي.
3. دمج المقاتلين في المؤسسات الأمنية القومية.
4. إنشاء فريق استشاري للشؤون الأمنية مع الدعم المالي واللوجستي له.
5. وقف إطلاق النار والتأكيد على أهمية بعثة الاتحاد الأفريقي ولجنة وقف إطلاق النار في السودان.

د. بالنسبة للحوار الدارفوري الدارفوري¹⁸⁵:

1. عقد مؤتمر يضم أهل دارفور لمناقشة تحديات إعادة السلام لأرض دارفور ، وتجاوز الانقسامات بين المجتمعات المحلية.
2. الحوار الدارفوري الدارفوري جزء لا يتجزأ من اتفاق سلام دارفور.
3. في خلال 30 يوم من توقيع الاتفاق يقوم الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع الأطراف بتشكيل لجنة تحضيرية للحوار الدارفوري الدارفوري.

183 - المرجع السابق ، ص 26 - 28.

184 - المرجع السابق ، ص 52 - 56.

185 - المرجع السابق ، ص 98 - 104.

4. لا يتجاوز عدد أعضاء اللجنة التحضيرية 25 عضوا وتتكون من ممثلي الحكومة السودانية وحركة التحرير والعدل والمساواة وممثلي المجتمع المدني وزعماء القبائل وممثلي الاتحاد الأفريقي.

وعقب توقيع الاتفاق ظهر اتجاهين الأول مؤيد للاتفاق ، ويتبنى معظم مطالب الأطراف المشاركة سواء الحكومة أو أطراف التمرد ، واتجاه ثاني يرفض الاتفاق لأن الاتفاق لم يمنح إقليم دارفور حقه كاملا في اقتسام السلطة ، والثروة حسب عدد سكانه كما أن 80% من بنوده تعتبر تكرارا لبنود موجودة في الدستور واتفاق نيفاشا ، كما أن الاتفاق جاء نتيجة إملاءات وضغوط دولية وأن المؤتمر الوطني عمد إلى تفريق الصف مستخدما شعار فرق تسد

186 .

6. المساعي الليبية لحل الأزمة:

طرحت ليبيا عدة مبادرات ، وذلك في محاولة منها لمنع تدويل أزمة دارفور وللتوفيق بين الحركات المتمردة ، ومن هذه المبادرات:

أ. القمة الخماسية في ليبيا 2004/10/17م:

عقدت جلسات المباحثات في مدينة سرت وبمشاركة الرئيس المصري حسني مبارك ، والرئيس التشادي إدريس ديبي ، والرئيس السوداني عمر البشير ، والرئيس النيجيري أزيجون أوباستجو ، وقد تم توجيه الدعوة إلى قادة الحركات المتمردة لكنهم امتنعوا عن الحضور ، وكانت المبادرة الليبية من خلال إجراء هذه القمة هدفها التوصل إلى حل لثلاثة قضايا وهي¹⁸⁷:

1. تأمين وصول الغذاء إلى النازحين في الإقليم.
2. تحقيق الأمن.
3. إيجاد حل شامل للأزمة لتفادي تدويل الأزمة وخلصت القمة إلى الاتصال بالحركات المتمردة والتنسيق معها ومحاولة إقناعها بحل الأزمة.

ب. القمة السادسة في ليبيا 2005/5/13م:

186 - جمال ضلع ، م،س، ذ ، ص 244 - 246.

187 - خالد بن سلطان بن عبد العزيز ، م.س.ذ.

عقدت القمة بحضور الرئيس المصري ، والرئيس السوداني ، والرئيس الجابوني ، والرئيس النيجيري ، والرئيس التشادي ، وقد ذكرت الحكومة السودانية أن القمة تأتي لتعزيز الحوار الاجتماعي ، ودعمًا لتهيئة مناخ ملائم للمفاوضات النهائية لأزمة دارفور ، وفي الوقت نفسه كانت حركة العدل والمساواة ، وحركة تحرير السودان قد أعلنتا أنهما على استعداد لاستئناف مفاوضات الاتحاد الإفريقي دون شروط مسبقة¹⁸⁸.

كما أعلن مصطفى عثمان إسماعيل وزير خارجية السودان أن بلاده جاهزة للتفاوض مع الحركات المتمردة خلال القمة السادسة التي عقدت في طرابلس - ليبيا وأكدت على الالتزام بوقف إطلاق النار ، واحترام اتفاقي انجamina وأبوجا ، وقال أن القمة رسمت خارطة سياسية كاملة لإيجاد حل سياسي لقضية دارفور ، وذكر أن بلاده مستعدة للتفاوض بدون شروط مع المعارضة لمناقشة الوضع السياسي الاقتصادي¹⁸⁹.

ج. القمة الإفريقية الليبية:

شهدت مدينة طرابلس قمة إفريقية مصغرة بحضور الرئيس المصري حسني مبارك ، والرئيس السوداني عمر البشير ، والرئيس التشادي إدريس ديبي ، والرئيس النيجيري أوباسنجو ، والرئيس الأريتري أسياس أفورقي ، والأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى ، وقد أعلنت حركتا التمرد حركة العدل والمساواة ، وحركة تحرير السودان عدم مشاركتهم في القمة¹⁹⁰.

وأشار البيان الختامي للقمة إلى تكليف ليبيا بمواصلة الاتصالات مع حركات التمرد وكانت ليبيا قد استضافت زعماء القبائل في دارفور ممثلين عن حركة التمرد والإدارة الأهلية ، وتم التوقيع على إعلان طرابلس الذي يؤكد على وقف إطلاق النار وفقا للاتفاقات الموقعة بين الحكومة وحركات التمرد¹⁹¹.

ذ. مؤتمر الحركات الثورية 3-15/3/2009م:

188 - حمد ضياء ، "قمة طرابلس يرسم خارطة طريق لدارفور" ، في جريدة الوطن ، 2005/5/17م ،

(www.alwatan.com/graphics/2005/05may/17.5/index.html#5).

189 - المرجع السابق.

190 - هيثم سعد الدين ، "القمة السادسة تبحث في طرابلس التسوية لأزمة دارفور والتأكيد على ضرورة تظافر الجهود الإفريقية والعربية لتفادي توسيع نطاق الأزمة" ، في الأهرام ، (القاهرة: مؤسسة الأهرام ، السنة 128 ، 17 مايو 2005م) ، ص 1.

191 - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

عقد في مدينة طرابلس في الفترة ما بين 3-15/3/2009م مؤتمر ضم كل من حركة جيش تحرير السودان قيادة الوحدة محبوب حسين ، وحركة جيش تحرير السودان رئاسة خميس عبد الله أكبر جبهة القوى الثورية المتحدة يوسف إبراهيم عزت ، وحركة العدل والمساواة السودانية إدريس ازرق ، وحركة تحرير السودان وحدة جوبا محمد صالح حربيه.

وقد وقعت الحركات المشاركة على ميثاق طرابلس والذي جاء فيه ¹⁹²:

الإقرار بأن العمل الثوري لازمته العفوية واعتدته بعض الإخفاقات والاختلافات في الرؤى والنظم مما اقتضى التقييم والمراجعة وتصحيح المسار.

1. التأكيد على وحدة الحركات الثورية بدارفور التي هي ضرورية لمشروع العمل الاستراتيجي.

2. معالجة الإخفاقات السابقة ، وبلورة مشروع سياسي عسكري.

3. الحل السلمي هو أفضل الخيارات التفاوضية ، وعليه تدخل الحركات الموقعة المفاوضات بوفد واحد.

4. التعاون العسكري والسياسي حتى الوصول إلى الاندماج.

7. مفاوضات الدوحة 2009/2/10م:

عقدت في الدوحة العاصمة القطرية في 2009/2/10م محادثات بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة وبمشاركة 16 دولة عربية ، وأفريقية وبحضور الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى ¹⁹³ ، وكانت الجامعة العربية قد شكلت لجنة وزارية برئاسة قطر خلال دورتها العادية رقم 130 في 2008/9/8م بالقرار 6944 وذلك في محاولة لتسوية الأزمة في أسرع وقت ممكن ¹⁹⁴.

¹⁹² - صحيفة سودانيل ، ميثاق طرابلس بين الحركات الثورية بدارفور ، 2009/3/16م ،

www.sudanile.com/arabic/index.php?option=com_content&view=article&id=1630:2009-03-16-19-48-24&catid=57:2008-12-01-11-34-43&itemid=69.

¹⁹³ - جبريل رزوق ، "حمد جاسم: قطر على مسافة واحدة من الأطراف السودانية" ، في مؤتمرات قطر - سلام دارفور من 10-

2009/2/17م ، (www.qatar-conferences.org/darfur/viewlastnews.php?id=29).

¹⁹⁴ - جامعة الدول العربية ، القرار 6924 ، الدورة العادية رقم 130 ، دعم السلام والوحدة والتنمية في جمهورية السودان ، 2008/9/8م.

مطالب الحركة:

أن حركة العدل والمساواة حضيت بأفضلية موقفها التفاوضي من خلال الضغوط الدولية التي تمارس على الحكومة السودانية لاسيما قضية محكمة الجنايات الدولية.

حرصت حركة العدل والمساواة على مطالبها التفاوضية مع الحكومة السودانية والتي انحصرت في ¹⁹⁵:

1. الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم محمد بحر ونور عشر المحكوم عليهما بالإعدام عقب الهجوم على أم درمان.
2. المطالبة بفترة انتقالية مدتها خمس سنوات تتناوب فيها الحركة منصب رئيس الجمهورية مع المؤتمر الوطني.
3. المطالبة بـ 46% من المناصب الدستورية ورئاسة الشركات.
4. تعويض النازحين والمتضررين وتشديد منازل لهم موصلة بالغاز الطبيعي.
5. انفراد الحركة بحكم إقليم دارفور ، وكردفان والحصول على 15% من دخل البلاد.

وقد أجرى رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري عدة لقاءات منفردة مع رئيس الحكومة السيد نافع ورئيس حركة العدل والمساواة خليل إبراهيم في محاولة للتوفيق بين وجهات النظر ، وخرجت هذه المباحثات بتوقيع اتفاق حسن النوايا وبناء الثقة لتسوية أزمة دارفور.

أهم بنود اتفاق حسن النوايا بين الطرفين ¹⁹⁶:

1. الاتفاق على أن تكون الدوحة هي مقر انعقاد المحادثات بينهما.
2. إعطاء العملية السياسية الأولوية الإستراتيجية لتسوية الصراع.
3. إتباع نهج شامل يخاطب جذور المشكلة ويحقق السلام الدائم في البلاد.
4. إيجاد بيئة ملائمة لتسوية الصراع.

¹⁹⁵ - محمد الأمين ، "الدوحة تعرض مسودة جديدة لاتفاق إطار على طرفي مفاوضات دارفور " ، في دار الحياة ، 2009/2/15م.
(www.daralhayat.com/arab_news/nafrica_news/02-2009/Articale-20090214-76708077-c0a8-10ed-0095-ef17d59be213/story.html)

¹⁹⁶ - اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات ، نص اتفاق سلام دارفور الجولة الأولى من 10-2009/2/17م.
(www.qatar-conferences.org/darfur/documents.php).

5. العمل على وصول المساعدات إلى مستحقيها دون أي عوائق أو عراقيل.
 6. الالتزام بتبادل الأسرى ، وإطلاق سراح المسجونين والمحكومين ، والمحتجزين ، والمعتقلين بسبب النزاع.
 7. التعهد باتباع الاتفاق بمحادثات تنهي الصراع في مدة أقصاها 3 أشهر.
- عقب توقيع الاتفاق صرح خليل إبراهيم رئيس الحركة في المؤتمر المشترك عن ارتياحه لتوقيع الاتفاق وأعرب عن إطلاق عددا من أسرى الحكومة لدى الحركة تعبيراً عن حسن النوايا على أن يتم تسليمهم للقوات الدولية الأفريقية المختلطة لحفظ السلام في دارفور¹⁹⁷.
- والجدير بالذكر أن المفاوضات سابقة الذكر لم تستطع الوصول بالأطراف المتنازعة إلى حلول أو اتفاقات رئيسية على نقاط مهمة ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الأسباب التي أدت إلى الإخفاق في المفاوضات:

1. التصعيد العسكري من جانب الأطراف بمجرد أن تبدأ جلسات التفاوض ويوجه كل واحد منهما للآخر الاتهام بعرقلة التسوية ، ولعل ما حدث خلال جولة تفاوض الدوحة خير دليل على ذلك حيث اتهم أحمد حسين المتحدث الرسمي باسم الحركة الخرطوم بمواجهة مواقعهم ، وقال أن ذلك دليل على أنها لا تريد حلاً سياسياً للأزمة.
2. كما أن الأزمات المالية التي تواجه الاتحاد الأفريقي لاستكمال مهامه في الإقليم ساعدت بشكل أو بآخر في تعثر تسوية الأزمة.
3. الاختلافات ، والانشقاقات داخل الحركات كان لها دور متعاظم في تعطيل سير المفاوضات.
4. أن التصريحات التي تطلق قبل بدأ جلسات التفاوض أو في الكلمات الافتتاحية عادة تشتمل على سقف عالي من المطالب تدرك الأطراف على أنها لن تتحقق وأن مجرد قبولهم بالتفاوض يعني التنازل ، وتخفيض المطالب.

إن الأزمة الراهنة في دارفور هي الأكثر حظوراً في الإعلام بسبب العدد الكبير من المدنيين الذين تأثروا بها - ما يقارب المليون - وعرض وسائل الإعلام مثل قنوات

¹⁹⁷ - وكالة السودان للأنباء ، خليل يهنئ الشعب السوداني بتوقيع الاتفاق ويؤكد على ان حركته حريصة على انضمام كافة الحركات والمجتمع المدني والدول المجاورة لدعم السلام ويعلن عن إطلاق عدد من الأسرى الحكومة ، 2009/2/17م ، (WWW.suna-ad.net/indexE1722009.html).

CNN و BBC والجزيرة لمشاهد صور للمتضررين بالأزمة: أناس نازحون من ديارهم في مخيمات اللاجئين في السودان وفي جمهورية تشاد ، وأطفال وصبية يتلوعون جوعا وعطشا ، ورجال مسلحون وجنجاويد يتقاتلون في أرض العمليات ، كل هذا وغيره دفع الأزمة إلى أن تأخذ منحى أكثر حدة وأكثر صعوبة على طريق التسوية السلمية أو التوصل لنتائج ترضي الأطراف المتصارعة أو على الأقل تقرب وجهات نظرهم.

خاتمة الفصل الثاني

من استعراض الأحداث السابقة في وصف الأزمة بأبعاد مختلفة ، وبرؤى تختلف من مكان لآخر ، ومن فهم مستجدات الأزمة ، وأهم الأسباب التي أدت إلى عرقلة تسويتها بشكل كامل رغم الجهود الكبيرة لمحاولة احتواء الأزمة والحيلولة دون انفلاتها خارج إطارها الحقيقي ، الأمر الذي يجعلها عرضة لتدخلات خارجية مختلفة المصالح ، وأهداف معلنة وغير معلنة ، ونوايا حسنة وأخرى غير حسنة ، وانتقال هذه الأزمة من أطرافها الحقيقيين إلى أطراف وفاعلين جدد ، يتحكمون بمجريات الأمور سواء داخل المنطقة - دارفور - أو حتى على مستوى الدولة - السودان - ككل.

وترى الدراسة أنه يمكن ترتيب الأسباب الرئيسية لأزمة دارفور والحرب الأهلية

كالتالي:

1. النزاع حول الأرض.
2. المسارات والمراحل للرعاة.
3. تعدي الحيوانات على أراضي الغير.
4. عدم الشعور بالأمان.
5. الارتباطات النشادية.
6. الطبقة السياسية الإثنية.
7. ندرة مصادر المياه.
8. تدهور البيئة "التصحّر والجفاف".
9. توسع الزراعة الآلية.
10. توفر الأسلحة الحديثة.
11. الوضعية الهشة للأنظمة السياسية.
12. ضعف المواصلات.
13. التفاوتات الاقتصادية الإقليمية.
14. السياسة القبلية.
15. انتشار النهب المسلح.
16. نظام الدية.
17. انتشار ثقافة العنف.

وبصفة عامة يمكن تناول هذه الأسباب من خلال ثلاثة أنواع:¹⁹⁸

- أ. أسباب جذرية: منها غياب التنمية ، وغياب الديمقراطية.
- ب. أسباب ثانوية: منها التنافس على الموارد الطبيعية كالصراع بين الرعاة وأصحاب
- ت. الحواكير ،(*) وتقويض النسيج الاجتماعي لتحقيق الكسب الحزبي والتمكين ، وتسليح قبائل معينة وتدريبها خارج القوات النظامية ، وتسييس الإدارة الأهلية ، والنهب المسلح والتنافس على السلطة.

ج. عوامل مساعدة: ومنها الجفاف والتصحر ، والصراعات العشوائية ، والهجرة من الأقاليم الأخرى إلى دارفور ، وانتشار السلاح الحديث ، وكثرة الفاقد التربوي نتيجة لتردي التعليم أدى إلى حمل السلاح والقيام بأعمال التمرد ، وانتشار ثقافة العنف ، وتكريس التوجهات العرقية والقبلية والجهوية وتعمقها ، وتقشي وتنامي وجود حركات جديدة للقوى المسلحة في دارفور الكبرى تضم إلى جانب القوات النظامية حركات المعارضة المسلحة والمليشيات المدعومة رسمياً.

وفي الفصل الثالث من الدراسة يتم تناول أزمة دارفور بعد محاولة القوى الخارجية تدويلها والخروج بها من إطارها الضيق إلى الحيز العالمي واشتراك أطراف خارجية في تحديد مسارات تسوية هذه الأزمة أو حتى تفاعلاتها ، وديناميات تطورها.

وسيتم تبيان دور الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى ، والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية في هذه الأزمة والقرارات المتعلقة بالأزمة ومدى الاستفادة الحقيقية من هذه القرارات سواء على الصعيد الإنساني أو السياسي وموقف الحكومة السودانية في التعامل مع هذه القرارات ، وأهم نتائج هذه القرارات والتدويل بصفة عامة على أزمة دارفور وعلى الحكومة السودانية.

¹⁹⁸ - حزب الأمة القومي ، "توصيات ورشة العمل: معا لحل أزمة دارفور في الفترة ما بين 20 - 22 يونيو 2004م" (الخرطوم:

أمانة الدراسات والبحوث بحزب الأمة ، يونيو 2004 ، (www.umma.org/dar/dafutr1.htm) .

(*) **الحاكورة:** تعني رقعة جغرافية معلومة الحدود اعتمدت منذ قديم الزمان بواسطة سلاطين دارفور كدار للقبيلة كدار الهبانية ، ودار الرزيقات ، ودار الزغاوة ، ودار المساليت .. إلخ ، وهذه الحواكير أو ديار القبائل أصبحت جزءاً من الموروث الثقافي في دارفور وصارت حقوقاً مكتسبة وذات أبعاد سياسية ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في التعامل مع قبائل داخل الإقليم. لمزيد من التفاصيل أنظر: د.التجاني مصطفى ، مرجع سابق ، ص 153.

الفصل الثالث

تدويل أزمة دارفور ودور المنظمات الدولية

في تسوية الأزمة

المبحث الأول

تدويل أزمة دارفور وضغوط التدويل

مدخل:

يمكن القول بأن أزمة دارفور هي أزمة داخلية ، وهي أزمة ذات أبعاد اجتماعية اقتصادية بالدرجة الأولى ، وكانت ولتزال بين أبناء الوطن الواحد وهذه الأزمة لا تعبر في الأساس إلا عن خلافات اقتصادية واجتماعية قديمة وبدائية ، ولا يمكن لها في أي حال من الأحوال - دون التغذية الخارجية - أن تكون ذات أبعاد سياسية أو حتى انفصالية ، ولكن ما حدث في هذه الأزمة ، من تهيج إعلامي ، ووضع أدنى التفاصيل تحت المجهر لتكبير أحداث معينة ، وتفسير قضايا معينة بطرق تتسجم والمصالح الخارجية ، جعل من الأزمة ذات طبيعة مختلفة عن أسبابها الحقيقية.

وستحاول الدراسة في هذا المبحث ، قراءة موضوع التدويل والأطراف التي ساهمت في عملية التدويل ، وضغوط هذا التدويل وما يحققه من مصالح للقوى الخارجية المتدخلة في الصراع ، والدوافع الرئيسية للقوى الغربية والولايات المتحدة من محاولة تدويل الأزمة ، ووضعها في حيز دولي مما عقد وزاد من تعقيد إمكانية التوصل لتسوية لهذا الصراع وتوسيع دائرة المصالح أدى إلى استمرار هذا الصراع وتأخر تسويته بالشكل المناسب.

وأيضا تبيان دور أو دوافع الدول ليس فقط للدول المشتركة مباشرة في الصراع وإنما الدول التي تعتبر بشكل أو بآخر غير مشتركة مباشرة في هذا الصراع ومدى ما نتج عن هذا التدخل من مستجدات زادت من أوضاع إقليم دارفور والصراع الدائر فيه صعوبة وأصبح الفاعلين الدوليين هم من يمتلكون مقاليد الأمور ويوجهون الصراع بالشكل الذي يتناسب وأغراضهم ومصالحهم بما يضمن بقاء تلك المصالح والأهداف قابلة للتحقيق.

هناك الكثير من السياسات والمتغيرات العالمية التي تؤثر ، وتنعكس نتائجها على مختلف أوجه الحياة البشرية بكافة مستوياتها (السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية) ، وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي اللاعب الأول في النظام العالمي الجديد اتخذت من الديمقراطية ، وحقوق الإنسان غطاء للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت شرعية الأمم المتحدة ، وذلك من خلال توظيف آليات هذه المنظمة لتحقيق الأهداف المخطط لها ، والتي تساعد على بسط نفوذها ، وهيمنتها على الدول تحت شعار التدخل الإنساني للمجتمع الدولي لحل الأزمات الداخلية في البلدان ، وسوف تتناول الدراسة في هذا المبحث موضوع تدويل أزمة دارفور والأسباب الداخلية والخارجية للتدويل ودوافع الأطراف سواء الداخلية كحركات

التمرد وجماعات المعارضة أو الخارجية القوى الكبرى ، وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية.

تدويل أزمة دارفور:

المقصود بالتدويل:

عرفت موسوعة الأمم المتحدة مصطلح التدويل أنه يستخدم عادة من أجل الحماية المتعددة الأطراف لإقليم من الأرض أو مناطق مائية ويتم بموجب اتفاقيات دولية¹⁹⁹ ، أي أن التدويل يتضمن شيئين مهمين الأول هو التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول المعنية ، والثاني هو فرض نوع من الوصاية أو الحماية على هذه الدول عن طريق شرعية دولية وبموجب معاهدات واتفاقيات خاصة تؤدي في معظم الأحيان للإنقاص من سيادة الدول المعنية أو حتى إرباك سياساتها الداخلية أو الخارجية.

وقد ظهر التدويل في القرنين الثامن عشر ، والتاسع عشر ، وحتى أوائل العشرينات من القرن العشرين لاسيما مع صعود وتيرة حدة الصراعات الدولية بين الشعوب والدول²⁰⁰.

إلا أن ثمة اختلاف بين اتجاهين في تفسير مفهوم التدويل:

- الاتجاه الأول:

أن مفهوم التدويل في موسوعة ويكيبيديا يعني المشاركة لتنفيذ عمل معين ذو نطاق جماعي كما أنه مشاركة الشخصيات الاعتبارية (الدول) في المجتمع الدولي لإنجاز مصالح وطنية أو إقليمية أو دولية²⁰¹.

وأن وضع إقليم أو جزء منه تحت الإشراف الدولي تكون في أغلب الأحيان السيادة العامة في الإقليم لمدوب دولي والسيادة القانونية الداخلية من صلاحيات سكان الإقليم وعليه فإن التدويل

وفق وجهة نظر الاتجاه الأول يتم في حالتين²⁰².

¹⁹⁹ - أبو تقي الشامي ، "تدويل القضايا والأزمات انتحارا وليس حلا" ، في مجلة الوعي ، (لبنان: وزارة الإعلام ، العدد 355 ، أبريل ، 208) ، ص 34.

²⁰⁰ - د.إبراهيم أبو جابر ، "التدويل" ، في جريدة إقرأ ، 2004/8/21م ،

(www.eqraa.com/html/modules.php?name=News&file=artical&sid=304).

²⁰¹ - موسوعة ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، التدويل ، 2008/2/10م

(ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%AF%D9%88%D9%8A%D9%84)

²⁰² - د.إبراهيم أبو جابر ، م.س.ذ.

1. حل وسط للأزمة ما استحال حلها ، وتخضع لظروف معينة.
2. تأمين الحقوق وقد تكون هذه الحقوق دينية أو اقتصادية أو إنسانية ... إلخ.

- الاتجاه الثاني:

ويرى البعض أن التدويل نوع من أنواع الاستعمار²⁰³ لأن الاحتكام إلى القرار الدولي الآن ينصب في مصلحة القطب الأوحده وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تستخدم الأمم المتحدة وأدواتها (مجلس الأمن) كذراع أيمن لها في إصدار القرارات التي تعزز موقفها ، ووفقا للرؤية التي تتبناها يقوم مجلس الأمن بتضخيم بعض القضايا وعدم الالتفات لأخرى وذلك بما يخدم مصالح الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ووفقا لأراء هذا الاتجاه فإن القرار الدولي قد يكون مصيدة لشعوب العالم لان الإدارة الأمريكية تسيطر عليه أكثر من سيطرتها على القرار الأمريكي نفسه²⁰⁴.

لذلك يتضح أن التدخل الأمريكي يخدم وبالدرجة الأولى المصالح الأمريكية وليس أطراف المشكلة فتقوم الدول الكبرى بافتعال الأزمات ، وتبني إصدار القرارات فيتدخل مجلس الأمن بعد احتدام الصراع ، وإزهاق الأرواح ، وتدمير الممتلكات ، وتدفق اللاجئين بالآلاف أو الملايين ، ويقنصر دورها في بعض الأحيان على تعزيز الاحتياجات الأساسية للاجئين دون معالجة الأسباب الأساسية للمشكلة أو جذورها كما هو الحال في كشمير وغزة ودارفور²⁰⁵.

إذ يفسر هذا الاتجاه التدويل بأنه يتم لأحد أمرين:

1. الهيمنة وبسط نفوذ الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.
2. وسيلة مأمونة تحت مظلة الأمم المتحدة تمكن الدول الكبرى من تحقيق مصالحها في الدول المعنية.

²⁰³ - موسوعة وكبيديا الحرة ، م.س.ذ.

²⁰⁴ - د.إبراهيم أبو جابر ، م.س.ذ ، ص 44.

²⁰⁵ - أبو ثقي الشامي ، م.س.ذ ، ص 35.

الدوافع الداخلية لتدويل الأزمة:

تواجه السودان عدة متغيرات أهمها:

أ. المتغير الأول يكمن في الحرب بين الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان ، والتي استمرت قرابة 20 عاما ، وراح ضحيتها الكثير من الشعب السوداني لذا وجب على الحكومة الوصول إلى اتفاق سلام شامل.

ب. هناك تمرد في شرق السودان يصل إلى درجة من الغليان ، ويشرف عليه سياسيون وعناصر من الجيش تم تجريدهم من رتبهم العسكرية وهي تعيش الآن مبعثرة بين البجا ، وحول كسلا.

ج. التمرد في دارفور حيث أصبحت دارفور ذات شهرة بأنها بلاد حرب الأرض المحروقة والكوارث والاعتصاب والدمار واللاجئين.

1. دور الحركة الشعبية في أزمة دارفور:

قد كانت للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب ، وما ترتب عليها من مفاوضات دائمة ومحاولة تدويل أزمة دارفور من جانب الجنوب المتمثل في الحركة الشعبية لتحرير السودان ، أثر كبير في تدويل الأزمة ، ولفهم ذلك يمكن تقسيم دور الحركة قبل وبعد اتفاق السلام كما يلي:

أ. دور الحركة قبل توقيع اتفاق السلام الشامل:

مع بدايات عام (1990) استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن ترى الصورة في دارفور من وجهة نظرها ، وأخذت ترسم استراتيجياتها الجديدة في مواجهة الشمال ، وتمثلت هذه الإستراتيجية في فتح جبهة جديدة في غرب السودان تساعد في الضغط على الحكومة السودانية في جولاتها التفاوضية حتى يتسنى لها الحصول على مطالبها ، وأيضا في محاولة منها لاستنزاف الحكومة السودانية²⁰⁶.

فقامت الحركة بإرسال عدد خمسة آلاف جندي بقيادة يحيى بولاد وعبد العزيز الخلود ، وكانت الخطة الموضوعية وقتها تهدف إلى الوصول إلى جبل مرة ، وذلك للتركز فيه حتى يمكن الربط بينها وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان ولكن

²⁰⁶ - نورا عبد القادر حسن ، "التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان" ، في السياسة الدولية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 153 ، يوليو 2003م) ، ص 267 - 270.

الحكومة استطاعت ردع المتمردين ، وبعدها دعت الحركة القوى المتمردة في دارفور إلى الاعتماد على النفس لأن الحركة لن تقوم بإرسال قوى أخرى إلى دارفور²⁰⁷. وقد اختلفت التوجهات السياسية بالنسبة للحركة الشعبية بين التحالف مع أحمد إبراهيم دريغ رئيس حركة التمرد ، ومجموعته نظرا لأن الحركة كانت ترى أن توجهات دريغ مختلفة مع القوى الشرعية في دارفور ، وقد كانت الحركة ترغب في إيجاد كوادر تدين لها بالولاء ، وهو ما تم لاحقا مع عبد الواحد محمد نور ، ومناوى أوركو ميناوي ، وتم تدريبهم بالتعاون مع أريتريا والمخابرات الغربية ، وقد استطاع عبد الواحد ومناوى أوركو تجنيد (1200) شخصا من أبناء دارفور وتوجهوا إلى دارفور عام (2000م)²⁰⁸.

ومن هنا يمكن القول أن الحركة الشعبية أرادت من تدويل الأزمة في مرحلة ما قبل توقيع اتفاق نيفاشا (يناير 2005م) إلى²⁰⁹:

1. إقامة تحالف مع أبناء الإقليم ، وفتح جبهة في الغرب من أجل أضعاف موقف الحكومة وتوسيع نطاق العمليات العسكرية²¹⁰.
2. ظهور حركات التمرد في الإقليم حركة العدل والمساواة ، وحركة تحرير السودان ساعد الحركة في تهيئة منابر دولية لهذه الحركات لتوصيل أصواتهم للخارج²¹¹.

ب. دور الحركة بعد توقيع اتفاق السلام الشامل (يناير 2005م):

بعد أن استطاعت الحركة الشعبية لتحرير السودان من كسب تنازلات من الحكومة السودانية خلال مفاوضات السلام النهائية ، وذلك بعد أن قامت الحركة بإرسال مندوبيها إلى دول الجوار ، والدول الغربية ، وذلك لعرض أزمة دارفور على

207 - د.عبد القادر إسماعيل ، مشكلة دارفور الأصول التاريخية ، ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي (القاهرة: مطبعة الموجي 2008م) ، ص 320.
208 - المرجع السابق ، ص 320.
209 - اتفاق نيفاشا.

210 - شيماء محيي الدين ، "موقف مجلس الأمن من الصراع في دارفور " ، أفاق أفريقية ، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الرابع العدد 24 ، شتاء 2007م) ص 97.
211 - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

نطاق واسع وهو ما اعتبرته الحكومة السودانية محاولة من الحركة لتدويل الأزمة
212.

وبعد أن كتب للحركة التوفيق في توقيع اتفاق السلام الشامل (يناير 2005م
) أخذت الحركة تحاول لعب دور الوسيط في محاولة منها للمحافظة على ما توصل
إليه الاتفاق مع الحكومة السودانية ، وذلك من خلال إبراز دور الحركة في تسوية
الخلافات بين حركات التمرد والحكومة السودانية²¹³.

2. دور حركات التمرد في تدويل الأزمة:

سعت حركات التمرد إلى المطالبة بحقوق سياسية ، واقتصادية ، وتنموية على غرار
ما حدث مع الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ويبدو أن حركات التمرد اتخذت نفس النهج
الذي انتهجته الحركة الشعبية لتحرير السودان ، والتي حققت منه مطالبها في اقتسام السلطة ،
والثروة مع الحكومة السودانية وكان التدويل هو الحل السحري الذي سيساعدها في الوقوف
ضد الحكومة السودانية من جانب وإضفاء الشرعية السياسية على الممارسات التي تقوم بها
الحركات من جانب آخر ، وذلك من خلال تعظيم الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة السودانية
في الإقليم.

وقد تأثرت حركات التمرد بالحركة الشعبية لتحرير السودان لعدة أسباب:

1. أخذ المشورة من الحركة الشعبية لتحرير السودان في طريقة إدارة مفاوضاتها مع
المؤتمر الوطني.
2. التأكيد على تعاطف الحركة الشعبية مع الحركات المتمردة وإن كان نص الخطاب
يؤكد على استغلالية هذه الحركات.
3. كسب تأييد الحركة الشعبية في مواجهة المؤتمر الوطني وذلك يتضح من خلال
التأكيد على أن الكوارث والدمار الذي سوف يشوب إقليم دارفور سببه المؤتمر
الوطني ولم تستخدم لفظ الحكومة السودانية كما تستعمله في المنابر الأخرى.
4. إيجاد جبهة موحدة جديدة في مواجهة الحكومة السودانية لتضعفها وتجعلها تقدم
تنازلات شبيهة بما قدمته في ملف الجنوب.

212 - محمد الأمين عباس ، "أزمة دارفور بدايتها وتطوراتها" ، في المستقبل العربي (القاهرة: دار المستقبل العربي ، عدد 312 ،

فبراير 2005م) ، ص 83.

213 - عبد القادر إسماعيل ، م.س.د ، ص 321.

الولايات المتحدة الأمريكية وتدويل أزمة دارفور:

تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون السودان:

أخذت الأحداث في دارفور تتصاعد ، بفعل التغطية الإعلامية الواسعة التي حظيت بها من قبل الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية بمختلف توجهاتها ومنطلقاتها ، فقد صارت أحداث دارفور الخبر الرئيسي الذي يتصدر النشرات الإخبارية ، والعناوين الأبرز لكبريات الصحف العالمية ، ولم يتوقع أهالي دارفور على وجه الخصوص أن يتحرك المجتمع الدولي للتعاطي مع هذه الأحداث من دون غيرها بهذه الهمة التي تثير الحيرة والتوجسات حول تطوراتها ومستقبل السودان²¹⁴.

اندلعت أعمال التمرد المسلح والعنف في دارفور ووجدت القوى الغربية خاصة الولايات المتحدة أن الفرصة قد سنحت لها للتدخل في الشأن السوداني لتحقيق عدة أهداف أهمها استغلال إمكانات السودان الاقتصادية الهائلة التي بدأت الحكومة السودانية تستثمرها وتفتح أبواب استثمارها أمام الصين ، وفتح ثغرة جديدة في قلب القارة الأفريقية يكون السودان المعبر الذي تدخل منه إلى باقي دول القارة التي تسعى للسيطرة عليها ، كما أنها سوف تسعى من خلال دورها المنتظر في السودان إلى محاصرة الوطن العربي من العمق الأفريقي حتى تكون عيونها على ما يجري في البحر الأحمر والصومال وجيبوتي وما يعرف بمنطقة القرن الأفريقي إضافة إلى الخليج العربي واليمن والمنطقة الإستراتيجية التي كانت خاضعة للاستعمار الأوروبي من قبل ، والتي هي اليوم من أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم²¹⁵.

أما المجتمع الدولي فقد أقبل وأهم مداخلة العنف الدائر في الإقليم الذي وصف من قبل البعض بالإبادة الجماعية والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان والمسئولية الإنسانية تجاه نازحي ولاجئي ومواطني دارفور ، وهذه من أهم مبررات التدخل الدولي عن كثب لمراقبة ومعاينة الأوضاع من الداخل وإمكانية تنفيذ سياساته وأجندته وإستراتيجيته المحلية والإقليمية والدولية ، وقد دل على ذلك التدخل السريع وقوة الحملة الإعلامية الزيارات المكثفة للمسؤولين الدوليين بصورة لم يسبق لها مثيل مثل زيارة كولن باول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق وكوفي

²¹⁴ - محمد الأمين عباس النحاس ، أزمة دارفور: بدايتها وتطوراتها ، في السودان على مفترق طرق بعد الحرب قبل السلام ،

القاهرة 2005 ، ص 131.

²¹⁵ - سليم الكراري ، المصالح السودانية في السودان ، موقع دارفور نيوز.

عانان الأمين العام السابق للأمم المتحدة وتوني بلير رئيس وزراء بريطانيا الأسبق ، هذا بالإضافة إلى زيارة المسؤولين في اللجان الدولية المختلفة والوجود المكثف للمنظمات التطوعية الأجنبية ، ومع ذلك كله كانت أبرز مظاهر المجتمع الدولي في تعامله مع قضية النازحين هو التعامل معها ببطء وهو صاحب الإمكانيات الضخمة²¹⁶ ولعل ذلك يعود لرغبته في استمرار عمليات وحالات النزوح التي تضمن له الوجود ومزيداً من الوقت لتنفيذ كل مصالح الدول الكبرى ، ومما يدل على ذلك تكثيف وتسليط الدعم الإغاثي والجهود الإنسانية في المعسكرات أكثر من العودة التطوعية للنازحين إضافة إلى انسجام ذلك مع رغبة المعارضة²¹⁷.

إن المدخل العلمي لتحليل السياسة الخارجية لدولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتفسير سلوكها وعلاقاتها الدولية وموقفها من القضايا الكبرى في العالم يبدأ بتحديد المرتكزات الإستراتيجية التي تستند إليها السياسة الأمريكية والتي تمثل القواعد الثابتة التي تؤثر في تشكيل مبادئ وأهداف الدولة ومصالحها الحيوية ، لاسيما بالنسبة لمنطقة مكتظة بالمشاكل والنزاعات والأزمات كإفريقيا²¹⁸.

فالساسة الخارجية للدول العظمى لا تتبع من فراغ كما أنها لا تتغير فجأة من دون مقدمات ولا تتأثر بالعواطف أو العوامل الذاتية أو تبدل أعضاء الهيئة الحاكمة في هذه الدول فهي تخلو من المواقف المتدافعة أو الجامدة أو المترددة ولكنها تتحرك بمرونة محسوبة وتتأثر بعوامل داخلية وخارجية عديدة يشارك في إعدادها المتخصصون في العلوم السياسية والاقتصادية والعسكرية والخبراء المتخصصون بالإضافة إلى رجال السياسة والحكم ، ذلك أن السياسة الخارجية لأي دولة هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها في العالم الخارجي.

والواقع أن مشكلة دارفور ظهرت إعلامياً على المستوى العالمي عندما عقدت ندوة في متحف ذكرى المحرقة اليهودية في واشنطن تحت عنوان الصراع في دارفور ، وقد تولت قيادة هذه الندوة والحملة الإعلامية جبيرة رون وهي أمريكية متخصصة في الشأن السوداني ، وعلى إثر هذه الحملة وما نتج عنها من تنبيه للرأي العام الأمريكي تحركت الولايات المتحدة

216 - المرجع السابق.

217 - المرجع السابق نفسه.

218 - بكر مصباح تنيرة ، تطور الصراع بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 100 ، ديسمبر 1999م ، ص 36.

لإقناع مجلس الأمن بتكوين لجنة تقصي الحقائق ومحاكمة بعض رموز السلطة في السودان ومنع الاسترقاق ، وزاد من أسباب التحمس للقضية وجود التيار المسيحي المتطرف في أجهزة حكم الولايات المتحدة وضغط اللوبي الزنجي على جورج بوش خلال فترة انتخابات الرئاسة الثانية للتحرك لعمل شيء في مواجهة استغلال العرب للأفارقة في دارفور حسب ما نشرته الدعاية الصهيونية ، بالإضافة إلى ضغط اللوبي الصهيوني ذاته ²¹⁹.

ومارست الولايات المتحدة ضغوطا شديدة على الحكومة السودانية لمنع مليشيات الجنجويد من ارتكاب فضائع في دارفور على حد تعبير كوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي وقتها ²²⁰ ، وصعد كوفي عنان الأمين العام السابق للأمم المتحدة من لهجته بعد ذلك ضد الحكومة السودانية وعبر أن ما يحدث في دارفور كارثة إنسانية ساعدت الحكومة السودانية على وقوعها بمساندة مليشيات الجنجويد ²²¹، وشددت الولايات المتحدة من هجومها على حكومة الخرطوم والمليشيات الموالية لها ، وأكدت على أنها ارتكبت مذابح جماعية ضد القبائل الأفريقية.

سعت الولايات المتحدة للتدخل في شؤون دارفور في أول الأمر من خلال مد سكان هذا الإقليم بالمساعدات الغذائية والخدمات الإنسانية رغم أنه كان هناك بعض الصعوبات في دخول الإقليم وتقديم الخدمات فقد بدا واضحا أن السلطات السودانية ترفض تقديم التسهيلات والسيارات اللازمة لنقل المساعدات لأهل دارفور المشردين ²²².

وقد كان للرأي العام الأمريكي أثرا كبيرا في تحرك الولايات المتحدة باتجاه أزمة دارفور وبدأت المنظمات الحكومية والشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ مواقف وتصدر بيانات مناهضة للحكومة السودانية وللقبائل العربية في دارفور ، فأصدرت 35 شخصية كبيرة من قادة الكنائس المسيحية المحافظة بيانا طالبوا فيه الرئيس الأمريكي جورج

219 - زكي البحيري ، مشكلة دارفور الجذور التاريخية ، الأبعاد الاجتماعية ، والتطورات السياسية ، مرجع سابق ، ص 222.

220 - الأهرام ، 29 يونيو 2004م.

221 الأسبوع ، 21 يونيو 2004م.

222 - الأهرام ، 1 يونيو ، 1 أغسطس 2004م.

بوش الابن النظر في إرسال قوات أمريكية إلى السودان ، وتوفير مساعدات إنسانية لأهالي دارفور ووقف عمليات الإبادة العرقية في هذا الإقليم²²³.

وانعكاسا للجو العام الذي تشكل في الولايات المتحدة اجتمع الكونجرس الأمريكي في 22 يوليو 2004م ، واصدر بيانا عبر فيه أن ما يحدث في دارفور يعد إبادة عرقية ، وطالب أعضاء الكونجرس من الإدارة الأمريكية التحرك لاستصدار قرار من مجلس الأمن لتفويض الأمم المتحدة لاستخدام قوة متعددة الجنسيات للتدخل في دارفور من أجل إنقاذ المدنيين هناك²²⁴ ، ومن جانبه أعلن مبعوث الأمم المتحدة في نيروبي أن عمليات الاغتصاب وأعمال العنف ضد المدنيين في دارفور مازلت مستمرة ولم تنته بعد²²⁵ .

وتحرك سكرتير عام الأمم المتحدة كوفي عنان وقام بزيارة دارفور والخرطوم في 29 يونيو 2004م ، وتقابل مع المسؤولين السودانيين ، ووقع على اتفاقية بموجبها أعطيت مهلة 90 يوما لنزع سلاح الميليشيات المقاتلة الموالية للحكومة خاصة جماعة الجنجويد ، وقد عكست كل من زيارة عنان وباول في يونيو 2004م رغبة أجنبية في تدخل قوى متعددة الجنسيات في دارفور ، واقترحت بعض القوى الكبرى أن يكون عددها 25 ألف جندي لوضع حد للمظالم التي يعيشها سكان دارفور من الهجوم والتدمير المتواصل عليهم من القوات الحكومية ومليشيات الجنجويد²²⁶ .

ولقد أعطى الكونجرس الأمريكي لنفسه حق التدخل وإصدار الإدانات في معظم الصراعات الخارجية التي لا تخصه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ، وخص الكونجرس السودان بالذات باهتمامه حيث أصدر من قبل قانون سلام السودان الذي كان سيفا مسلطا على رقبة الحكومة السودانية أثناء مفاوضات جنوب السودان في ماشاكوس ونيفاشا ، وكان ذلك من العوامل التي أدت لعقد اتفاق غير متوازن ملئ بالثغرات والعيوب لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان²²⁷ ، ولعل الكونجرس أراد تكرار نفس الآلية فيما يتصل بدارفور.

223 - الأهرام ، 7 أغسطس 2004.

224 - الأهرام ، 1 أغسطس 2004م.

انظر: هدى البكري ، مجلة السياسة الدولية ، يناير 2005م ، ص 266.

225 - خالد محمد علي ، ما يحدث في دارفور مؤامرة صهيونية على مصر والسودان ، الأسبوع 21 يونيو 2004.

226 - الأهرام ، 6 يوليو 2004م.

227 - هاني رسلان بعنوان دوافع التدخل الأمريكي وكوابحه في دارفور ، الأهرام ، 3 أغسطس 2004م.

ومن جانبها قامت الحكومة السودانية في أوائل 2005م بوقف العمليات المسلحة في دارفور ، كما قامت بعقد محاكمات لعدد من قادة مليشيات الجنجويد ، وحاولت اتخاذ إجراءات إيجابية لتحسين الوضع الإنساني ، إلا أن الكونجرس الأمريكي أصر على اعتبار ما حدث في دارفور إبادة جماعية وعرقية ، وأجرت الولايات المتحدة اتصالات مع عدد من الدول الأوروبية والأجنبية بتأكيداتها على أن الخرطوم لا تحترم تعهداتها بالإسراع بوقف العنف ونزع سلاح جماعات الجنجويد في دارفور ، وقدمت واشنطن مشروع قرار لمجلس الأمن يهدد بفرض عقوبات على حكومة الخرطوم إذا لم تنفذ قرار مجلس الأمن بوقف العنف ومحاكمة الميليشيات المعتدية على قبائل دارفور الأفريقية ، وإنقاذ الموقف الإنساني وتسهيل عمليات الإغاثة الدولية هناك في غضون شهر واحد من صدور قرار مجلس الكونجرس الأمريكي ، وقد صدر بالفعل قرار رقم 1556 من مجلس الأمن بهذه الشروط في 30 يوليو 2004م²²⁸، والواقع أن القرار يفتح الباب لتطبيق المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة التي تفرض العقوبات على السودان.

والجدير بالذكر أن كوفي عنان بعد اتفاه مبدئيا مع حكومة السودان على أن تكون المدة التي تمنح لها لتحسين الأوضاع في دارفور هي 90 يوما ، يخضع للضغط الأمريكي وتنتقل المدة إلى 30 يوما فقط ، وقد كان هذا شرطا محجفا برأي العديد لأنه لا يمكن تنفيذه ، ولما جاء موعد تجديد قرار مجلس الأمن استمع أعضائه لتقرير بان برونك مبعوث الأمم المتحدة للسودان حول دارفور ، والذي أكد فيه أن الحكومة السودانية حققت بعض التقدم على صعيد وقف العنف ، ولكن السفير الأمريكي لدى مجلس الأمن جون دانفورت انتقد تقرير برونك لعدم تأكيده على تورط حكومة السودان في دارفور ، وحاولت الولايات المتحدة طرح مسألة فرض حظر على صادرات البترول السوداني ، إلا أن تلويع الصين باستخدام حق الفيتو ضد هذا القرار جعل الولايات المتحدة تعدل عن تضمين مسألة العقوبات البترولية في قرار مجلس الأمن²²⁹.

وتعتبر السودان وإقليم دارفور جزء لا يتجزأ من سياسة الصين تجاه إفريقيا ، باعتبارها أن السودان هو بلد إفريقي بالدرجة الأولى ، ويتمتع بثروات وموارد كثيرة من ضمنها

²²⁸ - الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 1556 ، جلسة رقم 5015 ، 30 يوليو 2004م ، ص 3.

²²⁹ - الأهرام 9 ، 28 يوليو ، 1 ، 9 أغسطس 2004م.

اكتشاف النفط مؤخرا والانتشار الواسع للشركات الصينية في هذا المجال ، مما أكد على وجود مصالح أقوى وأعظم تأثيرا للصين في المنطقة ، الأمر الذي أوجد معه سياسات وضغوط صينية جديدة إما تجاه أزمة دارفور أو تجاه قضايا إفريقية أخرى.

فالتواجد الصيني في إفريقيا ، وامتلاك الصين حق الفيتو ، ساعد وبشكل واضح على خلق نوع من التوازنات في بعض القضايا المهمة مثل تدخل الولايات المتحدة في بعض بؤر الصراع في إفريقيا - حالة الصومال - أو الأمور المتعلقة بتسوية صراع دائر - حالة إقليم دارفور.

وأعرب الدكتور غازي صلاح الدين الوزير السوداني السابق عن رؤيته في قرار مجلس الأمن بقوله: إن أخطر ما فيه أنه صور الأزمة على أنها بين العرب والأفارقة ، والواقع أن ظاهر القرار الاهتمام بوضع إنساني مرتبط بالحالة المعيشية لسكان إقليم دارفور ، وباطنه استعماري استغلالي مرتبط بمنح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية للتدخل العسكري لتحقيق أهدافها ومصالحها المادية خاصة السيطرة على موارد السودان من الطاقة البترولية واليورانيوم ، وتكرار سيناريو حربها مع العراق²³⁰.

ومن جانبه أوضح وزير الخارجية السوداني أن تقرير نظيره الأمريكي كولن باول حول وجود إبادة جماعية في دارفور غير صحيح وكان باول قد أعلن خلال زيارته لدارفور أن ما وقع فيها من أحداث يصل إلى حد الإبادة الجماعية ، وقال: إن تقرير باول لا تقره المنظمات الدولية والاتحادان الأفريقي والأوروبي ، ونفى أن يكون عدد من قتلوا يبلغ 30 ألف شخص كما تدعي الدوائر السياسية الغربية ، وقال: إن القتلى لا يزيدون عن خمسة آلاف شخص فقط²³¹.

وكرر فعل للتشديد الأمريكي تجاه السودان اتهم الرئيس السوداني عمر البشير في منتدى الحوار في الخرطوم الدول الغربية بالعمل على زعزعة استقرار بلاده ، ووصفها بقوى الشر التي لا تريد الخير والاستقرار في السودان واتهمها بأنها أشعلت نيران الفتنة²³².

230 - زكي البحيري ، مشكلة دارفور الجذور التاريخية ، الأبعاد الاجتماعية ، والتطورات السياسية ، مرجع سابق ، ص 227.

231 - الأهرام 3 ، 12 ، 14 يوليو 2004م.

232 - الأهرام ، 13 أغسطس 2004م.

وفي 8 أكتوبر 2004م وقفت ادرويس رئيسة اللجنة الفرعية للشئون الأفريقية في الكونجرس الأمريكي تتحدث أمام لجنة استماع خاصة حيث قالت: إن هناك دور لشركات مقاولات عسكرية خاصة يمكنها تحقيق الاستقرار في إفريقيا ، وبررت النائبة الجمهورية عن ولاية فلوريدا وجهة نظرها بأن حفظ السلام بالأساليب التقليدية عن طريق الاستعانة بالمنظمات الإقليمية أو الدولية مثل الناتو أو الأمم المتحدة أو الاتحاد الإفريقي أصبح غير مجدي لحماية المدنيين الأبرياء ويمكن تحليل ذلك بأنها في الواقع تهدف إلى إيجاد طريقة جديدة لتبرير التدخل الأمريكي في السودان وفي غيره من البلدان عن طريق تكوين شركات عسكرية (مرتزقة) أمريكية يتم تجنيد جنودها من الأفارقة أو غيرهم تحت قيادة أمريكية ، وهذه الشركات تمولها دول الاتحاد الإفريقي أو غيرها من دول الشرق الأوسط وتساعد في ذلك الولايات المتحدة ، إلا أن وجهة النظر هذه لم تجد من يؤيدها لأن الإتحاد الإفريقي بدأ يلعب دورا أساسيا ومباشرا فعليا في قضية دارفور على المستويين العسكري والتفاوضي²³³.

ومن جانب آخر وافق الكونجرس الأمريكي على تقديم مساعدات مقدارها 93 مليون دولار لحل الأزمة الإنسانية في دارفور ، بحيث يتم صرف 75 مليون منها على قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي وتخصيص 18 مليون دولار الباقية للمساعدات الإنسانية²³⁴ ، وقدمت واشنطن أيضا 200 ألف طن من القمح حسب إعلان الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لكي تلبى حاجة ما يقرب من ثلاثة ملايين من سكان الإقليم النازحين واللاجئين إلى تشاد جنوب دارفور لمدة خمسة أشهر²³⁵.

على الرغم من مستجدات الوضع في دارفور ومحاولة الحكومة السودانية التعاون مع المنظمات الدولية فإن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أصر على توقيع مشروع قانون أصدره مجلس الكونجرس الأمريكي يعرف باسم القانون الشامل للسودان يخول له فرض عقوبات على السودان احتجاجا على أعمال العنف الجارية في دارفور ، ويدعو إلى تجميد أرصدة الحكومة السودانية وأرصدة مسئوليتها وأصول الشركات التابعة لها أو لحزب المؤتمر

²³³ - الأهرام ، 29 نوفمبر 2004م.

²³⁴ - الأهرام ، 22 نوفمبر 2004م.

²³⁵ - الأهرام ، 5 ديسمبر 2004م.

الوطني الحاكم ، ويطالب القانون بالعمل على نشر مزيد من قوات الاتحاد الإفريقي في دارفور²³⁶.

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها من أجل فرض عقوبات دولية على صناعة النفط في عام 2005م دون جدوى نظرا لمصالح الصين وضغوطها باتجاه النفط والمشاريع النفطية السودانية برغم فشلها في كسب التأييد لهذه الخطوة في عام 2004م ، وأكدت الولايات المتحدة بأنها مقتنعة بأن حكومة الخرطوم تمارس عمليات إبادة جماعية في دارفور مما يتضارب مع التقرير الأخير الذي أصدرته الأمم المتحدة ، ثم دعت أخيرا لإنشاء محكمة خاصة لمحاكمة المتهمين في جرائم الحرب في دارفور²³⁷.

وفي أعقاب صدور القرار رقم 1706 الداعي لإرسال قوات دولية لدارفور ، كان الرئيس بوش قد أعلن في 19 سبتمبر 2006م عن دعوته إلى إعطاء الوضع في دارفور مزيدا من الاهتمام الدولي ، حيث تعرض سكان المنطقة المضطربة لعنفا لا يوصف وإبادة جماعية ، وحذر الرئيس بوش أيضا من أن الحكومة السودانية إذا لم تقبل سريعا بنقل عملية السلام التي تقوم بها قوات الاتحاد الإفريقي إلى عملية أوسع تديرها الأمم المتحدة في دارفور فإنه يجب على الأمم المتحدة أن تتصرف لأن أرواح الآلاف ومصادقية الأمم المتحدة في خطر²³⁸.

كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس ، في اجتماع وزاري لمجلس الأمن يوم 22 سبتمبر 2006م لبحث الوضع الأمني المتردي في إقليم دارفور ، والوضع الإنساني فيه أن الوقت يكاد ينفذ بالنسبة لدارفور ، وأن العنف في دارفور لم يتراجع ، بل إنه أصبح أسوأ ، والمجتمع الدولي كان قد وعد بإنهاء الصراع في دارفور ، وتعهد بالمساعدة على تحقيق هذين الهدفين ، وأعلنت رايس أمام مجموعة وزراء الخارجية والمبعوثين الذين يمثلون 27 بلدا ، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ، الذين يحضرون الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن ما يجري في السودان اختبار حقيقي للمجتمع الدولي ، وأنه ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تثبت أنها أهل له

²³⁶ - الأهرام ، 25 ديسمبر 2004م.

²³⁷ - الأهرام ، 3 نوفمبر 2005م.

²³⁸ - خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في افتتاح الجلسة 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة مكتب برنامج الإعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، 2006/9/19م ، (usinfo.state.gov/xarchives/display.html).

وخاصة بأنها القوى الأعظم ، وأشارت رابيس إلى أن الحكومة السودانية قد شنت هجوما عسكريا في دارفور ، وإلى أن الوضع الأمني يزداد ترديا وأشارت إلى أن العنف قد أسفر عن محاصرة آلاف الرجال والنساء والأطفال في المخيمات بدون مواد غذائية وماء ودواء ، لأن العاملين في مجال المساعدات الدولية غير قادرين على الوصول إليهم ، وأعلنت أن دعم الإدارة الأمريكية بالنسبة لهؤلاء الناس وللعديد غيرهم مسألة حياة أو موت ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة ودولا أخرى مانحة زادت مساعداتها ومع ذلك فإن الجهود الإنسانية لن تتجح ما لم يتحقق أمن واستقرار أفضل ، وأعربت رابيس عن اعتقادها بأن المشاركين في الاجتماع سيبدلون أقصى الجهود للضغط على السودان ، وحمله على قبول قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، وأن هناك تدابير أخرى بتصرف المجتمع الدولي إذا لم توافق السودان ²³⁹.

ويلاحظ أن القرار رقم 1706 الداعي لإرسال قوات دولية لإقليم دارفور غرب السودان لم يكن هو القرار الوحيد الذي ناضلت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لإخراجها من طيات مجلس الأمن مما له صلة بإقليم دارفور ، فقد سبق وأصدر مجلس الأمن قراره الذي حمل رقم 1556 في يوم الجمعة 30 يوليو 2004م ، وهدد بفرض عقوبات على السودان في غضون 30 يوما إذا لم ينزع سلاح مليشيات الجنجويد في دارفور ويحاكمها ²⁴⁰ ، ويوم السبت 18 سبتمبر 2004م صدر قرار آخر يحمل رقم 1564 ، ويحذر من أنه سيفرض عقوبات على صناعة النفط في السودان ، في حال لم تنفذ الحكومة السودانية تعهداتها بحماية السكان في دارفور ²⁴¹.

ويعلن الدكتور كمال عبيد أمين العلاقات الخارجية بحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان بقوله: أن الموقف الأمريكي تجاه مشكلة دارفور يهدف إلى تحقيق أغراض الدوائر الرأسمالية الأمريكية ومصالح الصهيونية العالمية وأضاف أن أي حديث عن سعي الولايات المتحدة في موقف غير أخلاقي لا يخول لها محاكمة الدول بحجة انتهاك حقوق الإنسان ، بينما

²³⁹ - كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رابيس في افتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، 22 سبتمبر 2006م.

²⁴⁰ - الأمم المتحدة مجلس الأمن ، قرار رقم 1556 ، 30 يوليو 2004م ، مرجع سابق ، ص 4.

²⁴¹ - الأمم المتحدة مجلس الأمن ، قرار رقم 1564 ، 18 سبتمبر 2004م ، ص 4 - 5.

هي التي أجمت بحق الإنسانية لاحتلالها أفغانستان والعراق ، وهي التي تقف موقف المؤيد والمساند بلا تردد لإسرائيل رغم انتهاكها لجميع الأعراف الإنسانية والقوانين الدولية²⁴².

هناك أكثر من دافع يجعل السودان في مقدمة أجندة كثير من القوى العالمية ، والإقليمية ، ولعل هذه الدوافع هي التي جعلت أزمة دارفور تسير من كونها صراع داخلي إلى أجندة دولية هدفها دفعها إلى حيز التدويل في نفس المنوال الذي سارت عليه أزمة الجنوب²⁴³.
عليه من الممكن فهم الإستراتيجيات الغربية تجاه دارفور على النحو التالي²⁴⁴:

أ. تدخل القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق معينة ومن بينها دارفور والعراق وأفغانستان تحت شعار حقوق الإنسان والديمقراطية ، كمبرر لتحقيق مصالحها الخاصة وبشرعية دولية.

ب. إن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به السودان بوجوده في منطقة القرن الأفريقي ، وتوسطه لمنطقة دول حوض النيل جعله دوما محط للتكالب الغربي ، وخاصة أن الصراع عليه لم يشهد عبر تاريخه معارك استعمارية عسكرية ، وإنما تم حل المشكلات الاستعمارية بين الدول الاستعمارية عبر الضغوط العسكرية ، والمفاوضات.

ج. انفراد الولايات المتحدة بالقيادة الدولية جعل الغرب يستشعر بالخطر على مصالحه لاسيما في ظل تنامي ، وتعاضم دور الولايات المتحدة على الصعيد الدولي ، وهو ما دفع إلى التواجد الأوروبي لمواجهة هذا التعاضم بقيادة فرنسا ، وألمانيا ، ولعل الغزو العراقي هو خير شاهد على صراع المصالح بين الولايات المتحدة والدول الغربية وبالنسبة للسودان فالأمر واضح أكثر وذلك بحكم انفراد الحلف البريطاني الأمريكي في السيطرة على الضغط في الجنوب أو بفعل الإعلان الفرنسي رفع حالة الطوارئ لقواتها في تشاد ويقابلها الإعلان البريطاني الاسترالي باستعداده للتدخل في دارفور أو بحكم النشاط الألماني في أزمة دارفور والتواجد الصيني²⁴⁵.

²⁴² - الأهرام ، 1 أغسطس 2004م.

²⁴³ - هاني رسلان ، "أزمة دارفور بين الأبعاد الداخلية والتصعيد الدولي" ، في د.إجلال رأفت ، هاني رسلان (محرران) أبعاد الصراع في دارفور الأزمة والأفق المستقبلي (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، 2004م) ص 91.

²⁴⁴ - طلعت رميح ، "رؤية إستراتيجية في قضية دارفور" ، في المسلم ، 2004/6/18م ، (almslim.net/node/85433).
²⁴⁵ - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

والأطراف الدولية التي سعت إلى تدويل أزمة دارفور هي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد

الأوروبي والمنظمات الدولية والإقليمية قد حاولت هذه الجهات الضغط على الحكومة السودانية من خلال الآتي²⁴⁶:

1. الطلبات المقدمة من المنظمات الحقوقية إلى الحكومة السودانية للسماح لها بدخول دارفور لتقديم المساعدات الغذائية والصحية للمتضررين.
2. الإدانات التي تقدمت بها منظمة العفو الدولية حول ظاهرة التعذيب المنتشرة في إقليم دارفور.
3. التقارير التي تصدر عن المنظمات الحقوقية مثل أطباء بلا حدود والصليب الأحمر ومجموعة الأزمات الدولية والتي تتحدث عن الانتهاكات التي توجد في الإقليم لحقوق الإنسان.
4. اتهام منظمة هيومان ريتس ووتش حركات التمرد بالتعاون الصديق مع القوات الحكومية وأن الجنويد ينهبون ويغتصبون وغير مسموح لأحد المساس بهم.

الدوافع الأمريكية لتدويل الأزمة:

في استجابة من الدائرة الأمريكية للدعوات التي نادى بها المنظمات الحقوقية وضغوط أعضاء الكونجرس الأمريكي ، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش تعيين مبعوث خاص له في السودان بهدف إيجاد حلول لأعمال العنف في الإقليم وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أكد التزامه بتقديم كل ما في استطاعته لوقف المعاناة الإنسانية التي بلغت مستويات كارثية.²⁴⁷

²⁴⁶ - إجلال رأفت ، "الأزمة في دارفور الأسباب التطورات والنتائج" ، في د.إجلال رأفت ، وهاني رسلان (محرران) ، م.س.ذ ، ص 37.

²⁴⁷ - عادل الدقاقي ، استمرار ضغوط الكونغرس للتدخل في دارفور في تقرير واشنطن ، العدد 77 ، 23 سبتمبر 2006م.

(www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&histring)

وفي (7 يوليو 2004م) قام وزير الخارجية الأمريكي كولن باول بزيارة دارفور ، وحصل على وعد من الرئيس البشير بأن تقوم الحكومة السودانية بنزع سلاح الجنجويد ، وستسمح بالاتصالات الإنسانية كما ستأذن لقوة أفريقية في الانتشار²⁴⁸.

وفي (23 يوليو 2004م) قرر الكونغرس الأمريكي إدانة الحكومة السودانية ، واعتبار أن ما يحدث في الإقليم إبادة جماعية ، وطالب أعضاء إدارة الرئيس جورج بوش العمل السريع على إصدار قرار من مجلس الأمن بتشكيل قوات أممية للتدخل في الإقليم من أجل حماية المدنيين²⁴⁹، وقد شكلت ضغوط سياسية على الرئيس بوش في التعامل مع الأزمة خاصة أنه كان أمام أمرين:

أ. الأول ضغوط الكونغرس.

ب. الثاني الانتخابات الأمريكية.

أ. ضغوط الكونغرس الأمريكي لتدويل الأزمة:

خلال عامي (2005 / 2006) تقدم عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي بعدد (72) مشروع قانون ، ومشاريع قرارات تشير بشكل أو بآخر إلى الوضع في إقليم دارفور ، وضرورة تحرك الولايات المتحدة الأمريكية لوضع حد للمعاناة الإنسانية التي وصفتها الأمم المتحدة بأخطر وضع إنساني ، ومن بين مشاريع القرارات هذه مشروع قرار قام بالتوقيع عليه أكثر من (30) عضوا في مجلس الشيوخ من الحزبين الديمقراطي ، والجمهوري ويدعو بشكل أساسي إلى إقامة منطقة حظر للطيران في إقليم دارفور²⁵⁰.

واستمرت السياسية الأمريكية على هذا المنوال فتم تدشين لجنة خاصة بالسودان داخل الكونغرس الأمريكي في (ديسمبر 2005م) وذلك لدراسة استصدار مشروع قانون لمحاسبة السودان وكان ابرز ما جاء فيه²⁵¹:

1. حرمان السودان من استفادة موازنته العامة من عوائد البترول عن طريق فرض عقوبات على صادرات البترول.

²⁴⁸ - خالد عبد الحميد ، محاولة لفهم سياسة أمريكا في دارفور ، في تقرير واشنطن ، العدد 137 ، 8 ديسمبر 2006.

(www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=833&histring)

²⁴⁹ - محمود أبو العنين ، "الدور الأمريكي في أزمة دارفور" ، آفاق أفريقية ، المجلد الرابع ، العدد 24 شتاء 2007م ، ص 141.

²⁵⁰ - عادل الدقاقي ، م.س.ذ.

²⁵¹ - د.كمال حداد ، "الأبعاد القانونية والدولية لأزمة دارفور" ، في مجلة الدفاع الوطني ، 2007/6/12م ،

(www.lebramy.gov.lb/article.a.p?ln=ar&id=16367)

2. تدخل جوي مباشرا من حلف الناتو في دارفور.
 3. استثناء المناطق المهمشه في السودان وعلى رأسها الجنوب من توقيع العقوبات المقترحة.
- كما تقدم السيناتور الجمهوري ريتشارد لوجر رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ بمشروع قانون خاص بدارفور في (سبتمبر 2006م) ابرز ما جاء فيه²⁵²:
1. تحديد سلطة الحكومة الأمريكية في تزويد قوة الاتحاد الأفريقي في السودان بجميع أشكال الدعم.
 2. فرض عقوبات على من يحددهم الرئيس جورج بوش ، والمتورطين في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في إقليم دارفور.
 3. ضرورة تحرك المجتمع الدولي على الفور لتوفير القوات اللازمة لتطبيق قرار مجلس الأمن (1706) .

وفي (2006/9/21م) من نفس الشهر عقد مؤتمر صحفي ضم خمس أعضاء من مجلس الشيوخ الأمريكي ، اثنان ديمقراطيان وهما راسل فيجولد ، والسيناتور باراك أوباما وثلاثة من الجمهوريين ، وهم السناتور سام براونباك ، والسيناتور مايك دوني ، والسيناتور توم كوبورن وكان الهدف من هذا المؤتمر هو جذب الانتباه إلى الأزمة الإنسانية المتضخمة في دارفور على حد تعبيرهم ، والترويج للموافقة على مشروع يجعل الحكومة السودانية أكثر تحملا لمسئولياتها في الإقليم²⁵³.

وأعلن الأعضاء عن أن مئات الآلاف من سكان إقليم دارفور نادوا بفرض عقوبات على حكومة الرئيس البشير²⁵⁴.

وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها تمهل الحكومة السودانية أياما ، وليس أسابيع لاتخاذ إجراءات حاسمة ، وفاعلة لنزع مليشيات الجنجويد ، وتحسين ظروف اللاجئين

²⁵² - خالد عبد الحميد ، م.س.ذ.

²⁵³ - (www.gloablesecrty.org/millitry/library/news/2006/09/mil-060922-usia01.html) .

²⁵⁴ - نفس المرجع السابق.

والنازحين بشكل يكون واضح قبل أن يتم إصدار قرار من مجلس الأمن حول الأزمة لفرض عقوبات على السودان ، وقد حددت الولايات المتحدة مطالبها في²⁵⁵:

أ. التعاون مع مجلس الأمن وتحسين الأوضاع على الأرض.

ب. إستكمال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

ب. الانتخابات الأمريكية:

تزامنت الانتخابات الأمريكية في (نوفمبر 2004م) بين الرئيس جورج بوش الذي يمثل الحزب الجمهوري ، والسيناتور جون كيري ممثل الحزب الديمقراطي مع تصاعد أزمة دارفور ، والتي انعكست بدورها على سياسة الرئيس بوش في معالجة الأزمة حيث اتخذت الأزمة شكلا تصاعديا بدعوى أن الإقليم يتعرض لإبادة جماعية²⁵⁶.

وقد اتفق كل من جون كيري ، وجورج بوش على أن ما يحدث بدارفور إبادة جماعية كما قال بوش أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على رأس الدول المانحة للمساعدات في دارفور ، كما أشار أنها ستقدم المزيد من المساعدات للإقليم²⁵⁷.

وبعد أن فاز الرئيس جورج بوش بفترة ولاية ثانية أخذ يصدر قوانين ، وعقوبات على السودان إلى جانب الحث الدائم للأمم المتحدة على اتخاذ قرارات ضد السودان حتى بلغت القرارات حتى (ابريل 2009م) (25) قرارا خاصة بدارفور فقط.

ويرى بيتر بيكتولد أستاذ الدراسات الإفريقية في معهد دراسات الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية الأمريكية أن أزمة دارفور واحدة من القضايا التي تشغل الناخب الديمقراطي حيث أن معظم من شاركوا في حملة إنقاذ دارفور من الأمريكيين كانوا ديمقراطيين ، وتكون التحالف من أجل إنقاذ دارفور من (180) منظمة دينية ، حقوقية ، وسياسية بهدف الضغط على الكونغرس للتدخل في حل الأزمة²⁵⁸.

²⁵⁵ - راغب السرجاني ، "موقف الأطراف الفاعلة من أزمة دارفور" ، في مجلة قصة الإسلام ، 2006/12/3م ، ص 2.
(www.islamstory.com/detail.asp?iData=15426&CATEGORIES_ID=6).

²⁵⁶ - هدى البكري ، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور" ، في السياسة الدولية ، العدد 159 ، يناير 2005م ، ص 224.

²⁵⁷ - هيئة الإذاعة البريطانية ، مواجهة بين بوش وكيري حول حرب العراق ودارفور ، 2004/10/1م ،

(www.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_3705000/3705936.html).

²⁵⁸ - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

وقد كانت رؤية هيلاري كلينتون عن الأزمة أنه لا بد على الولايات المتحدة قيادة العمل لإنهاء الإبادة الجماعية في إقليم دارفور سواء كانت عن طريق فرض عقوبات أكثر صرامة على عائدات النفط في السودان والمساعدة في فرض منطقة حظر جوي وبذل المزيد من الجهود الدبلوماسية المؤثرة لتحقيق خريطة طريق لتحقيق السلام".

أما أوباما فكان يرى أن لا بد للولايات المتحدة الأمريكية من الضغط على الصين حتى تستخدم نفوذها في السودان لانتزاع موافقة البشير على الانتشار السريع لقوات حفظ السلام متعددة الجنسيات التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور كما صرح بأن على الإدارة الأمريكية أن تلعب دورا أكبر لتحقيق السلام في الإقليم المذكور.

وبعد أن فاز أوباما بترشيح الحزب الديمقراطي ترشح أمامه على مقعد الرئاسة الأمريكية السيناتور جون ماكين وصرح ماكين "إن التطهير العرقي في دارفور يتطلب قيادة أمريكية ، وإدارتي ستفكر في استخدام كافة عناصر القوة الأمريكية لوقف أعمال التدمير البشرية الشنيعة التي تحدث هناك"²⁵⁹.

وبعد أن تولي أوباما مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أشارت التعيينات الجديدة لفريق الأمن القومي أن إدارته تعارض بقوة الحكومة السودانية لسياساتها في التعامل مع أزمة دارفور²⁶⁰.

فقد اختار الرئيس أوباما هيلاري كلينتون ، لحقيبة وزارة الخارجية ، وموقفها كان واضحا أثناء حملتها الانتخابية حيال أزمة دارفور كما أن اختيار جوزيف بايدن نائبا له ، وقد كان يتولى منصب رئيس لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ سيعزز سياسات الولايات المتحدة الأمريكية المتشددة ضد الحكومة السودانية²⁶¹.

تم تولت سوزان رايس منصب مبعوث الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وهي تعد أشد المعادين لنظام البشير ، وكانت رايس قد أعدت دراسة في (11 أبريل 2007م)

²⁵⁹ - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

²⁶⁰ - المرجع السابق.

²⁶¹ - المرجع نفسه.

بعنوان الإبادة الجماعية في دارفور ، ووضعت عددا من التوصيات تكون منطلق جديد للتعامل مع النظام السوداني وهي²⁶²:

1. اتخاذ الحكومة الأمريكية لخطوات صارمة في التعامل مع الحكومة السودانية ، والسعي الدائم لفرض عقوبات دولية على السودان من خلال مجلس الأمن.
2. ينبغي على الحكومة الأمريكية اعتماد مشروع القرار الذي تقدم به السيناتور جوزيف بايدن ، والذي حظي بتأييد الحزبين الجمهوري والديمقراطي وذلك على وجه السرعة.
3. توفير الأموال اللازمة لتطوير مطار ابشى ، وذلك بالاتفاق مع الحكومة التشادية من أجل دعم عمليات الناتو المحتملة.
4. تسهيل نشر القوات الدولية بين تشاد ودارفور لأغراض إنسانية.
5. حظر سفر الحكومة السودانية وزعماء الجنجويد وعائلاتهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
6. حظر الطيران الجوي فوق دارفور.

كما دعت الولايات المتحدة إلى استخدام الآلة العسكرية مع الاشتراك مع حلفاءها في التعامل مع الحكومة السودانية في حالة عدم الاستجابة خلال (30 يوم) .

وعلى الرغم من الضغط سواء من الكونجرس الأمريكي أو جماعات الضغط إلى جانب الانتخابات الأمريكية التي كانت تلعب دورا هاما في رسم السياسات المستقبلية لمرشحي الرئاسة في التعامل مع القضايا مثل العراق ، وأفغانستان ، ودارفور عليه يمكن القول أن السياسات الخارجية للولايات المتحدة لا تتغير بتغير الإدارة ، وإنما الذي يتغير هو المنهج المتبع لتنفيذ تلك السياسات.

ومن القراءة السابقة يمكن القول أن هناك أهداف معلنة وأخرى غير معلنة للولايات المتحدة من وراء سعيها لتدويل أزمة دارفور.

أ. الأهداف المعلنة:

من الممكن تحديد الأهداف المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية في دارفور وهي:

²⁶² - المرجع السابق نفسه.

1. الترويج للدفاع عن حقوق الإنسان في دارفور وذلك بتسهيل مهمة منظمات الإغاثة الإنسانية في توصيل مساعداتها للإقليم.
 2. مكافحة الإرهاب وخاصة السودان التي كانت الولايات المتحدة تصفها ضمن الدول الراحية للإرهاب.
 3. حث الحكومة السودانية ، تبني التحول الديمقراطي ، وهي المنهج التي تسعى في تطبيقه في الدول الأفريقية ، وخاصة منطقة القرن الأفريقي.
 4. وقف الإبادة في الإقليم.
- ب. الأهداف الغير معلنة:

1. استخدمت سياسات أخلاقية كوسيلة للتدخل مثل حماية الإنسان والقضاء على الإرهاب والمساعدة على التحول الديمقراطي كأسباب مختلفة للتدخل في حرب دارفور ووضعها في الإطار الدولي.
2. استخدمت حرب دارفور كمدخل لفرض العزلة على السودان ومعاقبتها على علاقتها الاقتصادية بالصين وعلاقتها بإيران.
3. السعي إلى تغيير نظام الحكم في السودان وذلك لاقتراجه من الحركات الراديكالية الإسلامية.
4. أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت مخطط للمنطقة الإفريقية يتضمن السيطرة على الموارد الطبيعية وبما في ذلك السيطرة على مصادر النفط ومنعه عن الصين.
5. تقسيم السودان إلى دويلات صغيرة فساعدت على انقسام الجنوب وتدعم متمردي دارفور وتشجعهم على الانفصال.

الدوافع الغربية لتدويل أزمة دارفور:

في ظل الاهتمام الغربي بأزمة دارفور كانت هناك شكوك حول فحوى هذا الاهتمام ، وما وراءه هل هو فعلا بغرض إنساني؟ أم أن هناك أهداف أخرى؟ لاسيما وإن هذه الدول تهمل ملفات أخرى متشابهة ، ومن خلال هذا الجزء تسعى الدراسة إلى التعرف على الدوافع الغربية من تدويل أزمة دارفور.

أولا: دوافع الاتحاد الأوروبي ودوره في الأزمة:

تعاظم الدور الكبير للمنظمات الدولية بدارفور والتي كانت تبدي خلال تقاريرها تخوفا شديدا من تدهور الأوضاع الإنسانية بدارفور وقد كانت هذه المنظمات العالمية تتكون من (43) منظمة عالمية تقريبا إلى جانب (11) منظمة تابعة للأمم المتحدة ومنظماتها وذلك حسب تقديرات (2004)²⁶³.

وقد كان للاتحاد الأوروبي دورا كبيرا في تمويل هذه المنظمات ، وذلك حتى بلغت تلك المساعدات حوالي (300) مليون دولار ، ولكن الحكومة السودانية ترى أن هذه المنظمات لها توجهات في مواجهة كل ما هو عربي مسلم ، ويمكن القول أن دور الاتحاد الأوروبي في تمويل الأزمة قد اخذ العديد من المنحنيات ومنها²⁶⁴:

1. طالب أطراف النزاع في دارفور بالوقف الفوري لإطلاق النار والجلوس على مائدة التفاوض والمساعدة على خلق الاستقرار بالمنطقة عبر محادثات السلام.
2. طالب الحكومة السودانية بالسماح لوكالات الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة بالوصول إلى المناطق المنكوبة كما دعا حركات التمرد بتسهيل ممرات أمنة لتلك الوكالات.
3. أكد الاتحاد الأوروبي في بيان له بعد أن تلقى تقريران من منسق الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي خافير سولانا ، ويان برونك مبعوث الأمم المتحدة لدارفور أنه لا يجب إلقاء كل الأعباء على الحكومة السودانية إنما لابد من الضغط على الجماعات المتمردة بالإقليم ومن يساندها وبحث إمكانية حظر الطيران في الإقليم ولو بصورة مؤقتة لحماية السكان واللاجئين²⁶⁵.
4. طالب الحكومة السودانية بقبول نشر قوات دولية في دارفور تابعة للاتحاد الأفريقي وقد أصدر الاتحاد بيان جاء فيه (حث الحكومة السودانية بشدة على إعلان قبولها غير المشروط لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان على أداء مهمتها بشكل كامل)²⁶⁶.

²⁶³ - زكي البحيري ، مشكلة دارفور الجذور التاريخية – الأبعاد الاجتماعية والتطورات السياسية ، القاهرة: مكتبة مدبولي ، 2006م

ص 243.

²⁶⁴ - صحيفة الصحافة السودانية ، واشنطن تدعو إلى وقف لإطلاق النار في دارفور ، 2008/5/11م

(www.ashafa.info/index.php?type=3&id=2147487074&bk=1).

²⁶⁵ - صحيفة الصحافة السودانية ، الاتحاد الأوروبي يطالب بضغط على المتمردين وحظر طيران مؤقت بدارفور ، 2008/5/16م

(www.ashafa.info/index.php?type=3&id=2147493031)،

²⁶⁶ - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

5. دعم الاتحاد الأوروبي الاتحاد الأفريقي بالإمدادات في مجال النقل اشتملت على التدريب والنقل الجوي لقوات الاتحاد الإفريقي التي تتناوب على دارفور.
6. وبعد اجتماع وزراء الاتحاد الأوروبي في بروكسل في (2004/7/26م) صدر بيان جاء فيه أنه يتعين على الأمم المتحدة إصدار قرار بشأن دارفور خاصة وأنه لا يوجد ما يشير إلى أن الحكومة السودانية اتخذت خطوات حقيقية يمكن إثباتها لنزع سلاح الميليشيات ومن بينها الجنجويد²⁶⁷.
7. نشر قوات عسكرية أوروبية (يوفور) عددها (4000) جندي في منطقة أبشي (شرق تشاد) وهي أكبر عملية ينفذها الاتحاد الأوروبي خارج القارة الأوروبية بدون مساعدة حلف شمال الأطلسي وأوكل قيادة هذه القوات إلى الجنرال الفرنسي جان فليب جاناسيا ومهمتها حماية (500) ألف لاجئ بعضهم من دارفور ومقيمين في شرق تشاد وهو ما أثار مخاوف الحكومة السودانية من المهمة الفعلية لهذه القوات والدافع الرئيسي لذلك²⁶⁸.
8. دعوة النواب الأوروبيون الاتحاد الأوروبي بتاريخ (2008/5/24م) إلى تجميد أرصدة مجموعة من المسؤولين السودانيين لرفضهم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.
9. إصدار مجلس الاتحاد الأوروبي بيان بتاريخ (2008/6/17م) جاء فيه (إن مجلس الاتحاد الأوروبي مستعد لدراسة اتخاذ تدابير ضد المسؤولين عند عدم التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية).
10. أكد الاتحاد الأوروبي أنه سيظل مرتبطاً إيجابياً بمشكلة دارفور والجنوب وأن الاتحاد يؤيد كل ما يحقق تسوية نهائية في دارفور ، حث الحكومة السودانية على ضبط النفس
- مع القرار الذي سيصدر من المحكمة الجنائية الدولية بشأن الرئيس البشير²⁶⁹.
- ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي نظر إلى حرب دارفور بشيء من الحذر دون إهمال مصالحه الخاصة.

267 - صحيفة الصحافة السودانية ، الاتحاد الأوروبي يطالب الحكومة بقبول نشر قوات دولية في دارفور ، 2004/7/26م ، www.ashafa.info/index.php?type=3&id=2147508689&bk=1.

268 - علي عبد العال ، تشاد قاعدة أوروبية للانطلاق نحو إفريقيا ، في شبكة البصرة ، 2008/2/1م.

269 - صحيفة الصحافة السودانية ، الاتحاد الأوروبي يطالب الحكومة بقبول نشر قوات دولية في دارفور ، م.س.ذ.

وفيما يلي سوف نوضح موقف كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والكيان الصهيوني من حرب دارفور كل على حده:

ثانيا: موقف بريطانيا من أزمة دارفور:

تعد بريطانيا من أكثر الدول الغربية انجذابا إلى السودان ، وذلك من منطلق سياستها أثناء الحكم الثنائي على السودان ، والتي قامت على إثارة المشكلات بين شمال السودان وجنوبه ، وبين القبائل الإفريقية والعربية كما أن بريطانيا لا تستطيع حاليا أن تترك الولايات المتحدة الأمريكية منفردة²⁷⁰.

أعلنت بريطانيا تأييدها للقرارات التي من شأنها أن تفرض عقوبات على الحكومة السودانية لأن ذلك يساعد في حل النزاع ، وفي (أكتوبر 2004م) قام توني بلير رئيس الوزراء البريطاني بزيارة إقليم دارفور كما أشرنا ، وخلال الزيارة قدم للحكومة السودانية عدة مطالب يجب على الحكومة تفعيلها ، ومنها²⁷¹:

1. تسهيل عمليات الإغاثة.
 2. الموافقة على توسيع نطاق الاتحاد الإفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار المتفق عليه في انجامينا.
 3. استبدال قوات الجيش بقوات الشرطة في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة بعد عودة اللاجئين ، وقد قبلت الحكومة السودانية بذلك.
- وأعلنت الحكومة البريطانية أن ما يحدث بدارفور أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم ثم أعلن توني بلير انتقاده كل من الحكومة السودانية ، والحركات المتمردة ، وذلك مع تزايد

العمليات العسكرية (في نوفمبر 2004م)²⁷².

فيما رأت جريدة الجارديان أن النفط سيكون القوة الدافعة الرئيسية في أي غزو عسكري للسودان وقالت أن توني بلير يستخدم الضرورة الأخلاقية في كل مرة يشن فيها

²⁷⁰ - د.زكي البحيري ، م.س.ذ ، ص 245.

²⁷¹ - المرجع السابق ، ص 57.

²⁷² - نفس المرجع ، نفس الصفحة.

حرباً²⁷³ وبذلك تكون الجريمة قد ربطت بين الأسباب الأخلاقية والفعل اللا أخلاقي كالحرب كأسباب ووسائل للتدخل في حرب دارفور.

وقد أعلنت بريطانيا وأستراليا استعدادها لإرسال قوات عسكرية إلى إقليم دارفور وذلك لضمان وصول المساعدات الإنسانية للنازحين من الإقليم إلى تشاد وجنوب دارفور وجاء ذلك متزامناً مع ما وصلت إليه الولايات المتحدة من إرسال قوات عسكرية إلى دارفور²⁷⁴.

مما سبق يمكن القول أن دوافع بريطانيا للتدخل في أزمة دارفور ترجع إلى:

1. عدم ترك الولايات المتحدة تتعم بالثروات المتوقعة في الإقليم.
2. أن السودان كانت إحدى مستعمراتها.
3. تعزيز التحالف الأمريكي البريطاني في الحرب على ما يسمى بالإرهاب.
4. تأييدها لكل القرارات التي اتخذها مجلس الأمن لحكومة السودان.

ثالثاً: دوافع فرنسا من التدويل:

أبدت فرنسا اهتماماً بتطورات الوضع في دارفور ، وذلك يرجع إلى²⁷⁵ حماية مصالحها في تشاد حيث أن إقليم دارفور يجاور تشاد وهي الدولة التي يوجد بها لفرنسا قاعدة عسكرية وكانت مستعمرة لها في مرحلة تاريخية سابقة.

والدوافع هي:

1. محاولة إبعاد الولايات المتحدة عن مجالها الحيوي.
2. الحصول على نصيبها من الثروات النفطية المتوقعة من الإقليم.
3. الخوف على استقرار تشاد لاسيما وأنها دولة حليفة لفرنسا.

في سبيل الدوافع السابقة اتخذت فرنسا عدة تدابير منها:

²⁷³ - زكي البحيري ، م.س.ذ ، ص 245.

²⁷⁴ - د.كمال حداد ، م.س.ذ ، ص 5.

²⁷⁵ - محمد قنديل ، "الدور الفرنسي في دارفور" ، آفاق أفريقية ، المجلد الرابع ، العدد 34 شتاء 2007م ، ص 173.

أ. دعت على لسان ميشال بارتين السفير الفرنسي في السودان إلى تسوية النزاع في دارفور عن طريق الاتحاد الأفريقي وحتى تضمن تحييد الجانب الأمريكي الذي إن تدخل في الإقليم زرع نفوذها في كل من تشاد وأفريقيا الوسطى وقد زار ميشال بارتين دارفور والتقى مع مسئولين من الحكومة السودانية وتباحث معهم في الخطوات التي يمكن اتخاذها تجاه اللاجئين وأكد على ضرورة احترام الاتفاقات التي تمت بين الحكومة السودانية والحركات المتمردة²⁷⁶

ب. أكد سفير فرنسا في السودان أن فرنسا تستبعد أي تدخل عسكري في الإقليم ، ورحب باستئناف المحادثات بين متمرد دارفور ، والحكومة السودانية كما برر السفير انتشار (200) جندي من القوات الفرنسية في المنطقة الشرقية لتشاد ، والمتاخمة للحدود في دارفور بدوافع إنسانية²⁷⁷.

ج. خلال القمة الفرنسية الإفريقية الرابعة والعشرين في مايو 2006م في مدينة كان الفرنسية اعتبر الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن التحدي الذي يواجه القارة الأفريقية هي دارفور ، ووجه الدعوة إلى كل من الأطراف المتحاربة ، والحكومة السودانية إلى الاستماع إلى أصوات المجتمع الدولي ، وقبول نشر قوة سلام تضع حد للهجمات²⁷⁸.

كما عقد على هامش القمة قمة مصغرة ضمت كلا من الرئيس السوداني عمر البشير والرئيس التشادي إدريس ديبي ورئيس أفريقيا الوسطى فرانسوا بوزيريه والرئيس المصري حسني مبارك والرئيس الغاني جون كينور واختتمت القمة بتعهد كلا من السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى بعدم السماح للمعارضين باستخدام أراضيها وعدم تزويدهم بالسلاح²⁷⁹.

مما سبق يمكن القول أن الدور الفرنسي في دارفور اتسم بـ:

1. العمل على تسوية مشكلة دارفور عن طريق الاتحاد الإفريقي ، وتشجيع الأطراف المتنازعة على الجلوس على مائدة المفاوضات.

276 - عبد القادر إسماعيل ، م.س.ذ ، ص 374.

277 - محمد قنديل ، م.س.ذ ، ص 174.

278 - ميشال أبو نجم ، "القمة الفرنسية - الأفريقية: دعوات لمساعدة أفريقيا ... وضغوط على السودان لقبول قوات دولية في دارفور" ، في الشرق الأوسط ، 2007/2/16م ،

(www.aawsat.com/details.asp?section=48&article=406642&issueno=10307).

279 - المرجع السابق ، نفس الصفحة.

2. ضرورة احترام التعهدات التي تم التوافق عليها بين الأطراف المتحاربة.
3. حث الحكومة السودانية على نزع سلاح مليشيات الجنجويد.
4. تقديم المتهمين بأعمال العنف إلى المحاكمة واحترام وقف إطلاق النار.
5. العمل على حماية المصالح الفرنسية في تشاد وأفريقيا الوسطى.

رابعاً: دوافع ألمانيا من تدويل أزمة دارفور:

تعتبر الحكومة السودانية ألمانيا ضلعاً في أزمة دارفور حيث أنها تقدم للمتمردين الدعم المعنوي والمادي كما أنها توجه الاتهامات للحكومة السودانية في المحافل الدولية وتعد موافقها هي الأقوى مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الألماني قد نفى أن تكون بلاده لها صلة بتأجيج النزاع في دارفور²⁸⁰.

إلا أن الحكومة السودانية تصر على العلاقة بين ألمانيا والحركات المتمردة ، وقد أشارت إلى ذلك بوضوح ، وقالت أن ألمانيا تقوم بإيواء مسؤولي حركات التمرد ، وتوفير الأموال اللازمة لحركتهم داخل وخارج ألمانيا ، وقد استقبلت وزيرة الخارجية الألمانية كريستينا مولر مجموعة من حركة العدل والمساواة في (مايو 2004م) كما أن الحزب الحاكم استضاف فصيل من حركة تحرير السودان ، وقام بالتسويق لأطروحاته في ندوة برلين (يونيو 2004م) هذا إلى جانب دعم الكنيسة ومراكز البحوث²⁸¹.

وقد صرح جونز نوكا مفوض الحكومة الألمانية لسياسة حقوق الإنسان ، والمساعدات الإنسانية في وزارة الخارجية الألمانية على خلفية صدور قرار من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإرسال بعثة خبراء رفيعة المستوى إلى دارفور في (ديسمبر 2006م) وقال "أود أن أحيي القرار الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإجماع الأصوات بإرسال بعثة إلى دارفور لتقييم الوضع الإنساني هناك ، ولقد كان إجراء هذه الجلسة الطارئة أول نجاح في مواجهة المقاومة العنيدة من قبل بعض الدول التي كانت

²⁸⁰ - عبد النعيم ضيفي عثمان ، دارفور التاريخ والصراع والمستقبل - قصة إقليم دارفور ، (القاهرة: دار الرشاد ، 2007م) ، ص 70.

²⁸¹ - إسماعيل آدم ، "وزير الخارجية السوداني قبيل استقباله نظيره الألماني: لا نصائح من ألمانيا ، كفانا نصائح" ، في الشرق الأوسط ، 2004/7/12م ،

(www.aawsat.com/details.asp?section=48&article=244460&issueno=9358).

تريد أن تحول دون قيام الأمم المتحدة بتقييم هذه الكارثة المتعلقة بحقوق الإنسان" ²⁸² ، وشدد على أنه لابد من قبول الحكومة السودانية بتحديد خطة الرحلة أو الأشخاص الذين سيتحدث معهم الخبراء ، وذلك لدواعي أمنية لأن عملية جمع البيانات في منطقة متزامنة الأطراف ، وغير واضحة المعالم كدارفور هو التحدي الحقيقي ²⁸³ .

وتباعا لتأكيد الموقف الألماني صرحت وزيرة التنمية الألمانية هايديماري فيكتسوريك تسويل في (أغسطس 2007م) أن ألمانيا على استعداد لتوسيع مشاركتها في جهود حفظ السلام بإقليم دارفور وأضافت أن الدعم في مجال النقل الجوي الذي تقدمه القوات المسلحة الألمانية يجب أن يتم توسيعه إذا اقتضت الضرورة ²⁸⁴ .

وكان مجلس الوزراء الألماني وافق على إرسال عدد من قوات الشرطة للمشاركة في مهمة اليوناميد * على أن يشارك معظمهم في مراكز القيادة وفي التدريب كما أن الحكومة الألمانية كانت قد دعمت مركز تدريب كوفي عنان لحفظ السلام المقام باكرا في غانا بمليون يورو ، والذي يتم فيه تدريب العناصر حتى تعزز من قدرة القوات الإفريقية على القيام بمسؤولياتها ، وسيتم تدريب عدد (200) فرد ويتم إرسالهم بعد ذلك إلى قوات اليوناميد بدارفور ²⁸⁵ .

ومن خلال ما سبق يمكن القول إن ألمانيا كانت تسعى هي الأخرى لإيجاد دور لها في دارفور حتى تستطيع الحصول على نصيبها من الثروة النفطية ويتضح ذلك من خلال تصريح وزيرة الخارجية الألمانية في (سبتمبر 2005م) من أن تنفيذ عملية السلام في الجنوب يتطلب في المقام الأول إنشاء لجنة البترول والواضح أن التركيز هنا على البترول مع أن اتفاق السلام شمل بنودا كثيرة وعليه يمكن تلخيص الدور الألماني في الأزمة فيما يلي ²⁸⁶ :

²⁸² - وزارة الخارجية الألمانية ، المركز الألماني للإعلام ، مفوض حقوق الإنسان نوكا يرحب بخطوة إرسال بعثة خبراء تابعة للأمم المتحدة إلى دارفور ،

www.almaniainfo.diplo.de/Vertetung/gaic/ar/04/DL_in_der_welt/04_01_DL_in_inter_Organ_Unterbereich.html) .

²⁸³ - المرجع السابق ، نفس الصفحة .

²⁸⁴ - جريدة الوطن ، ألمانيا مستعدة لتوسيع مشاركتها في دارفور 2007/7/12م ،

(www.alwatan.com/graphics/2007/08Aug/12.8/dailyhtml/politic.html#4) .

* اليوناميد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة .

²⁸⁵ - وزارة الخارجية الألمانية ، المركز الألماني للإعلام ، ألمانيا تدعم تحقيق الأمن في دارفور ، 2008/5/2م .

²⁸⁶ - حيدر إبراهيم علي (محرر) ، التقرير الاستراتيجي السوداني ، 2004 - 2005م (الخرطوم: مركز الدراسات السودانية ،

2005م) ، ص 56 .

1. الضغط على الحكومة السودانية تحت بند إصلاح الأوضاع الأمنية ، والسياسية ، والإنسانية في دارفور.
2. اقترحت نشر قوات حفظ السلام الدولية لتفادي ما أسمته بالكارثة الإنسانية في الإقليم وذلك بعد تقرير برنامج الغذاء العالمي الذي أشار بوجود (1000000) لاجئ بدولة تشاد.
3. أعلنت أن الأزمة تأخذ بعدا عرقيا وجاء ذلك بعد زيارة وزيرة الخارجية الألمانية للسودان في سبتمبر 2005م.
4. نادت بإنشاء هيئة لتقصي الحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور.
5. هددت بفرض عقوبات فردية منها على الحكومة السودانية إذا لزم الأمر.
6. أعلنت مرارا أن موقفها ضد الحكومة السودانية يرجع إلى تردي الأوضاع في إقليم دارفور.

خامسا: دور إسرائيل في تدويل الأزمة:

من الواضح أن دولة الكيان الصهيوني أصبح لها تواجد داخل إفريقيا بشكل بات يندرج بالخطر ، فالتغلغل الصهيوني اخترق العديد من البلدان والدول الإفريقية ، وهذا الاختراق أخذ أشكالا كثيرة: إما أشكالا مباشرة من خلال التعاون الدبلوماسي والعسكري مع بعض الأنظمة ، وإما بشكل غير مباشر بعقد العديد من الصفقات مع بعض الدول والأجهزة والجماعات والمنظمات والأفراد ، وهذه الأخيرة هي الأكثر شيوعا وانتشارا وهي التي يتزايد خطرها يوما بعد يوم.

وإسرائيل في تغلغلها في إفريقيا بوجه عام تحاول أن تربط أيديولوجيا وحركيا بين الصهيونية وحركة الجامعة الإفريقية الزنوجية والتي قادها في منتصف القرن العشرين العديد من المفكرين الأفارقة بأيديولوجيا رافضة للاستعمار والاضطهاد والتمييز العنصري ، كما تحاول إسرائيل أيضا أن تتعامل مع بعض الجماعات الإفريقية المعينة والتي لديها بعض الأزمات والمشاكل سواء كانت في السلطة أو خارج السلطة فتقدم إليها كافة أشكال الدعم اللوجستي وغيره حتى تستطيع أن تلعب الدور المنوط بها لخدمة إسرائيل.

والمتتبع للخطاب الصهيوني داخل إفريقيا يجد أنه يركز على أن هناك أرضية مشتركة تجمع بين إسرائيل والأفارقة ، فكلاهما تدعي تعرضها للاضطهاد والتمييز العنصري ، ومن ثم فهناك توحد في المأساة التي تجمع بينهما ، وبالتالي فإن إسرائيل تدعي أنها تساعد هؤلاء الذين عانوا مأساة مثل اليهود ، ويقول موسى ليشم الذي كان رئيسا للدائرة الإفريقية في الخارجية الإسرائيلية: إن العلاقات القوية التي تطورت بين إسرائيل وأفريقيا إنما تتصل بالروابط التي قامت بين اليهود والأفريقيين فجذور التعاطف تتمثل أساسا في أن المدنية السائدة اعتبرت اليهود والزواج أجناس منحطة على حد سواء ، وأن التجربة التاريخية والنفسية متشابهة بينهما وتمثلت في تجارة الرقيق للأفارقة وذبح اليهود ، وهذا التماثل ليس ذا طبيعة تاريخية أو مجردة فقط لكنه يتأكد من خلال التطلع اليهودي لتجديد وجودهم القومي ، وكذلك من خلال كفاح الأفريقيين للتعبير عن أنفسهم في ظل الاستقلال ، أي من خلال رغبة كل من الشعبين في حفظ قيمه الثقافية وتطورها ، ومع أخذ كل من الحركة الصهيونية وحركة الجامعة الإفريقية إطارهما التنظيمي فقد أطلق على حركة الجامعة الإفريقية اسم الصهيونية السوداء ، وأطلق على أحد زعمائها المهتمين بفكرة عودة الزواج الأمريكيين إلى وطنهم الأصلي أفريقيا وهو ماركوس جارفي أطلق عليه (النبي موسى الأسود)²⁸⁷ .

ولقد لعبت إسرائيل دوراً مبكراً في إفريقيا عندما اقتربت من نكروما ونيريري المناضلان الإفريقيان ، وإسرائيل رأت أنهما يتمتعان بوزن كبير في حركات التحرر الإفريقية التي نشطت في تلك الفترة ، وكانت هذه المحاولة للوقوف في وجه حركات التحرر العربية ولجمها ، ونجحت هذه المحاولة وأفادت الغرب وأفادت إسرائيل كثيرا ، وارتفعت أسهم التعاطي مع الزنوجة وتفعيلها أكثر خدمة للمشاريع الصهيونية والغربية بفعل العلاقة المميزة مع كل من نكروما ونيريري ، ولا يخفى أن هذا أدى إلى رفع رصيد إسرائيل داخل إفريقيا فكانت ليبيريا هي أول دولة إفريقية تعترف بإسرائيل وثالث دولة اعترفت بها على مستوى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي عام 1948م ، ومعروف أن نكروما هو أول من بعث عددا من وزرائه إلى إسرائيل حيث عقدت الاتفاقيات والعقود.

ثم استمر التواجد الإسرائيلي بشكل أكثر تكثيفا وأكثر تأثيرا ، الأمر الذي دفع أكثر من مئة من نواب البرلمان النيجيري عام 1982م بتقديم مذكرة يطالبون فيها الدول الإفريقية

²⁸⁷ - إبراهيم نصر الدين رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ، الملف الدوري ، ص

وعلى رأسها نيجيريا بإعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية مع إسرائيل ، ويجب أن يكون واضحا أن مصالح أفريقيا السوداء ليست هي نفس مصالح العرب ، ويجب ألا يعزلوا إسرائيل التي كانت ضحية القوى الاستعمارية والامبريالية والتميز العنصري ، وهربت من التصفية الدموية في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية²⁸⁸.

لقد نجحت إسرائيل في اختراق بعض القبائل والجماعات مثل الدينكا من خلال الربط بين الفكر الصهيوني وتقاليد تلك الجماعات ، ومعروف أن قبائل الدينكا منتشرة في جنوب السودان وتكاد تزيد على خمسة ملايين نسمة ، وقد نجحت إسرائيل في إدخال الكراهية للعرب والإسلام ، ولعبت كثيرا على وتر العرب والأفارقة لتخلق حزاما عازلا بين الطرفين لإعاقة السودان عن أداء دوره العربي والإسلامي ، وكذلك لضرب الاستقرار والتنمية من خلال خلق مشاكل إثنية ودينية وثقافية ، ولم تقف إسرائيل عند حدود الدينكا أو السودان إنما اتجهت إلى أثيوبيا حيث كان لها تأثير شديد على جماعة الأمهرا الحاكمة في ظل هيبلا سلاسي أو منجستو دعما لسيطرة هذه الجماعة على غيرها من الجماعات - ومعظمها إسلامية - وتعزيزا لتواجد إسرائيل في منطقة حوض النيل وفي مدخل البحر الأحمر ، وقد استغلت إسرائيل في ذلك البعد الإيديولوجي لتقوية صلاتها بجماعة الأمهرا ، ذلك أن هذه الجماعة لديها مزاعم بالانتماء إلى "الأسرة السليمانية" ، وقادتها يطلقون على أنفسهم اسم "رعماء إسرائيل" ثم إن الكنيسة الأرثوذكسية الأثيوبية قد ظلت تقوم بدور مهم في تعزيز الهيكل الاجتماعي القائم فهي لم تسهم فقط في تعزيز سلطة الأمهرا وإضفاء الشرعية عليها ولكنها كانت أيضا مصدر لتماسك ووحدة شعب الأمهرا خاصة عندما ركزت في دعايتها على أن شعب الأمهرا هو "شعب الله المختار"²⁸⁹ كما يدعي الشعب اليهودي وبذلك يكون البعد الديني والنفسي للجماعة متشابه.

وفي نيجيريا قامت إسرائيل بمساعدة جماعة الايبو التي تقطن في الإقليم الشرقي نيجيريا (سابقا) لمواجهة الإقليم الشمالي (سابقا) المسيطر على السلطة المركزية - يضم أغلبية مسلمة - حتى وصل الأمر إلى حد إعلان استقلال الإقليم الشرقي تحت اسم جمهورية بيافرا عام 1967م والتي اعترفت بها إسرائيل تحت دعوى أن الايبو يشكلون قومية متميزة ، وزادت على ذلك بأن أعلنت أجهزة دعايتها الايبو هم يهود أفريقيا²⁹⁰.

288 - المصدر السابق.

289 - المصدر السابق.

290 - المصدر السابق نفسه.

أما في جنوب أفريقيا فإن عملية الربط الأيديولوجي بين الصهيونية والقومية الأفريكانية البيضاء أتت أكلها في تعزيز الروابط بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ، وذلك أن البيض (البوير - الأفريكانية حاليا) الذين اعتبروا أنفسهم أبناء الله ، بعد أن تمكنوا من الهجرة من مستعمرة الرأس في عام 1836م هربا من الحكم البريطاني قد عقدوا مقارنة بين خروجهم هذا وخروج بني إسرائيل من مصر ، ومثلما أن اليهود خرجوا بقيادة موسى عليه السلام هربا من فرعون ، فإنهم خرجوا من مستعمرة الرأس بقيادة بيتر إلى ناتال والسنغال هربا من بريطانيا ، وهكذا صارت بريطانيا في نظرهم فرعون ، وصارت بلاد المهجر أرض ميعاد وصاروا هم أنفسهم "شعبا مختارا " .

ومن النماذج السابقة نرى شكلا مرتبطا من الأفعال التي تقوم بها إسرائيل وتهدف من وراءها إلى تعزيز مصالحها وتكريس التفرقة العنصرية بشكل غير مباشر وذلك باستخدام فكرة الشعب المختار وربط الشعوب المضطهدة نفسيا بمعاناة اليهود وبذلك تشعر الجماعات بحالات التماثل وتتعاطف مع إسرائيل وتقدم لها الخدمات .

وقد كانت أكبر عملية استخدمتها إسرائيل ضد السودان على وجه التحديد هي استخدام جون جارنج ، الرجل الذي تم تدريبه في إسرائيل و أكثر الأسلحة التي تتدفق عليه كانت تأتيه من إسرائيل ، حيث بدأت حركة التمرد في عام 1983م على حكومة الخرطوم ، بدعم صهيوني عن طريق إثيوبيا سواء بال سلاح أو وضع محطة إذاعة تحت تصرفه وزودته (إسرائيل) بأسلحة متقدمة ودربت عشرة من طياريه على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب ، ووفرت له صورا عن مواقع القوات الحكومية التقطتها أقمارها الصناعية ، وأوفدت إسرائيل بعض خبرائها لوضع الخطط والقتال إلى جانب الانفصاليين ، وقد قتل منهم خمسة ضباط صهاينة في معارك دارت في نهاية عام 1988م كان بينهم اثنان من ضباط الموساد ، وثبت أن الضباط (الإسرائيليين) اشتركوا في العمليات التي أدت إلى احتلال بعض مدن الجنوب في عام 1990م وهذه المدن ثلاث هي: مامبيو واندارا وطبوه ²⁹¹ .

وبمجرد ظهور النفط في الجنوب أوفدت (إسرائيل) في النصف الأول من الثمانينيات واحدا من أكبر خبرائها ، هو البروفسور إيلياهو لونسكي لدراسة احتمالاته التي قدرها بسبعة

²⁹¹ - المرجع السابق .

مليارات برميل نتيجة لذلك شرع الجنوبيون في المطالبة بحصتهم من هذه الثروة وساعدتهم في ذلك إسرائيل.

ومعروف أن دولة الكيان الصهيوني تعاني أزمة مياه فهي ترى أن حل مشاكلها يكون على حساب العرب وحرب 1967م قد وفرت للكيان الصهيوني 500 مليون متر مكعب من حوض الأردن ، واقتحام لبنان جعلها تسيطر على 800 مليون من نهر اللباني ، فهناك علاقة بين المياه والإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية وعمليات الاحتلال المتوالية والتي تستهدف الأراضي العربية حيث تطمع في استغلال كافة الوسائل سواء بالتهديد أو باستعمال القوة أو بإغراء بعض الدول الأفريقية المتاخمة لحوض نهر النيل للحصول على احتياجاتها من المياه ، ومن المتوقع أن يكون تكالبها على مياه نهر النيل سببا لإشعال صراعات مسلحة جديدة في المنطقة²⁹².

ويعتبر الضغط الذي تمارسه (إسرائيل) على بعض الدول الإفريقية بحوض وادي النيل شكلا جديدا للتهديدات الإقليمية والتي تتجاوز الحرب الباردة لأنها تنذر بأخطار الصدام المسلح في الوقت الذي يتم فيه انحسار الدور والرؤية بالمواضع التي تمس أمن الأقطار الذي قاد إلى الاستعانة بالقوات الأجنبية لمواجهة التهديدات على الأمن القومي لهذه الأقطار حيث ازدادت الصراعات العربية الإفريقية اشتعالا بفعل هذه التدخلات²⁹³.

خلاصة:

يمكن القول أن خروج أزمة دارفور من إطارها المحلي إلى إطار الاهتمام الدولي للأسباب سالفة الذكر أو لغير ذلك ، ما هو إلا تعبير عن مصالح وأهداف الدول الخارجية والتي تحكمت وبشكل كبير في مجريات الأمور في هذه الأزمة ، ووجهتها نحو خدمة أغراضها ومصالحها الخاصة ، إن الخروج بقاعدة عامة مفادها سيطرة الدول الكبرى على الأحداث في أزمة دارفور ، وتفكيك واختلاف وجهات النظر بالنسبة للأطراف المتنازعة ، أمر يحتاج لتدخلات خارجية بنفس حجم قوة التدخلات السابقة التي ساهمت في تأجيج أو تصعيد الأزمة.

292 - محمود عابدين ، العلاقات المصرية السودانية ، القاهرة 2005م ، ص 311.

293 - المرجع السابق.

لذلك سوف يتم في المبحث الثاني من هذا الفصل التطرق لدور الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن التابع له ، في محاولة الوصول لتسوية عادلة وهادفة للأزمة ومحاولة التدخل للمحافظة على أرواح المدنيين أولا ولإنهاء الأزمة في إقليم دارفور ثانيا ، رغم الصعوبات التي واجهت الاتحاد الإفريقي على طريق تنفيذ هذه الأهداف إلا أنه يمكن القول أن الاتحاد قام بالدور الحقيقي في الأزمة ووفقا للإمكانيات المتاحة له.

المبحث الثاني
دور الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي
في أزمة دارفور

مدخل:

يعتبر الاتحاد الإفريقي كهيئة دولية أفريقية ، له الأثر الأكبر في أزمة دارفور ، سواء من حيث الاجتماعات والقرارات المتخذة على المستوى الإفريقي أو على المستوى الدولي ، أو حتى من حيث التدخلات المباشرة للمحافظة على السلم والأمن والاستقرار في المنطقة ، عن طريق الجهاز الأمني التابع للاتحاد الإفريقي "مجلس السلم والأمن الإفريقي".

وستتناول الدراسة في هذا المبحث جهود الاتحاد الإفريقي سواء دبلوماسيا أو على مستوى بعثة الاتحاد الإفريقي "أميس" والصعوبات التي واجهت هذه البعثة أثناء تنفيذها لعملها ، وأيضا دور جامعة الدول العربية في هذه الأزمة ، وتحول القوات التابعة للاتحاد الإفريقي إلى قوات مشتركة مع قوات الأمم المتحدة نظرا لعدة أسباب ساهمت في ضعف بعثة الاتحاد الإفريقي سوف تتطرق الدراسة للحديث عنها بالتفصيل ، وتحول بعثة الاتحاد الإفريقي إلى البعثة المشتركة بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ، وأسباب هذا التحول المباشرة وغير مباشرة ، والدور الحقيقي الذي تلعبه البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي "الهجين" وعلاقة القرارات التابعة للأمم المتحدة بهذه البعثة ومدى الدعم المادي واللوجستي لإنجاح مهام هذه البعثة والوصول لتسوية جادة ، وسلام دائم في منطقة دارفور.

دور الاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن الإفريقي في النزاع في إقليم دارفور:

علي الرغم من انعقاد ثمانية اجتماعات لمجلس السلم والأمن الأمن الإفريقي منذ دخوله حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003م وحتى 25 مايو 2004م إلا أن البداية الفعلية للعملية تعتبر بدءاً من يوم 25 مايو 2004م - يوافق الاحتفال بيوم أفريقيا - حيث رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد اجتمعوا استثنائياً في مقره بأديس أبابا تمت خلاله مراسم إنشاء المجلس تحت شعار "السلم والأمن شرطان أساسيين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" 294

وتجدر الإشارة إلى أن الصراعات الأفريقية المحلية وكما أسلفنا ترجع جذورها بالأساس إلى التقسيم الاستعماري أثناء مؤتمر برلين 1884 - 1885م الذي تجاهل تماماً طبيعة وجغرافية القارة والجماعات والممالك التي كانت قائمة قبل الحقبة الاستعمارية.

وترجع أهمية دراسة دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية النزاع في دارفور إلى كون هذا الدور هو المحك الحقيقي الذي يوضح الجدوى من إنشاء المجلس كإطار للأمن الجماعي الإفريقي ، ومدى قدرته على تسوية الصراعات داخل هذا الإطار.

عملية بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان (أميس):

بدأت بعثة الاتحاد الإفريقي عملها في السودان بإنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية ونشر المراقبين في 28 مايو 2004، ودعم قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي إنشاء لجنة وقف إطلاق النار في ولاية الفاشر شمال دارفور ، وقد بدأت بعثة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقي التي نشرت في يونيو 2004 م وضمت 60 ضابطاً تولت حمايتهم فيما بعد قوة قوامها 350 جندياً ينتمون بمعظمهم إلى نيجيريا ورواندا²⁹⁵، وبدأت بمراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار ، وفي البداية اقتصرت صلاحيات مراقبي وقف إطلاق النار التابعين للاتحاد الإفريقي على الإبلاغ عن انتهاكات اتفاقية وقف إطلاق النار الإنساني الموقعة في 8 أبريل 2004م والتي تتضمن الالتزام بعدم مهاجمة المدنيين، والتي وقعتها الحكومة السودانية وجيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في انجamina بنتشاد ، وبعد

294 - محمد عاشور ، د. أحمد علي سالم (محرران) ، دليل المنظمات الأفريقية الدولية ، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ومشروع دعم التكامل الإفريقي ، 2006) ، ص 32.

295 - انظر :د. حسن أبو طالب ، قضايا عربية ساخنة، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة 2005م، ص260.

قبول الحكومة السودانية بالقوة التابعة للاتحاد الإفريقي صرحت بوضوح تام أنها تعتبر أن قوة بعثة الاتحاد الإفريقي لا تملك صلاحيات لحماية المدنيين ،وبدأت فكرة تحويل بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور من مراقبة وقف إطلاق النار إلى حفظ السلام والحماية من خلال طلب مجلس السلم والأمن الإفريقي من رئيس بعثة الاتحاد الإفريقي من إعداد خطة شاملة لإمكانية تعزيز ولاية وحجم بعثة الاتحاد الإفريقي وتحويلها بالكامل إلى بعثة لحفظ السلام²⁹⁶.

وعقب اجتماع لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي في 20 أكتوبر 2004 أعلن الاتحاد الإفريقي أنه سيزيد عدد قواته في دارفور إلى 3320 عنصراً ، وجرى توسيع صلاحيات القوة الموسعة لتشمل مراقبة توفير الأمن للأشخاص المهجرين داخلياً وفي محيط مخيمات الأشخاص المهجرين داخلياً والتحقق من توفير الأمن لهم ، وتأمين وجود عسكري ظاهر للعيان عبر تسيير دوريات لردع الجماعات المسلحة غير المنضبطة عن ارتكاب أعمال عدائية ضد السكان، ومراقبة الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية لنزع سلاح الميليشيات الخاضعة لسيطرتها والتحقق من بذل هذه الجهود ، ومراقبة ورصد أداء الشرطة المحلية لمهامها بفاعلية ورفع تقارير حول ذلك ، كما تتضمن صلاحيات القوة حماية المدنيين في بعض الظروف، أي ستحمى المدنيين الذين تصادفهم والذي يحرق بهم خطر وشيك في جوارها مباشرة ضمن الإمكانيات والقدرات المتاحة وقد واجهت بعثة الاتحاد الإفريقي مشاكل عدة أهمها ماطلة الحكومة السودانية لتنفيذ أي سياسات عملية تساعد أعضاء البعثة في أداء عملهم ورغم أن الأمم المتحدة قدمت المساندة الخفيفة معظمها معدات وحزمة المساندة الثقيلة معظمها أفراد لتعزيز بعثة الاتحاد الإفريقي، وقد تأخر تسلمها لمدة طويلة بسبب ماطلة الحكومة السودانية وغياب الدعم من الأعضاء في الأمم المتحدة ، فمثلاً طلبت بعثة الاتحاد الإفريقي تزويدها بـ 35 ناقلة جند مدرعة ولكن الدول الأعضاء لم تزودها بها، ولم يوافق السودان على حزمة المساندة الخفيفة التي طرحت في أغسطس 2006م إلا في نوفمبر 2006م وتأخر تنفيذها ، ووافق السودان على حزمة المساندة الثقيلة في أبريل 2007م ، ولم تصل إلى دارفور العناصر الأولى وهي وحدة هندسة صينية إلا في أكتوبر 2007م أي بعد مضي سنة تقريباً على إعدادها للمرة الأولى²⁹⁷.

296 - الاتحاد الإفريقي، قرار مجلس السلم والأمن الإفريقي في دورته 13 .
297 - جان ماري غوييهين ،مساعد الأمين العام لشؤون حفظ السلام ، الإمكانيات اللازمة على أرض الواقع إذا لم نتمتع بتلك القدرات ، فلن نستطيع البعثة تلبية الآمال الكبيرة التي علقنا عليها بعثة الاتحاد الإفريقي ،8 أكتوبر 2007م.

وقد تم إرسال قوات الاتحاد الإفريقي رغم محدودية إمكانياتها ، وبالرغم من أن وجود بعثة الاتحاد الإفريقي في البداية كان مهماً في توفير بعض الحماية للمدنيين في دارفور، إلا أنه لعدم توفر الأفراد أو الإمكانيات اللازمة لحماية سكان دارفور ، أحياناً لم تتمكن حتى من حماية نفسها، وعندما تعرضت قاعدة بعثة الاتحاد الإفريقي في هاسكانييتا للهجوم في 29 سبتمبر 2007م لقي 10 جنود من قوات حفظ السلام مصرعهم ، وأصيب 11 بجروح خطيرة وأكثر من 50 جندياً لاذوا بالفرار وظل واحد منهم في عداد المفقودين ، وتعرضت القاعدة للتخريب والنهب، ويعتقد أن المغيرين كانوا ينتمون إلى فصائل تابعة لجماعات المعارضة المسلحة تعتبر أن بعثة الاتحاد الإفريقي تقف في صف الحكومة السودانية ، وبدون وجود مروحيات عسكرية تحت تصرفها، لم تستطع القوات الموجودة في مقر قيادة بعثة الاتحاد الإفريقي في الفاشر أن تهب لنجدة قاعدة هاسكانييتا ، واضطرت لطلب المساعدة من الحكومة السودانية ، أحد أطراف النزاع²⁹⁸.

عملت بعثة الاتحاد الإفريقي بكل طاقتها ، ورفع أفراد بعثة الاتحاد الإفريقي العشرة الذين قتلوا في هاسكانييتا مجموع عدد قتلاها منذ العام 2004م عند إنشاء القوة إلى 28 فرداً، وبرغم أن لديها قواعد في بعض البلدات إلا أن القرب من قاعدة بعثة الاتحاد الإفريقي لا يحمي المدنيين بالضرورة من الهجمات، ففي 8 أكتوبر 2007م كانت بلدة مهاجرية مسرحاً للقتال الذي دار بين الحكومة وميليشيا الجنجويد والقوات التابعة لميني ميناوي المنشق عن جيش تحرير السودان والذي وقع على اتفاق السلام مع الحكومة، وقتل 60 شخصاً على الأقل معظمهم من المدنيين، وخلال الهجوم حامت طائرة تابعة للحكومة السودانية ، لكنها مطلية باللون الأبيض الخاص بالأمم المتحدة حول البلدة ، ويمنع على الحكومة السودانية القيام برحلات جوية هجومية فوق دارفور وفقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 1591، وقد لجأت سابقاً إلى خدعة طلاء طائراتها المستخدمة في القصف باللون الأبيض ، وقدمت بعثة الاتحاد الإفريقي ملاذاً لمئات الأشخاص الذين فروا إلى قاعدتها لكنها لم تقدم الحماية لسكان البلدة²⁹⁹.

والغارات التي شنت على هاسكانييتا ومهاجرية هي مجرد مؤشر على عجز بعثة الاتحاد الإفريقي عن حماية المدنيين، وفي هاسكانييتا كانت بعثة الاتحاد الإفريقي محاصرة

²⁹⁸ - جان ماري غوييهين ، مساعد الأمن العام لشؤون حفظ السلام ، مرجع سابق 8 أكتوبر 2007م.

²⁹⁹ - نفس المرجع.

فعلياً في قاعدتها لمدة شهرين قبل الهجوم، حيث أمرتها مختلف جماعات المعارضة المسلحة بعدم المغامرة بالخروج، ولم يكن هذا الأمر استثنائياً ففي جميع أنحاء دارفور تفتقر قوات بعثة الاتحاد الإفريقي للإمكانيات بحيث لاتجازف بتسيير دوريات ، وبدون التمتع بالقدرة على القيام بدوريات ليس هناك إمكانية لحماية المدنيين وكسب ثقتهم.

أسباب ضعف بعثة الاتحاد الإفريقي:

نقاط ضعف بعثة الاتحاد الإفريقي قابلة للتصحيح لكنها لم تصحح، وتعاني بعثة الاتحاد الإفريقي من الضعف بسبب العقبات التي تضعها الحكومة السودانية في وجه عملياتها، فضلاً عن الموارد غير الكافية التي يقدمها المجتمع الدولي لها ،وتتعرض بشكل متزايد للهجمات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة المنتشرة في دارفور ،وقد باتت تقريباً كل طرق دارفور غير آمنة حيث يشن الجنجويد أو جماعات المعارضة المسلحة أو الميليشيات الموالية للحكومة أو اللصوص المسلحون هجمات على قوافل البعثة وينهبون الأسلحة والعربات،وتشكل عدواً بالنسبة لبعض فصائل المعارضة ، وتعتبر مقربة من الحكومة أكثر مما يجب. ويمكن إيجاز أسباب الضعف كالتالي:

أولاً: قلة عدد الجنود :

في نهاية سبتمبر 2007م لم يكن لدى بعثة الاتحاد الإفريقي إلا 5454 عنصر برغم أنه من المفترض أن يكون لديها 6171 عنصر، وبوجود ما يزيد على مليوني شخص مهجرين داخلياً ومليونين آخرين تضرروا من النزاع في خطر بدأ واضحاً منذ البداية أن بعثة الاتحاد الإفريقي تفتقر إلى العدد الكافي من الأفراد لحماية المدنيين في دارفور، وإضافة إلى ذلك تفتقر القوة إلى الأفراد المدنيين ، وبخاصة العنصر المختص بالشؤون المدنية للحفاظ على علاقات قوية مع المجتمع المدني والعدد الكافي من الموظفين السياسيين ومراقبي حقوق الإنسان.

ثانياً: الافتقار إلى وسائل النقل:

لم تستطع بعثة الاتحاد الإفريقي "أميس" التحرك بسرعة لحماية المدنيين أو الوحدات التابعة لها، ولديها بعض ناقلات جند مدرعة قدمتها كندا وجرى تأخير إخراجها من بور

سودان لمدة ستة أشهر في العام 2005م قبل السماح لها بالدخول إلى دارفور، وليس لديها مروحيات عسكرية تساعدها في مهامها.

ثالثاً: الإفتقار إلى حرية التنقل:

تواجه بعثة الاتحاد الإفريقي عقبات كثيرة في وجه حركتها، وتحتاج إلى إذن في كل مرة ، وغالباً ما يتم تأخير الدوريات أو وقفها لأنه يقال لها أن الطرقات غير آمنة، وغالباً ما تنتظر الدوريات لساعات على الطرق، ويحدث تأخير في إصدار التأشيرات لعناصر بعثة الاتحاد الإفريقي وتأخير في منح التصاريح لهم للانتقال إلى دارفور، وفي بعض المناطق فرضت الحكومة حظر تجول على عناصر بعثة الاتحاد الإفريقي طالبة منهم العودة إلى قاعدتهم ،حتى إنها تلقي القبض على أولئك الذين لا يفعلون ذلك، كذلك فرضت جماعات المعارضة المسلحة قيوداً عليها، فمثلاً منعت قوات بعثة الاتحاد الإفريقي من مغادرة قواعدهم في جريدة في فبراير 2006م وفي هاسكانييتا في يوليو 2007م³⁰⁰.

رابعاً: الإفتقار إلى الأسلحة :

مع انتشار الأسلحة داخل دارفور فإن جماعات المعارضة المسلحة والجنجويد تملك عدداً أكبر من الأسلحة من بعثة الاتحاد الإفريقي التي زود عناصرها بسلاح رشاش فقط.

خامساً: عدم القيام بأعمال الدورية :

حققت بعثة الاتحاد الإفريقي أكبر نجاح لها عندما كانت تقوم بدوريات مستمرة، ومن ضمنها دوريات لحماية جالبي الحطب، وعندما لا يتم تسيير مثل هذه الدوريات الوقائية يزيد احتمال تعرض المهجرين داخلياً للهجمات، والعديد من المهجرين داخلياً لا يمكنهم حتى في المخيمات بل في مناطق ريفية نائية، وحتى مخيمات المهجرين داخلياً باتت مناطق محظورة عليها وأصبحت دورياتها نادرة جداً، وأحياناً لا تسجل في دارفور بأكملها أكثر من دورية واحدة في اليوم، وهذه الدورية قد تكون مجرد زيارة إلى السوق لشراء الطعام ، وبعدها تم تخفيض أجور أفراد حركة تحرير السودان فصيل ميني ميناوي المقاتلة رفضوا القيام بدوريات مع

³⁰⁰ - جان ماري غوييهين ، مساعد الأمين العام لشؤون حفظ السلام ، مرجع السابق.

بعثة الاتحاد الإفريقي في المناطق الخاضعة لسيطرة هذا الفصيل فرفضت بعثة الاتحاد الإفريقي القيام بدوريات من دون مرافقتهم³⁰¹.

مجلس السلم والأمن الإفريقي:

مارس مجلس الأمن العديد من الضغوط على مجلس السلم و الأمن الإفريقي أسفرت عن القرار الأخير بنقل ولايته في دارفور إلى الأمم المتحدة ، بيد أن المجلس استطاع المحافظة - قدر إمكانه - على المصالح الأفريقية حيث انتهت مفاوضات أديس أبابا حول الـ "يوناميد" بقرار مجلس الأمن 1769 (2007م) بإنشائها³⁰² بما يحفظ نسبة المكون الإفريقي في البعثة وسيادة السودان على أراضيها³⁰³.

كما يتعاون المجلسان لتيسير عمل الـ "يوناميد" ومن مظاهر ذلك استجابة مجلس الأمن لطلب مجلس السلم والأمن لمد تفويضها 12 شهرا بعد اتخاذ المجلس قرارا مماثلا بذلك³⁰⁴.

أما في ما يتعلق بتعاون المجلسان بشأن الاتهام الموجه للبشير فيمكن القول أن مجلس الأمن يؤثر بالسلب على مجلس السلم والأمن الإفريقي نظرا لعدم استجابة مجلس الأمن لطلب المجلس المتكرر بشأن تعليق هذا الاتهام³⁰⁵.

أما جامعة الدول العربية فلم يكن تأثيرها على مجلس السلم والأمن الإفريقي بالإيجاب بالدرجة المتوقعة منها في ضوء كون السودان أحد أعضائها وفي ضوء ما لديها من إمكانيات

³⁰¹ - نفس المرجع.

³⁰² - تعتبر الـ (يوناميد) أكبر بعثة لمجلس الأمن (نحو 26 ألف فرد) ، وتقدر موازنتها بنحو 1.2 مليار دولار سنويا.

³⁰³ - حول تأثير مجلس الأمن على المجلس بشأن تسوية الصراع في دارفور أنظر ...

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار 1769 (2007م) ، 31 يوليو 2007م.

([www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1769\(2007\)](http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=s/RES/1769(2007))).

- الأمم المتحدة ، التقرير الشهري للأمين العام حول دارفور ، 28 ديسمبر 2006م ، ص 12.

(www.daccess-ods.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/200/55/PDF/N0720055.pdf?OpenElement).

- Africa Union Peace and Security Council , 66th meeting, op.cit. p 1 – 2.

- الاتحاد الإفريقي مجلس السلم والأمن ، الاجتماع الخامس والسبعون ، م.س.ذ. ، ص 3.

³⁰⁴ - حول تعاون المجلس بشأن تيسير عمل الـ (يوناميد) ، أنظر ...

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار 1828 (2008م) ، 31 يوليو 2008م ، ص 3.

(www.daccess-ods.un.org/TMP/8452805.html).

- Africa Union Peace and Security Council , 142th meeting, op.cit. p 3.

³⁰⁵ - حول تعاون المجلسين بشأن اتهام البشير ، أنظر ...

- الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار 1828 ، م.س.ذ. ، ص 2.

- Africa Union Peace and Security Council , 66th meeting, op.cit. p 1 – 2.

، حيث لم يخرج دورها عن دعم وتأييد مفاوضات أبوجا واتفاق سلام دارفور ، والتأكيد على سيادة ووحدة أراضي السودان ... الخ.

على الرغم من تعهد جامعة الدول العربية أثناء قممتها بالخرطوم في مارس 2006م بتقديم نحو 150 مليون دولار للـ (أميس) ، إلا أنها لم تقدم للبعثة حتى فبراير 2007م سوى 15 مليون دولار فقط.

وقد بدا ضروريا إيجاد حلا لكل هذه المشاكل التي واجهتها بعثة الاتحاد الإفريقي وقد كان ذلك في إيجاد البعثة المشتركة.

البعثة المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة "الهجين":

نظمت الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي إحاطة فنية استشارية مع حكومة السودان في أديس أبابا في 9 أبريل 2007م، حسبما تم الاتفاق عليه في اجتماع القمة المصغرة بشأن دارفور، المعقود في الرياض في 28 مارس 2007م، وذلك من أجل إعادة تأكيد الأساس المنطقي الذي تقوم عليه الخطط المشتركة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة وإيجاد القوات والتمويل، والمسائل الخلافية الأخرى وإعداد الصورة النهائية للاتفاق بشأن حزمة التدابير الثقيلة وقد أنجز الاجتماع الاتفاق بشأن حزمة تدابير الدعم الثقيل لبعثة الاتحاد الإفريقي في السودان باستثناء طائرات الهليكوبتر التكتيكية المسلحة، وفي أعقاب جلسة إحاطة بمجلس الأمن في 12 أبريل 2007م بشأن نتيجة اجتماع أديس أبابا، أكدت البعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة في مذكرة شفوية موجهة إلى الأمين العام ، ومؤرخة 16 أبريل 2007م موافقة الحكومة على عنصر طائرات الهليكوبتر من حزمة تدابير الدعم الثقيل، وبعد أن يأذن مجلس الأمن بنشر حزمة تدابير الدعم الثقيل سوف تتخذ الخطوات المناسبة من أجل الحصول على سلطة تخويل الدخول في الالتزامات المطلوبة لتغطية تكاليفها المقدرة بمبلغ 9.287 مليون دولار³⁰⁶.

ووافق مجلس الأمن الدولي بأن تنشأ ولفترة أولية مدتها 12 شهرا العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور بموجب قراره رقم 1769 المؤرخ 31 يوليو 2007 م ، وأذن مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للعملية

³⁰⁶ - الأمم المتحدة تقرير الأمين العام حول السودان ، وثيقة رقم 2007/213 - الفقرة 25، 12 أبريل 2007 ، ص8.

المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن تتخذ الإجراءات اللازمة لدعم تنفيذ اتفاق السلام في دارفور، وكذلك لحماية موظفي الأمم المتحدة المدنيين دون الخلل بمتطلبات مسؤولية حكومة السودان، وقرر مجلس الأمن أن تبدأ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتنفيذ المهام الموكلة إليها في موعد لا يتجاوز 13 ديسمبر 2007م³⁰⁷.

وتتكون بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور التي تشمل أفراداً من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ومن مجموعتي الدعم الخفيف والدعم الثقيل 19 من الأفراد العسكريين بمن فيهم 360 مراقباً عسكرياً تابعين للأمم المتحدة ومن 5553 من أفراد وضباط اتصال وعناصر من المدنيين يصل عددهم إلى 772 و 19 وحدة شرطة مشكلة تتكون كل منها من عدد يصل إلى 140 فرداً، وتم تعيين رودلف أرادا ممثلاً خاصاً مشتركاً بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لدارفور، ومارتن أغواي قائداً للقوة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وهناك وحدة في القيادة والتحكم وهذا يعني وفقاً للمبادئ الأساسية لحفظ السلام وجود تسلسل قيادي واحد، ودعا الأمين العام إلى البدء فوراً بنشر هياكل القيادة والتحكم والنظم الضرورية لكفالة تحقيق عملية سلسة لنقل السلطة من بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور.

ووافق مجلس الأمن على التحول من (أميس) إلى البعثة الأممية في إطار المشاركة

بين الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والمحافظة على وحدة وسيادة السودان³⁰⁸.

³⁰⁷ - الأمم المتحدة، مجلس الأمن، قرار رقم 1769، 31 يوليو 2007، ص 3، ص 4، ص 6.

308 - حول قرارات المجلس بالتحول من (AMIS) إلى البعثة الأممية أنظر ...
(www.issafrica.org/AF/RegOrg/unity_to_union/pdfs/centorg/PSC/2006/46.com.pdf)

- الاتحاد الأفريقي مجلس السلم والأمن، الاجتماع الثالث والستون، بيان حول الوضع في دارفور، نيويورك، 20 سبتمبر 2006، ص 4.

(www.africa-union.org/Arabic/PSC.pdf).

بيد أن المجلس اتخذ هذا القرار تحت ضغط دولي خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين روجا لحدوث إبادة جماعية في دارفور ، فضلا عن الضغط من جانب منظمتي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي اللتين اجتمعا بالاتحاد الأفريقي في بروكسل ليلة إصدار القرار .

وبمراجعة القرارات المتعلقة بعملية التحول إلى البعثة الأممية³⁰⁹ وتفويض العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي / الأمم المتحدة الـ (اليوناميد) يمكن تلخيص ذلك في ما يلي:

اكتسبت قرارات مجلس السلم والأمن الإفريقي بشأن الأمور الأساسية المتعلقة بالـ (يوناميد) زخما قويا ، لذلك جاءت بعد نحو عام من المفاوضات عرفت بمفاوضات أديس أبابا³¹⁰ جمعت المفوضية ، المجلس ، مجلس الأمن ، والحكومة السودانية ، وقد حرص المجلس على اتخاذ تلك القرارات على مستوى القمة لأهميتها وخطورة النتائج المترتبة عليها ، كما حرص على الالتزام بمبادئه والقانون التأسيسي من خلال إصراره على إضفاء الطابع الإفريقي على البعثة ، حيث طلب من الدول الأعضاء في الاتحاد المساهمة بالقوات والأفراد اللازمين لها ، إلا أن استجابتهم لم تكن مرضية ، حيث لم يتعد حجم البعثة في نهاية عام 2008م (9 آلاف فرد) من أصل (26 ألف فرد) ، وكذلك اتصفت موافقة المجلس على تفويض البعثة للقيام بحفظ السلم في دارفور بالشرعية ، حيث استندت على موافقة الحكومة السودانية على التوضيحات التي قدمت من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي معا إلى الحكومة السودانية حول مفاوضات أديس أبابا المشار إليها ، وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى أن انتقال الأمين العام إلى أديس أبابا لعقد المشاورات المشتركة مع رئيس المفوضية يمثل تقريرا للاتحاد وإثيوبيا كفاعل أساسي على الساحة الأفريقية ، كما تجدر الإشارة أيضا إلى موقف المجلس من بعض مطالب الحكومة السودانية بشأن الـ (يوناميد) على النحو التالي:

309 - حول قرارات المجلس الخاصة بتفعيل عملية التحول إلى الـ (اليوناميد) ، وقراره بتفويض الـ (اليوناميد) قرار 1769.
310 - نادت مشاورات أديس أبابا بدءا من نوفمبر 2006 بنهج شامل لعملية السلم يشتمل: العملية السياسية ، ووقف إطلاق النار والدعم الخفيف والتفيل والعملية المختلطة ، لمزيد من المعرفة حول مجموعتي الدعم الخفيف والتفيل ، أنظر ...
- الاتحاد الأفريقي مجلس السلم والأمن ، الاجتماع السادس والسبعون ، بيان صحفي حول مجموعة تدابير الدعم الثقيل للأمم المتحدة لصالح بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ، أديس أبابا ، 10 أبريل 2007 ، ص1.

(www.africaunion.org/Arabic/PSC/Communiqu%E9%20de%20press%2076%20CPS%20sur%20Modal%2d%27appui%20renforc%E9.doc).

- The united Nation , The United Nation and Darfur Fact Sheet .p 2.

(www.un.org/News/dh/infocs/sudan/fact_sheet.pdf).

1. حقق المجلس أحد مطالب الحكومة السودانية وذلك من خلال قراره بتعيين الممثل المشترك من قبل رئيس المفوضية والأمين العام وتعيين قائد العملية المختلطة من قبل رئيس المفوضية بعد التشاور مع الأمين العام.

2. بينما لم يستجب المجلس لطلب الحكومة السودانية بشأن إسناد تحديد حجم وقوة الـ (يوناميد) للآلية المشتركة المكونة من السودان ، الاتحاد الإفريقي، والأمم المتحدة ، وقرر أن يتولى الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة معا ذلك وفقا للعوامل الميدانية ومتطلبات تنفيذ الـ (يوناميد) على الأرض.

على الرغم من تسلم (يوناميد) مهامها في 31 سبتمبر 2007 إلا أنها لم تتجح في تنفيذ تفويضها ، بل زاد الوضع تعقيدا باستمرار وتصاعد وتيرة أعمال القتال ، ويمكن القول أن تدويل الصراع في دارفور لم يكن هو السبيل الأمثل لتسوية هذا الصراع³¹¹.

وقد صاحب إيجاد الحلول السابقة للحرب في دارفور تدخل القوى الدولية وإدانتها لأعمال العنف التي وصفت بأنها جرائم حرب وقد وجهت الكثير من التهم للإدارة الحاكمة والهيئة الحاكمة في السودان بما في ذلك الاتهامات الموجهة للرئيس السوداني عمر البشير.

أولا: الاتهام الموجه للرئيس عمر البشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية:

لم تكن هذه المرة الأولى التي يتهم فيها شخصية سودانية بارزة بارتكاب جرائم إبادة جماعية و ضد الإنسانية في دارفور من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية³¹² بيد أن أهمية الاتهام هذه المرة ترجع إلى توجيه الاتهام ومطالبته بإصدار مذكرة توقيف وإحضار لرئيس دولة أفريقية (الرئيس عمر البشير) وهو ما ينطوي بلا شك على دلالات خطيرة ، ويعد تحديا آخر لمجلس السلم والأمن الإفريقي خاصة ، وهو ما نتج عنه صعوبة احتواء

³¹¹ - حول الـ (يوناميد) بعد انتشارها ، انظر ...

- الأمم المتحدة مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور ، 14 ابريل 2007م ، ص 1.

(www.daccess-ods.un.org/TMP/6440038.html).

- الأمم المتحدة مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور ، 17 يونيو 2008م ، ص 1.

(www.daccess-ods.un.org/TMP/7035139.html).

³¹² - جرى توقيع النظام الأساسي لهذه المحكمة في يوليو 1998م ودخل حيز التنفيذ في أول يوليو 2002م ، وتضم نحو 61 عضوا ليس من ضمنهم السودان ، وهي تنظيم دولي مستقل ، وتختلف عن محكمة العدل الدولية حيث يمتد نطاق اختصاصها إلى رؤساء الدول الحاليين ، وهي ليست تابعة لمجلس الأمن ، وإنما تعمل بالتنسيق معه.

الصراع ومن ثم تسويته ، فضلا عن زيادة تدهور الوضع الأمني في السودان وفي دارفور خاصة.

وقد ساعد على الوصول إلى هذا الوضع الحرج عدم إجراء الحكومة السودانية لتحقيقات فعلية حول الجرائم التي ارتكبت في دارفور³¹³ وبالتبعية عدم تقديم مرتكبيها للعدالة ، وذلك على الرغم من توجيه مجلس السلم والأمن الإفريقي في 19 يونيو 2006 الحكومة السودانية إلى أهمية التعامل بجدية مع الاتهام الموجه لعدد من كبار المسؤولين السودانيين ، إلا أنها لم تستجب له ، كما أن المجلس لم يستطع إجبارها على القيام بذلك.

ثانيا: القرارات المتعلقة بالتعامل مع الاتهام الموجه للرئيس البشير:

تعامل مجلس السلم والأمن الإفريقي مع الوضع - بعد اتهام الرئيس البشير - بصورة أكثر جدية عن ذي قبل ، انطلاقا من تأكيد التزامه بضرورة محاسبة مرتكبي العنف ضد الإنسانية في دارفور وبعدم إفلات المجرمين من العقاب أيا كانت صفتهم ، واتخذ المجلس عددا من القرارات لمكافحة الإفلات من العقوبة ، ولمعالجة المشكلة الراهنة على أكثر من مستوى وذلك على النحو التالي³¹⁴:

من جهة طلب المجلس من المفوضية بتأسيس هيئة من الشخصيات الأفريقية البارزة خلال ثلاثين يوما بدءا من 21 يوليو 2008م لدراسة الوضع خاصة من الناحية القانونية ، ورفع توصيات له عن أفضل الطرق للمحاسبة ومحاكمة الإفلات من العقوبة من جانب ، ولتسوية المشكلة من جانب آخر ، كما طلب دراسة هذه القضية من أجهزة الاتحاد ومؤسساته ذات الصلة ، خاصة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان.

³¹³ - اصدر مجلس الأمن القرار 1593 في مارس 2005م بإحالة الملف الخاص بالوضع في دارفور منذ أول يوليو 2002م إلى المحكمة الجنائية الدولية استنادا إلى نص المادة (13) من النظام الأساسي للمحكمة الذي يعطيه الحق في إحالة الدعاوي الجنائية إلى المحكمة لكي تباشر احتجاجها في نظر الجرائم المنصوص عليها في المادة (5) في النظام ذاته وهي: جرائم حرب ، الإبادة الجماعية ، والجرائم ضد الإنسانية ، وجريمة العدوان ، وقد أنطوى هذا القرار على تناقض ظاهرة الوضوح حيث أقر بتنفيذ القرار على السودانين الوارد أسماؤهم في القائمة التي أعدتها لجنة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة في دارفور - من ضمنهم عددا من كبار المسؤولين السودانيين عل رأسهم الوزير أحمد هارون - بينما أسنتنى في الفقرة السادسة منه غير السودانيين من الإجراءات المتعلقة بتقديم مرتكبي جرائم الحرب في دارفور للمحكمة ، أنظر ...

- د.أحمد الرشدي ، "محاكمة مجرمي دارفور ، قراءة في القرار 1593" ، السياسة الدولية ، (القاهرة: مؤسسة الأهرام ، العدد 163 ، يناير 2005م) ث 106 - 107.

³¹⁴ - حول قرارات المجلس بشأن اتهام المسؤولين السودانيين والبشير من قبل المحكمة الجنائية الدولية ، أنظر ...
- Africa Union , Peace and Security Council. 142nd meeting , Communique, Addis ababa . 21st July 2008.

p 1 - 3.
(www.issafrica.org/dynamic/adminisration/file_manager/file_links/14com.PDF?link_id=3893&slink_id=3621&link_type=12&slink_type=13&tmpl_id=3).

ومن جهة ثانية طلب المجلس الحكومة السودانية - في يوليو وسبتمبر 2008م - بالتحقيق في أعمال عنف ضد الإنسانية في دارفور ، وتقديم مرتكبيها للعدالة ، وموافاة الاتحاد باستمرار بالمعلومات الكاملة عن التطورات في هذا الشأن ، وكذلك حث الأطراف السودانية الأخرى على استئناف الحوار والمشاورات الدارفورية / الدارفورية ، معلنا تأييده الكامل لجهود جبريل باسوليه الوسيط المشترك للاتحاد الإفريقي / الأمم المتحدة في هذا الشأن من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل في دارفور بناء على اتفاق سلام دارفور لعام 2006م.

ومن جهة أخرى طلب المجلس من رئيس الاتحاد الإفريقي ، ورئيس المفوضية توجيه ممثلهم لدى الأمم المتحدة في نيويورك لإبلاغ مجلس الأمن بالإجراءات التي يتخذها المجلس لالتماس دعم ومساندة مجلس الأمن وللتنسيق الفعال بين الاتحاد الإفريقي وبين الأمم المتحدة بشأن ما سبق ، وكذلك طلب المجلس من مجلس الأمن - في يوليو وسبتمبر 2008م - اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل المادة (16) من قانون روما الخاصة بتعليق قرار اعتقال الرئيس البشير ، مؤكدا أنه لا غنى عن ذلك من أجل الحفاظ على ما تم تحقيقه من إنجازات ولتعزيز عملية السلام في دارفور³¹⁵.

خلاصة:

من القراءة السابقة لهذا المبحث يتضح أن لتدخل الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور دور فعال لعدة أسباب ، أهمها محاولة وضع الأزمة في إطارها الإفريقي ، ومعالجة القضايا الإفريقية بمبادرات إفريقية ، والابتعاد قدر الإمكان عن التدخلات الأجنبية الخارجية الهادفة لتحقيق مصالحها الخاصة ، والمتعارضة مع مصالح شعوب القارة الإفريقية.

إن الإخفاقات التي تعرضت لها بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور لم تكن بالدرجة الأولى راجعة لقصور في نوايا أو أهداف الاتحاد الإفريقي تجاه أزمة دارفور ، وإنما بسبب - وكما أسلفت الدراسة - قلة الدعم المادي واللوجستي لبعثة الاتحاد الإفريقي ومحاولة الاستعانة بالأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها خاصة "قوات حفظ السلام" والتي تم اشتراكها في عملية دارفور ، لأسباب إحداها إيجابية تصب في صالح أزمة دارفور ، وأخرى سلبية الغرض منها الوصول بالأزمة إلى موقع التدويل والتدخل الخارجي المباشر ، رغم حاجة الأزمة لمثل هذا النوع من قوة التدخل لغرض منع الانتهاكات الإنسانية في إقليم دارفور.

³¹⁵ - المرجع السابق.

وسيتم في المبحث الثالث من هذا الفصل تناول قرارات الأمم المتحدة والتي ساهمت وبشكل كبير في تغيير مسار الصراع في إقليم دارفور أولا بإضفاء شرعية على تدخل المنظمات والقوى الخارجية في إقليم دارفور ، ثانيا دعم جهود التسوية للصراع سياسيا وماديا.

المبحث الثالث

قرارات الأمم المتحدة الخاصة بإقليم

دارفور

مدخل:

بتحول دور الاتحاد الإفريقي والقوات التابعة له من مراقب رئيسي للأحداث الدائرة في إقليم دارفور ، إلى قوة ذات تأثير أقل في صراع دارفور للأسباب سالفه الذكر ، ولرغبة قوية من الدول الكبرى والمنظمات العالمية لتحويل أزمة دارفور إلى قضية ذات اهتمام عالمي ، وإيضفاء الشرعية الدولية على التدخلات الخارجية في شأن يعد بالدرجة الأولى شأن إفريقي داخلي ، أصحابه هم سكان إقليم دارفور ، من القبائل التي تدور بينها مشاكل ونزاعات مختلفة منذ وقت طويل.

فتدخل الأمم المتحدة عن طريق إصدار بعض القرارات الخاصة بإقليم دارفور والحرب الأهلية الدائرة فيه ، عن طريق إصدار قرارات اتخذها مجلس الأمن ، جاءت في مجملها لتخدم مصالح الدول الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي دفع لمحاولة قراءة وفهم بعض أهم هذه القرارات وتأثيراتها على الأزمة في دارفور ، وأهم النتائج التي تستخلص من هذه القرارات ، سواء على مستوى منطقة الصراع - دارفور - أو على مستوى القارة الإفريقية ككل ، والتدخل الواضح في الشؤون الداخلية الإفريقية من قبل قوى ومنظمات دولية ، امتلكت حق التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ، الأمر الذي يدفعنا للربط المباشر ما بين الاستعمار التقليدي المباشر للقارة الإفريقية في السابق والتدخلات الدولية في القرن الواحد والعشرين لدول هذه القارة ومما يزيد من تأكيد دور العوامل الموضوعية "الخارجية" في الصراع في إقليم دارفور خاصة والحروب الأهلية الإفريقية بصفة عامة.

الأمم المتحدة ودورها في حرب دارفور:

من القراءة السابقة نجد أن هيئة الأمم المتحدة و قرارات مجلس الأمن على وجه الخصوص لعبت دورا كبيرا في أزمة دارفور ، فنجدها أحالت المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية ثم قامت بإصدار قرار من مجلس الأمن بإرسال قوات دولية إلى الإقليم واستخدام العقوبات وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك يعطيها الحق بالتصرف في إقليم دارفور حسبما تشاء بموافقة ودعم دولي .

اتسم سلوك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بازدواجية المعايير و القرارات ، ففي حين يقف كسيحا أمام ما حدث ويحدث من قتل وتدمير في فلسطين و العراق ولا يستطيع أن يتخذ قرارا لإثبات حق الشعبين العربيين في تقرير مصيرهما ، نرى هذا المجلس يقف بكل قوة ضد السودان إزاء ما حدث في دارفور ، ويصف ما حدث بأنه خروج عن القانون الدولي وجرم في حق الإنسانية ، ويهدد المجلس حكومة السودان بفرض العقوبات عليها إذا لم تنفذ القرارات الدولية الصادرة بخصوص مشكلة إقليم دارفور بما فيها محاكمة مرتكبي جرائم الحرب ، ولعل هذا يبين بما لا يدع مجالا للشك الضعف الكبير و التحيز الواضح الذي عليه مجلس الأمن مما يقتضى إعادة النظر في تشكيله وفي القوانين واللوائح المنظمة له .

مجلس الأمن وقضية دارفور :

صرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان فى ابريل عام 2004 م بتصريحات اتهم فيها الحكومة السودانية و الميليشيات الموالية لها بارتكاب أعمال إبادة جماعية وتطهير عرقي في ولايات دارفور الثلاث ، وقد أحدث هذا التصريح ازعاجا كبيرا للحكومة وأعدت الحكومة السودانية تصريحاته إلى نقص المعلومات لديه عما حدث حقيقة في دارفور ، ولذلك قام بعض ممثلي السفارتين الأمريكية و الفرنسية بالخرطوم وممثلون عن الاتحاد الاوربي و الأمم المتحدة ، و مندوبون لوكالات الأنباء و الصليب الأحمر الدولي بزيارة لإقليم دارفور ومرورا على معسكرات النازحين و القرى المدمرة وفتحوا حوارات ومناقشات مع المنقذين حيث أكد الجميع أنه لا توجد عمليات إبادة جماعية أو تطهير عرقي في الإقليم كما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة في تصريحاته³¹⁶.

³¹⁶ - زكى البحيرى ، مشكلة دارفور الجذور التاريخية . الأبعاد الاجتماعية . التطورات السياسية ، مرجع سابق ، ص264 .

قام كوفي عنان بزيارة لإقليم دارفور في 29 يونيو 2004 م ثم زار مدينة الخرطوم وتقابل

مع مسؤولي الحكومة السودانية حيث صدر بيان مشترك جاء فيه³¹⁷:

1- تتعهد الحكومة السودانية بإلغاء القيود على العمل الانساني و السماح لحركة شاحنات و طائرات المساعدة الإنسانية بالمرور إلى دارفور.

2- التأكيد على أن الأفراد و المجموعات المتهمه بانتهاك حقوق الإنسان سيواجهون محاكمة عادلة .

3- نشر قوات حكومية في معسكرات النازحين وفي مناطق الهجمات المحتملة .

4- التأكيد على عدم وجود أية ميليشيات مسلحة في المناطق المحيطة بمعسكرات النازحين .

5- استئناف المحادثات السلمية في دارفور للوصول إلى تسوية شاملة بين أطراف الصراع .

وفي نيويورك بعد مشاورات و اتصالات وإعادة صياغة صدر قرار مجلس الأمن رقم 1556 في 30 يوليو 2004 م بشأن أزمة دارفور وقد وجه القرار تحذيرا لحكومة الخرطوم وطلب منها ضرورة إنهاء العنف في الإقليم المنكوب خلال مهلة 30 يوم فقط ، وإلا ستواجه الحكومة بعقوبات اقتصادية و دبلوماسية إذا لم تفي بالتزامها ، وهدد المجلس بأنه سوف يتخذ تدابير أخرى ضد الحكومة السودانية إذا لم تنفذ القرار الموجه إليها .

ورغم عدم رضا الحكومة السودانية عن القرار فقد تعهدت بتطبيقه ، وفي واشنطن اعتبرت السفارة السودانية أن قرار مجلس الأمن جاء متعجلا بسبب ضغوط الكونجرس الامريكى³¹⁸ وبهدف إنهاء الحرب الأهلية المستمرة بين الشمال و الجنوب لأكثر من 20 عاما بين حكومة الخرطوم و الحركة الشعبية الممثلة في الجنوب ، قام مجلس الأمن بعقد جلسة طارئة في العاصمة الكينية نيروبي في 17 نوفمبر 2004 م ، وتعد هذه الجلسة هي

317 - صلاح فضل ، مشكلة دارفور والسلام في السودان ، مرجع سابق ، ص 40 .
318 - هاني رسلان ، أزمة دارفور و الانتقال للتدويل ، مرجع سابق ، ص 202 .

الرابعة من نوعها التي يعقدها مجلس الأمن الدولي خارج مقره في نيويورك³¹⁹ خلال أكثر من 50 عاما برئاسة المندوب الأمريكي في مجلس الأمن جون دانفورث . وكان أعضاء مجلس الأمن قد عرضوا من قبل مغادرتهم نيويورك مشروع يدعو إلى التوصل لاتفاق سلام شامل في السودان يهدف إلى إقامة سودان موحد بطريقة سليمة تساعد على ازدهاره³²⁰ ، وتشير بعض فقرات المشروع إلى الصراع في دارفور وتؤكد على الضغوط التي ينوي مجلس الأمن أن يمارسها على حكومة السودان في نيروبي وقد أشار إلى

مسألة فرض عقوبات على السودان من جديد³²¹.

وفي 29 مارس 2005 م وافق مجلس الأمن على مشروع القرار الأمريكي الذي صدر تحت رقم 1591 و الذي يقتضى بفرض عقوبات محددة على الأفراد و المسؤولين عن ارتكاب الفظائع في حق المدنيين في دار فور ، وتضمن العقوبات التي يبدأ تنفيذها إذا لم تفي الحكومة السودانية بالتزامها خلال الفترة المحددة لها بفرض حظر على سفر المتهمين في جرائم في دارفور وتجميد أموالهم ومنع حكومة الخرطوم من إرسال طائرات عسكرية إلى هذا الإقليم المنكوب ، وضرورة أخطار حكومة السودان لمجلس الأمن قبل إرسال أية معدات عسكرية إلى الإقليم ، وجاءت الموافقة على مشروع القرار بأغلبية 12 صوتا مع امتناع 3 دول عن التصويت وهي روسيا و الصين و الجزائر³²².

و يعزز أيضا القرار رقم 1592 بشكل ملموس من نطاق حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة و الذي ورد أساسا في القرار رقم 1556 من آلية المراقبة الخاصة بحظر الأسلحة و الذي ينطبق على جميع الكيانات غير الحكومية أو الأفراد بمن فيهم الجنود العاملين في شمال دارفور وجنوبها وغربها ، و يطالب القرار الحكومة السودانية بالكف فوراً عن القيام بطلعات جوية عسكرية هجومية في منطقة دارفور أو فوقها ، ويوسع نطاق حظر الأسلحة ليشمل الحكومة السودانية التي يغطيها حظر كافة الأسلحة وكافة أنواع العتاد و

319 - الأهرام ، 26 سبتمبر 2004 م .

320 - هدى البكري ، الموقف الامريكى من أزمة دارفور ، مرجع سابق ، 226 .

321 - الأهرام ، 17 نوفمبر 2004 م .

322 - الأهرام ، 28 نوفمبر 2004م

الذخائر و المركبات و المعدات العسكرية و المعدات شبه العسكرية وتوريد قطع الغيار و المساعدة التقنية المتعلقة بتصنيع أو صيانة أو استخدام كل ما سبق³²³.

لقد جاءت القرارات الدولية بشأن السودان والتي و صلت وكما سبق الذكر إلى 9 قرارات في أقل من عشرة أشهر بلغت ذروتها بالقرار رقم 1593 لتكشف كما هائلا من التناقضات و التخبط في مواقف جميع أطرف الأزمة و صانعي القرار من الدول الكبرى ، و أصبح السودان في مواجهة جميع الاحتمالات³²⁴.

قرار مجلس الأمن رقم 1706 :

ويتضمن هذا القرار تواجد الأمم المتحدة في دارفور قدر الإمكان بمشاركة افريقية وطابع افريقي قويين ، ورحب القرار بالجهود التي يبذلها الاتحاد الافريقي لإيجاد حل للأزمة في دارفور بعدة طرق من بينها إنجاح محادثات السلام الجارية بين الأطراف السودانية بشأن الصراع الدائر في دارفور و التي يقودها الاتحاد الافريقي في ابوجا بنيجيريا ولاسيما إطار العمل المتفق عليه بين الأطراف (اتفاق دارفور للسلام) من اجل إيجاد حل للصراع الدائر في دارفور³²⁵.

وأنتى القرار على جهود الأطراف الموقعة لاتفاق دارفور للسلام و أعرب عن اعتقاده بان الاتفاق يرسي أساس لأمن دائم في دارفور ورحب القرار بما أعلنه ممثل السودان في 9 مايو 2006 م في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن دارفور من التزام حكومة الوحدة الوطنية التام لتنفيذ الاتفاق³²⁶، وشدد القرار على أهمية بدء الحوار و التشاور بين الأطراف في دارفور في اقرب وقت ممكن وتقديم الدعم الدولي لتنفيذ الاتفاق مهم للغاية لإنجاحه ، وأنتى القرار على الجهود التي بذلها الاتحاد الافريقي من اجل إنجاح نشر بعثة الاتحاد الإفريقي في السودان و كذلك على جهود الدول الأعضاء و المنظمات

323 - الأهرام ، 3 فبراير 2005 م .

324 - الأهرام 31 مارس 2005 م .

325 - الأهرام ، 16 ابريل 2005 م .

326 - موقع ألسى ان ،

([HTTP://ARABIC.CC.COM/2006/MIDDLE_EAST/9/1DARFUR>UN/INDEX>HTML.WWWW](http://ARABIC.CC.COM/2006/MIDDLE_EAST/9/1DARFUR>UN/INDEX>HTML.WWWW))

الإقليمية و الدولية التي ساعدته في نشرها و على دور البعثة في تقليص العنف المنظم المرتكب على نطاق واسع في دارفور³²⁷.

ويشير القرار إلى أن تساهم ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان العاملة في دارفور في دعم تنفيذ اتفاق دارفور للسلام المؤرخ 5 مايو 2006 م و اتفاق انجamina بشأن وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في الصراع الدائر في دارفور بوسائل منها أداء المهام التالية³²⁸.

1. رصد تنفيذ الأطراف بوقف إطلاق النار الشامل و الترتيبات الأمنية النهائية .
2. مراقبة ورصد تحركات الجماعات المسلحة وإعادة نشر القوات في مناطق انتشار بعثة الأمم المتحدة في السودان بالوسائل البرية و الجوية وفقا للاتفاقية .
3. التحقيق في انتهاكات الطرفين و الإبلاغ عن الانتهاكات للجنة وقف إطلاق النار وكذلك التعاون و التنسيق بالاشتراك مع الأطراف الفاعلة الدولية الأخرى مع لجنة وقف إطلاق النار و اللجنة المشتركة و الوحدة المشتركة لتيسير ورصد المساعدات الإنسانية المنشئة عملا لإحكام الاتفاق بوسائل منها توفير المساعدة التقنية و الدعم اللجوسى .
4. الحفاظ بوجه خاص على مناطق رئيسية مثل المناطق الحاجزة عملا لاتفاق دارفور للسلام للمناطق الواقعة داخل مخيمات المشردين داخليا و المناطق المنزوعة السلاح المحيطة بمخيمات المشردين داخليا و الواقعة داخلها من اجل دعم إعادة بناء الثقة ونبذ العنف لاسيما عن طريق منع استخدام القوة .
5. رصد الأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها جماعات مسلحة على طول حدود السودان مع تشاد و جمهورية أفريقيا الوسطى لاسيما عن طريق عمليات منتظمة للاستطلاع البرى والجوى .
6. المساعدة في وضع وتنفيذ برنامج شامل ومستدام لنزع سلاح المقاتلين السابقين و النساء والأطفال المرتبطين بالمقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم على نحو ما دعا إليه اتفاق دارفور للسلام .

327 - جريد الاخبار ، العدد 315 ، الخميس 30 اب ، [HTTP://WWW.AL-AKHBAR.COM/AR/NOD/324](http://www.al-akhbar.com/ar/nod/324) ،
328 - نفس المرجع ، ص 2 .

7. مساعدة الأطراف المتنازعة في التعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة الأخرى على تحضير للاستفتاءات المنصوص عليها باتفاق دارفور للسلام و إجرائها .
8. مساعدة الأطراف المتنازعة في زيادة فهم عملية السلام ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان بوسائل منها تنظيم حملة إعلانية فعالة موجهة إلى جميع القطاعات بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي .
9. التعاون الوثيق مع رئيس عملية الحوار و التشاور بين الأطراف في دارفور ومده بالدعم و المساعدة التقنية و تنسيق أنشطة باقي وكالات الأمم المتحدة لهذا الغرض ومساعدة الأطراف في عملية الحوار و التشاور بين الأطراف في دارفور على معالجة الحاجة إلى نهج جامع يشمل المصالحة وبناء السلام .
10. مساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام بالتنسيق مع برامج المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف في إعادة هيكله مرفق الشرطة في السودان بما يتماشى وأنشطة الشرطة التي تتسم بالديمقراطية من اجل وضع برنامج لتدريب أفراد الشرطة وتقديم المساعدة من جهة أخرى في تدريب أفراد الشرطة المدنية .
11. مساعدة الأطراف المتنازعة في اتفاق دارفور للسلام في تعزيز سيادة القانون بما في ذلك إقامة جهاز قضائي مستقل وحماية حقوق الإنسان من خلال وضع إستراتيجية شاملة ومنسقة تهدف إلى حملة مكافحة الإفلات من العقاب و الإسهام في استتباب السلام والاستقرار على المدى الطويل ومساعدة الأطراف في اتفاق دارفور للسلام في تطوير الإطار القانوني الوطني وتدعيمه.
12. تأمين وجود أفراد و خبرات كافية في مجالي حقوق الإنسان و الوسائل الإنسانية داخل بعثة الأمم المتحدة في السودان من اجل الاطلاع بمهام تعزيز حقوق الإنسان وحماية المدنيين و رصد الأنشطة التي تولى اهتمام خاص لحالات المرأة و الطفل³²⁹.

تداعيات قرار مجلس الأمن رقم 1706 بشأن دارفور :

رفض السودان قرار مجلس الأمن رقم 1706 الذي يطالب بنشر قوات الأمم المتحدة في إقليم دارفور بموافقة حكومة الخرطوم ، ووصف مجذوب الخليفة احمد مستشار الرئيس السوداني القرار بأنه غير قانوني وغير قابل للتطبيق و قال أن ورائه أجندة خفية للنيل من

329 - الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 1706 ، مرجع سابق ، ص 8.

سيادة السودان ، وحذر خليفة من أن القرار سيزيد المنطقة اشتعالا موضحا أن بلاده لن تفرط في استقلالها وسيادتها ، واستبعد حدوث أي فراغ أمني في الإقليم في حالة عدم نشر القوات الأمنية مؤكدا أن خطة الحكومة لنشر 10500 جندي كفيلة بإرساء الاستقرار بالتعاون مع قوات الاتحاد الإفريقي³³⁰.

وقال عضو المكتب القيادي لحزب المؤتمر الوطني الحاكم مهدي إبراهيم : انه كان يجب على المنظمة الدولية أن تتشاور أولا مع السودان قبل اعتماد قرارات لا يمكن أن تطبق على الأرض دون تعاون من الحكومة المعنية ، وأعرب عن دهشته من اعتماد القرار دون رد على المشروع الذي قدمته الحكومة السودانية رغم اعتراف عدة دول بالاجابيات التي تضمنها ، وبتهم المسؤولين لندن وواشنطن بمحاولة التشكيك في قدرات الاتحاد الإفريقي وعدم الاعتراف بالتقدم الحادث على الأرض في جهود إرساء الأمن خاصة بعد توقيع اتفاق السلام³³¹.

وهناك قوى سياسية سودانية عدة أعلنت تأييدها للقرار هي الحزب الشيوعي السوداني ، وحزب الأمة الذي يقوده الصادق المهدي، وحزب المؤتمر الشعبي الذي يقوده حسن الترابي .

و بالرغم من ذلك فإن هناك قطاعات واسعة على المستوى الشعبي أعلنت تأييدها لموقف الرئيس عمر البشير ، ورأت هذه القطاعات أن الحكومة السودانية قد قدمت الكثير من التنازلات في اتفاق نيفاشا تحت وطأة الضغوط الأميركية ، و أنه قد حان الوقت لوقف تكرار هذا السيناريو في دارفور ، وأن الرضوخ لهذا القرار لن يعني نهاية المطاف³³².

وكان لجامعة الدول العربية ردود فعل على هذا القرار فقد أعلن الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى في تصريح له يوم 3 أغسطس 2006م أن فرض مجلس الأمن الدولي قرار رقم 1706 على السودان الدولة العضو في الأمم المتحدة لن يؤدي إلى أي نتائج إيجابية ضمن أي خطوة قادمة في التعامل مع مشكلة دارفور والتي فيها يرجى التوصل إلى

330 - الأهرام 16 أكتوبر 2006 م .

331 - موقع الوطن العربي على شبكة الانترنت ، 1 سبتمبر 2006 م ، [HTTP://WWW.AL-WATAN.COM](http://www.al-watan.com)

332 - هاني رسلان ، أزمة دارفور و القرار 1706 بشأن السودان ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية ،

[HTTP://AHRAM.ORG.EG/ACPSS/AHRAM/1/1/2001/F1E102](http://ahram.org.eg/acpss/ahram/1/1/2001/F1E102) .HT

عملية مصالحة وكذلك وثيقة وفاق ، وشدد الأمين العام على أن الطريق السليم للخروج من هذا المأزق هو التفاهم مع حكومة السودان ومع أطراف هذا الاتفاق على الخطوة التالية في إطار دعم المصالحة في دارفور ، وقال الأمين العام: إنه يجب العمل على أحداث هذا التوافق خاصة وأن السودان دولة ذات سيادة ويمكن التوصل لتفاهم على الخطوات القادمة في دارفور خاصة في ظل وجود القوات الإفريقية التي يجب دعمها ماليا وأيضاً يمكن زيادة عددها وفي ضوء اتفاق أبوجا للسلام في دارفور ، وفي ضوء حرص الدول العربية والإفريقية لعلاج الموقف وليس العودة لإثارة الخلافات وإحداث تراجع في الموقف³³³.

أما فيما يتعلق بهوية القوات التي ستحل في إقليم دارفور تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 1706 لسنة 2006م فقد أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن هذه المسألة قد حسمت وأن هذه القوات سواء الموجودة هناك بالفعل أو التي سيتم إضافتها ستكون إفريقية ، وفيما يتعلق باستمرار الجامعة العربية في دعم قوات الإتحاد الإفريقي ذكر الأمين العام أنه طلب من الدول العربية الأسراع في تقديم المساهمات التي اتفق عليها في القمة العربية في الخرطوم 2006م لدعم القوة الإفريقية الموجودة حالياً في دارفور ، وذلك إلى أن يتم تشكيل القوة الجديدة والتي من المفترض أن تقوم الأمم المتحدة بتمويلها³³⁴.

قرار مجلس الأمن رقم 1769:

يعتبر صدور قرار مجلس الأمن رقم 1769 في يوليو 2007م بشأن دارفور ، والتي تمت الإشارة إليه في المبحث السابق وكنتيجة مباشرة ، أو كحل من الحلول المقترحة بسبب ضعف بعثة الإتحاد الإفريقي ، وإخفاقها في تحقيق أهدافها في دارفور ، للأسباب سالفة الذكر ، فإن هذا القرار يعتبر تحولاً بالغ الأهمية على صعيد إنهاء الخلاف المحتدم على مدى حوالي سنة كاملة بشأن طبيعة قوات حفظ السلام في دارفور ومضمون التفويض المحدد الممنوح لها والمهام المكلفة بها والمدى الزمني لعملها ، بحيث وضع هذا القرار كافة الترتيبات الخاصة بعملية مختلطة بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي ، فيما يمثل الأساس لتطبيق المرحلة الثالثة والأخيرة في تنفيذ اتفاق الحزم الثلاث الخاص بنشر قوات حفظ السلام في دارفور وفي الوقت نفسه فإن هذا القرار يمثل بديلاً عن القرار 1706 الذي كانت الحكومة السودانية قد رفضته

333 - مجلة روزليوسف ، العدد 400 ، 9 أكتوبر 2006م ، (www.rosadaily.com).

334 - عمر موسى: القوات التي سيتم إرسالها إلى دارفور إفريقية ، صحيفة الأيام اليومية ، العدد رقم 8901 ، 2007/9/30م ،

(www.alayam.info/index.php).

بشدة لما تضمنه من انتهاكات جسيمة لسيادة السودان ، حيث لم تتم الإشارة في القرار 1769 بأي شكل من الأشكال إلى القرار 1706 بما يعني بالتالي عدم اعتباره واحدا من الأطر المرجعية التي يستند إليها القرار الجديد³³⁵.

وربما يكون من أبرز الدلائل التي يعكسها صدور القرار 1769 أنها عكست تحولا في منهجية التعامل مع أزمة دارفور من جانب الأطراف الرئيسية حيث قبلت الحكومة السودانية تنفيذ عملية إفريقية ودولية مختلطة في دارفور ، بعدما كانت هذه المسألة مرفوضة تماما من جانبها ، في حين أن الأطراف الغربية قبلت من جانبها التخلي عن فكرة نقل ولاية عملية التدخل في دارفور من الاتحاد الإفريقي إلى الأمم المتحدة ، كما تخلت عن سياسة فرض العقوبات على الحكومة السودانية ، وقبلت تلك الأطراف بمبدأ التشاور الكامل مع الحكومة السودانية في صياغة القرار الجديد ، مع الأخذ في الاعتبار تحفظات السودان على المسودة الأولية لهذا القرار بحيث أمكن الوصول عقب ثلاث صياغات إلى صيغة توافقية مقبولة لهذا القرار³³⁶.

الفارق الرئيسي يتمثل في الاختلاف الشديد بشأن طبيعة المهام الموكلة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان ، ففي القرار 1706 ، كان هناك توسيع شديد في المهام الموكلة التي كان يفترض قيام الأمم المتحدة في السودان بها ، والتي حددتها الفقرة رقم 8 ، والتي تضمنت 12 بنداً ، أخطرها وأكثرها التباسا البنود اللذان تضمننا إعادة هيكلية مرفق الشرطة وإقامة جهاز قضائي مستقل ، مما كان يعطي صلاحيات واسعة للبعثة الدولية بموجب ذلك القرار ، في حين أن القرار 1769 لم يشير إلى هذه المهام كما أنه يحصر الاستناد إلى الفصل السابع على أمور محددة تتعلق بحماية الأفراد والتسهيلات والمنشآت والمعدات الخاصة بالبعثة وحماية المدنيين دون المساس بمسؤولية الحكومة السودانية³³⁷.

ويتميز القرار 1769 أيضا بتوضيح إمكانية إنهاء عملية البعثة المختلطة في دارفور في حالة حدوث تحسن في الوضع هناك بصورة ملموسة ، وبموجب التوصيات المقدمة من أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي ، وهو ما كان يمثل استجابة لطلب الحكومة السودانية ، بحيث يكون المدى الزمني لولاية البعثة محددًا ، وهو الأمر الذي لم يكن

335 - أحمد إبراهيم محمود ، القرار رقم 1769 ومستقبل دارفور ، الأهرام ، 11 أغسطس 2007م.
336 - أحمد إبراهيم محمود ، القرار رقم 1769 ومستقبل دارفور ، الأهرام ، 11 أغسطس 2007م ، مرجع سابق.
337 - نفس المرجع.

واردا في القرار 1706 ، وأخيرا فإن هناك اختلافا ملموسا في حجم القوة التي تتألف منها البعثة ، حيث كان القرار 1706 قد حدد القوة بحوالي 26 ألف فرد تقريبا مع إبقاء هذا الحجم قيد الاستعراض المنتظم ، في حين أن القرار 1769 زاد بصورة ملموسة من حجم القوة ، بحيث وصل إجمالي عددها إلى قرابة 33 ألف فرد ، مما جعلها الأكبر على الإطلاق من بين مهام حفظ السلام في العالم وبتكلفة أكثر من ملياري دولار في العام الأول لها³³⁸.

بيد أن الاختلاف في تفسير قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن كان إشكالية دائمة حيث يأتي هذا الاختلاف حول تفسير مهام القوة المختلطة بين الحكومة السودانية والأطراف الغربية ، حيث ترى الأطراف الغربية أن مهام هذه القوة هو حماية المدنيين ، بينما تصر الحكومة السودانية على أنها صاحبة المسؤولية المطلقة في هذا الصدد ، والإشكالية هنا أن نص القرارات يتيح لكل طرف أن يحصل على سند لموقفه ، فالحكومة السودانية تصر على أن نص القرارات واضح بشأن مسؤوليتها عن حماية المدنيين ، بينما يشير مسؤولين غربيين كبار إلى أن قوات البعثة لن تحتاج إلى موافقة حكومة الخرطوم فيما يتعلق بحماية المدنيين لأن قائد القوة لديه تفويض باتخاذ القرار على الأرض ، وإشكالية أخرى تتعلق بالموقف الأمريكي المتحفظ على مضمون القرار 1769 ، إذ لم تكن إدارة الرئيس جورج بوش راضية عن التعديلات التي أدخلت على مسودة القرار ، والتي كانت تمثل تجاوبا مع المطالب السودانية ، وأدت إلى تخفيف لهجة القرار كثيرا ، مما دعا الإدارة الأمريكية للإعراب عن خيبة أملها إزاء هذه التعديلات ، بل واتجه بعض كبار المسؤولين الأمريكيين إلى التهديد بأن السودان سوف يواجه عقوبات فردية وجماعية إذا لم يحترم القرار.

وهناك تعقيدات أخرى ترتبط بمخاوف وتحفظات مثارة حول القرار فمسؤولو الحكومة السودانية يتخوفون من إمكانية أن تسعى الدول الغربية إلى تعديل التفويض الممنوح للقوة المختلطة ، بما يتيح لها توسيع مهامها إلى مجالات لم يكن منصوصا عليها في القرار رقم 1769 بل وإمكانية العودة إلى القرار رقم 1706 كما أن هناك تحفظات تطرحها الحركات المسلحة برغم ترحيبها بالقرار بشأن إغفال القرار الإشارة إلى مسألتي نزع سلاح الجنجويد والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة بمحاكمة المتهمين المتورطين بجرائم الحرب في دارفور.

³³⁸ - أحمد إبراهيم محمود ، القرار رقم 1769 ومستقبل دارفور ، الأهرام ، 11 أغسطس 2007م ، مرجع سابق.

وعلى الرغم من أن القرار 1769 لم يتعامل مع العملية السياسية لتسوية أزمة دارفور ، وإنما يتعامل فقط مع ترتيبات نشر قوات حفظ السلام في الإقليم ، فإن صدور القرار ثم تنفيذه وتطبيقه بالفعل ، يمكن أن يفيد بصورة غير مباشرة في دفع العملية السياسية المجمدة من زاويتين ، حيث أن نشر القوات الدولية الإفريقية سوف يساعد على تحسين الوضع الأمني والإنساني في دارفور ، مما سوف يزيل أحد أهم أسباب تعطيل الجهود السياسية ، كما أن ذلك سوف يلبي مطالب الحركات المسلحة ، التي ترفض المشاركة في الجهود السياسية قبل توفير الحماية للمدنيين علاوة على أن صدور هذا القرار يعكس زيادة ملموسة في الاهتمام الدولي بأزمة دارفور ، مما يمكن أن يعطي مزيداً من قوة الدفع لاستئناف جهود التسوية ، هذه الانعكاسات غير المباشرة بدت واضحة في اجتماع اروشا بتنزانيا في أوائل أغسطس 2007م ، التي جرت برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي ، والتي نجحت في بلورة موقف مشترك بين الحركات المسلحة بشأن تسوية الأزمة ، مع قبول استئناف المفاوضات بين الحكومة والحركات المسلحة خلال فترة تتراوح بين شهرين وثلاث أشهر ، فيما أثار موجة من التفاؤل بإمكانية تحريك عملية التسوية لإنهاء الأزمة تماماً.

ومن خلال القراءة السابقة لقرارات مجلس الأمن بشأن أزمة دارفور فإنه يمكن الإشارة إلى ملاحظات ذات صلة بتلك القرارات هي:

1. يلاحظ اتفاق معظم القرارات سواء التي صدرت بموجب الفصل السادس للأمم المتحدة ابتداء من القرار رقم 1325 لسنة 2000م حتى القرارين رقم 1547 لسنة 2004م وقرار رقم 1574 لسنة 2004م والقرارات التي صدرت بموجب الفصل السابع بدءاً من القرار رقم 1556 لسنة 2004م ثم القرارات رقم 1590 ورقم 1591 ، ورقم 1593 لسنة 2005 ، وكذلك القرارات رقم 1663 ورقم 1665 ورقم 1706 لسنة 2006م ، والتي أكدت جميعها التزام المجلس باحترام سيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية في إطار أهمية الحوار وعدم التدخل والتعاون الإقليمي إلا أن مجلس الأمن عازم على التدخل واللجوء لأساليب غير الحوار³³⁹.

³³⁹ - انظر: الأمم المتحدة مجلس الأمن ، قرار مجلس الأمن رقم 1325 لسنة 2000م حتى القرارين رقم 1547 لسنة 2004م ورقم 1574 لسنة 2004م والقرارات رقم 1556 لسنة 2004م ثم القرارات رقم 1590 ورقم 1591 ، ورقم 1593 لسنة 2005 ، وكذلك القرارات رقم 1663 ورقم 1665 ورقم 1706 لسنة 2006م.

2. جاء القرار رقم 1547 ورقم 1574 لسنة 2004م اللذان صدرا بموجب الفصل السادس من الميثاق بوصفهما توصيات غير ملزمة قانونا ، ولكن حملت في طياتها تحذيرات واضحة للحكومة وأطراف الأزمة في دارفور ، وتنادي بضرورة الإسراع في تقديم مرتكبي الجرائم الدولية إلى المحكمة الجنائية الدولية والإسراع في اتخاذ الإجراءات المناسبة أو الملائمة بموجب أحكام المادة 41 من الفصل السابع من الميثاق³⁴⁰.

3. أن القرارات رقم 1556 لسنة 2004م ورقم 1590 ، ورقم 1591 ، ورقم 1593

4. لسنة 2005م أشارت بأن معظم قرارات مجلس الأمن وحتى الآن تشير بأن الوضع في السودان يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والاستقرار في المنطقة³⁴¹.

5. أدانت القرارات الصادرة عن المجلس جميع أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ورحبت بالتزام الحكومة بالتحقيق في الأعمال الوحشية المرتكبة ومقاواة المسؤولين عن ارتكابها ونزع أسلحة مليشيا الجنجويد ، إلا أن مجلس الأمن لم يستأنف جهوده لدعم الحكومة بذلك وأحال الموضوع بأكمله للمحكمة الجنائية الدولية.

6. لم تشر القرارات صراحة للمادة القانونية من الميثاق التي يستند إليها المجلس في قراراته ويلاحظ تطبيق تدابير الحظر الاقتصادي بموجب المادة 41 على إقليم دارفور ، بشأن استخدام سفن أو طائرات أو بيع أسلحة إلى جميع الكيانات غير الحكومية.

7. الملاحظة القانونية المهمة في القرارات رقم 1590 ورقم 1591 ورقم 1593 لسنة 2005م أنها لم تشر صراحة إلى أي مادة قانونية في الميثاق وهذا يعني اتخاذ كافة التدابير الواردة في الفصل السابع ، ويؤكد الطابع السياسي للمجلس في كونه مخولا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتصرف بموجب سلطته التقديرية الواسعة من دون الحاجة إلى النص على ضوابط قانونية معينة³⁴².

8. إن التهافت من جانب المجلس على إصدار عدة قرارات في مهلة قصيرة للغاية وبسرعة عاجلة لم تتجاوز الستة أيام للقرارات الثلاثة رقم 1590 ورقم 1591 ورقم

³⁴⁰ - انظر: الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، قرار مجلس الأمن رقم 1574 والقرار رقم 1547 لسنة 2004م.

³⁴¹ - انظر: الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، قرار مجلس الأمن رقم 1556 لسنة 2004م ، والقرار رقم 1590 ورقم 1591 ورقم 1593 لسنة 2005م.

³⁴² - انظر: الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 1590 ورقم 1593 لسنة 2005م.

1593 لسنة 2005م تثير علامات استفهام حول النوايا الحقيقية للمجلس والتي يبدو بأنها تتعمد عدم منح الحكومة السودانية فرصة كافية للتحرك السياسي لتنفيذ متطلبات السلام التي تضمنها القرار رقم 1590 واتفاق انجamina لوقف إطلاق النار ، ليقرر المجلس بعد أربعة أيام فقط بموجب القرار رقم 1591 عدم وفاء جميع أطراف الصراع بالتزاماتها ، لتقرر مهام المادة 28 من نظامه الداخلي جلسة تابعة للمجلس وتضم جميع أعضاء المجلس لتضطلع بمهام خطيرة في دارفور لتقرر نظاما أشبه بنظام الوصاية على السودان ، ومنها أن تنظر في الطلبات المقدمة من الحكومة بشأن نقل المعدات والإمدادات العسكرية إلى منطقة دارفور وفقا للمادة 7 من القرار رقم 1591 ، وضرورة أن تكون الموافقة مسبقة من اللجنة وعلى حسب الاقتضاء ، وأن تجمد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الموجودة داخل أراضيها ، ويلاحظ أن مجلس الأمن أكد على أنه سينظر في اتخاذ تدابير إضافية وفقا لأحكام المادة 41 من الميثاق في حالة عدم وفاء الأطراف بالتزاماتها وبما هو مطلوب منها إذا تدهورت الحالة في دارفور³⁴³ ، ولا شك أن في تهافت المجلس على استصدار القرارات بهذه الكيفية وبهذه السرعة إنما يمثل إخلالا صريحا بأحد مبادئ القانون الدولي ، وهو مبدأ حسن النية فليس من حسن النية في شيء أن يتصرف مجلس الأمن في قراراته ضد السودان بحماس مفرط واستعجال غير معهود وتصميم لا يلين على استخدام سلطته التقديرية بموجب الفصل السابع بعدها الأقصى ، وأن يصل إلى حد استخدام القوة في فترة زمنية قصيرة ولا تكفي لمجرد قراءة ودراسة هذه القرارات بتروى لتدبر أمر تنفيذها والامتنال لها من خلال منح الحكومة فرصة معقولة لترتيب أمورها والوفاء بمتطلبات المرحلة القادمة من ترسيخ مفهوم السلام.

9. إن مجلس الأمن ظل عند عزمه على إصدار قرارات في مهلة قصيرة للغاية ، وبسرعة عاجلة كما حدث عندما أصدر القرار رقم 1663 في 24 مارس 2006م ورقم 1665 في 29 مارس 2006م ليعيد إلى الأذهان ما حدث في ذات الشهر من عام 2005م عندما أصدر ثلاثة قرارات متعاقبة وهو أمر يشير إلى نوع ما من سياسات الإخضاع للحكومة السودانية ، والسعي لتقويض سيادتها وشل قدراتها والتسبب في تصدع كيائها السياسي من خلال القيام بدور حاسم في تغيير هيكله

³⁴³ - الأمم المتحدة ، القرار رقم 1591 ، مرجع سابق ، ص 3 - 4.

الحكومة السودانية القائمة عن طريق الاستقزاز والابتزاز والملاحقة ويبدو من سلوك الدول الفاعلة في مجلس الأمن أنها تستغله لتصفية حسابات وتحقيق مصالح³⁴⁴.

10. إن مجلس الأمن بمجموعة القرارات الصادرة عنه بخصوص دارفور والقرار رقم 1706 لسنة 2006م يريد أن يصل إلى ادعاء بأن السودان هو دولة خارجة عن القانون الدولي وتهدد السلم والأمن الدوليين³⁴⁵ ومحاولة إقناع المجتمع الدولي بذلك ومن ثم يكون من الضروري اللجوء لاستخدام القوى العسكرية وفي هذه الحالة لن يكون السودان قادرا على تحمل أعباء المجابهة على هذا النحو لاسيما في ظل الوضع الداخلي المتأزم.

في الوقت الذي تصر فيه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بضرورة استئناف المحادثات السياسية مع الجماعات المتمردة في إقليم دارفور ولاسيما حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان وجيش تحرير السودان فيبدو أن الدافع الرئيسي وراء ذلك إنما يستهدف تقويض قدرات الحكومة وإضعاف رصيدها السياسي وحتى العسكري بغرض تحقيق مصالح سياسية من خلال الأمم المتحدة لمصلحة بعض الدول الأعضاء لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا

وهي الدول التي ترى أنها معنية أكثر من غيرها بقضية الصراع في دارفور.

تأثر النظام السياسي السوداني بالسياسات والقرارات التي اتخذها النظام الدولي العالمي ضده ، ومن الطبيعي أن يتأثر نظام سياسي بحجم النظام السياسي السوداني بسياسات وقرارات النظام السياسي العالمي المتمثل في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، الذي أصدر قرارات عديدة كان من شأنها أن تزيد من حدة الصراع وانتشاره وعدم الاستقرار في النظام السياسي السوداني ، ورغم أن التغذية العكسية لسياسات وقرارات النظام السياسي الدولي تشير إلى عدم حدوث تقدم واستقرار في النظام السياسي السوداني ، إلا أنه قام بمتابعة هذه السياسات والقرارات مما يدعو إلى التساؤل حول مصلحة النظام الدولي العالمي من حالة عدم الاستقرار في النظام السياسي السوداني.

³⁴⁴ - الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرارات رقم 1663 ورقم 1556 لسنة 2006م.

³⁴⁵ - الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرارات رقم 1706 ، مرجع سابق ، ص 3.

خاتمة الدراسة

يمكن القول في ختام هذه الدراسة وبعد استعراض ودراسة موضوع الحروب الأهلية في إفريقيا ، وأهم أسباب هذه الحروب وأشكالها ومراحل تطورها ، وأثارها على شعوب القارة الإفريقية ، وعلى مصير الدول الإفريقية بصفة عامة ، ودراسة واحدة من أهم هذه الحروب وهي أزمة إقليم دارفور السودان وتحولها إلى حرب أهلية وما سببته هذه الأزمة من مشاكل وخسائر ، ليس فقط على مستوى الإقليم فحسب وإنما على مستوى السودان ككل ، مؤثرة بذلك على الاستقرار العربي باعتباره أحد أهم الأقطار العربية ، وعلى استقرار دولة من الدول الإفريقية المهمة تاريخيا ، وحضاريا ، وجغرافيا.

إن دراسة أزمة دارفور تعتبر دراسة لواحدة من مشاكل القارة الإفريقية والتي هي في الأساس نتاجا مؤكدا ، وإفرازا واضحا ، لحركة الاستعمار الغربي للقارة ، كان واضحا بأنه هناك عدة عوامل ذاتية وخارجية تحكمت في ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا من حيث نشوئها أو حتى استمرارها ، وهذه العوامل وكما أسلفنا الذكر فإنها تتمحور في عدة جوانب ، ابتداء من الإرث الاستعماري الثقيل الذي تمثل في الأطماع الخارجية في القارة الإفريقية وثرواتها وبالتالي ما نتج عن هذه الأطماع من استعمار مباشر وتقسيم عشوائي لمناطق ودول القارة ، وما أسفر هذا التقسيم عن إعادة التشكيل البشري في القارة بشكل بدا معه الاختلاف واضحا سواء على الصعيد الاجتماعي أو العرقي الإثني أو حتى التركيبية الثقافية أو التوزيع القبلي والعشائري الخاطئ.

أو ما نتج عن سلب ونهب لثروات القارة وما تتمتع به من ثروات معدنية وزراعية ومحاصيل وموارد مادية مختلفة ، الأمر الذي جعل شعوب دول القارة الإفريقية تعاني من مشاكل اقتصادية عميقة الأثر والتي بدورها سببت في تراجع خطط التنمية وانعدامها في بعض المناطق والاعتماد على خطط بديلة استخدمها الاستعمار لإحكام السيطرة على تلك الشعوب ومن ثم السيطرة على القارة ومواردها.

إن الظاهرة الاستعمارية وما نتج عنها من مشاكل داخلية سواء في كيان الدول الإفريقية ونواحي تنظيمها ، أو على مستوى النظام الحاكم أو على مستوى الأفراد - اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا - كل هذا كان له أبلغ الأثر في نشوب ظاهرة الحروب الأهلية والتي مزقت القارة وجعلتها لقمة سائغة للقوى الخارجية تتقاسم خيراتها وتتحكم في مصائرها.

وتمثل الفاعل الرئيسي في قضايا وشئون القارة الإفريقية ، مما تغذي وبشكل مباشر الخلافات والصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا ، ويجعل من هذه القارة موطناً مهماً من مواطن الحروب الأهلية على مستوى العالم ، ويعمق من فكرة تسييس واستخدام الاختلاف والتباين العرقي والإثني ، في أغراض التفارقة والتمزق ، في محاولة جادة من قبل القوى الخارجية للسيطرة على القارة الإفريقية ، ومواردها وثرواتها ، والتحكم بمواقعها الإستراتيجية وأهميتها الجغرافية الأمر الذي تتوصل منه الدراسة لإثبات صحة الفرضية التي استندت عليها وهي "تتشرك عدة عوامل ذاتية وعوامل موضوعية في صعود ظاهرة الحروب الأهلية في إفريقيا ، وتتأثر بشكل واضح باختلاف مصالح الدول الغربية".

هذه المصالح هي التي دفعت للتدخل المباشر وغير مباشر في شئون القارة الإفريقية الداخلية ، سواء على صعيد التأثير واختيار الأنظمة السياسية ، أو على صعيد جماعات المعارضة ، أو حتى من خلال التدخل في مؤسسات المجتمع المدني والتي تتسم بحدثة تكوينها في معظم الدول الإفريقية ، ومحاولة التأثير فيها من خلال بث أيديولوجية مناهضة للسياسات المحلية ، أو من خلال فرض سياسات استعمارية غربية ، الغرض منها زرع الفتن والقلق داخل الجماعات العرقية والإثنية داخل الدولة الواحدة ، والتي تعاني أصلاً من سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية والتمزق الاجتماعي الذي خلفه الموروث الاستعماري في القديم والذي حافظت عليه الأنظمة السياسية الحاكمة فيما بعد.

إن كل هذه التدخلات التي تدفعها المصالح الغربية هدفها دائماً يكمن في خلق حالة اللا استقرار واللا أمن التي تنتهي غالباً ، إما بانهيار الدول ككل أو بتقسيم الدولة لعدة دويلات تفقد معها هيبتها وقوتها وقدرتها على مواجهة الخطر الخارجي مما يسهل عملية ابتلاعها من قبل القوى الخارجية صاحبة المصلحة.

وعند الحديث عن الحالة الدراسية - الحرب الأهلية في إقليم دارفور - نستطيع القول بأنه يمكن الخروج بملاحظات مهمة جاءت بالدرجة الأولى من القراءة السابقة للأزمة في الإقليم، ويمكن تلخيص هذه الملاحظات كالاتي:

إن إقليم دارفور هو أحد أقاليم السودان ، وهو جزء لا يتجزأ من السودان ككل ، الأمر الذي يستدعي النظر في بعض القضايا المهمة لهذا الصراع الدائر في الإقليم ، من خلال تدخل الحكومة السودانية والأطراف الفاعلة منها باختلاف أشكالها للعمل على:

1. مواجهة الأسباب الحقيقية للصراع والعمل على بناء السلام في إقليم دارفور وخلق السلام الايجابي ، والابتعاد عن محاولة الوصول للسلام السلبي الذي يعني فقط إنهاء القتال والعنف المسلح.
2. نشر وإشاعة قيم السلام والتسامح والعيش المشترك واحترام الآخر عبر الآليات الدستورية والقانونية ، وإقامة مؤسسات دينية واجتماعية تغرس وتكرس في وجدان الشعب السوداني العيش المشترك وتقضي على نعرات القبلية والجهوية والعنصرية.
3. نشر قيم العدالة في توزيع الموارد والمناصب بين جميع أقاليم وفئات الشعب السوداني ، "والتركيز على المناطق المهمشة اقتصاديا".
4. ضرورة تغيير الخطاب السياسي للحكومة السودانية ، من خلال التركيز على البدائل السلمية لتسوية الصراع في دارفور ، وعدم إهمال الخيار العسكري في مواجهة حركات التمرد ، ونشر ثقافة المواطنة في دارفور ، بما يحقق جبهة داخلية متحدة في مواجهة العدوان الخارجي.

ما سبق هو أهم ما يتعلق بالدور السوداني ، أو دور الإدارة السودانية في أزمة دارفور ومحاولة الوصول بالأزمة إلى تسويات سلمية نهائية تجعل وحدة الشعب السوداني المطلوب الأول ، ولا ينتهي دور الحكومة السودانية أو الإدارة السودانية بشكل عام عند ما ذكر سابقا وإنما هناك خطوات مهمة تتعلق بإقليم دارفور مباشرة مثل:

1. سن القوانين والتشريعات من أجل رسم الحدود بين المزارعين والرعاة في دارفور.
2. العمل على عدم نشر الأسلحة الصغيرة في الإقليم عن طريق تأمين الحدود مع دول الجوار ، وتوفير الضمانات الكامنة لتشجيع مواطني دارفور على نزع أسلحتهم بما يحقق انتشار للأمن في الإقليم.
3. إجراء مصالحة وطنية بين الجماعات المسلحة في إقليم دارفور والتأكيد على مبدأ التعويض عن الخسائر الناجمة عن الصراع ، كأحد أهم إجراءات المصالحة المنشودة.
4. توفير الضمانات اللازمة للعودة الطوعية للاجئين والنازحين من أبناء إقليم دارفور ، والعمل على إعادة توطينهم ، وتوفير الخدمات اللازمة لإقامتهم بشكل آمن في الإقليم ، وإعادة الأعمار.

5. وضع سياسات واضحة للتعامل مع دول الجوار ، خاصة فيما يتعلق بمسائل الحركة الحدودية بين دارفور وهذه الدول.

6. إبداء أهمية كبيرة للبعد التنموي في حل الأزمة في دارفور ، استنادا إلى الدراسات العلمية المتخصصة ، والتركيز على إنشاء بنية تحتية متكاملة من شبكات للطرق ووسائل نقل وكهرباء وسدود ومشروعات مائية وإقامة مشروعات تجمع بين سكان هذا الإقليم - الذي يتمتع أصلا بموارد وثروات وفيرة - بالإضافة إلى الإمكانيات المادية للدولة السودانية خصوصا من موارد النفط حديثا.

7. تقوية العمل الطوعي الوطني والعربي والإسلامي في السودان ، خاصة في مجال العمل الإنساني ، من خلال تأسيس منظمات طوعية قادرة على مواجهة الأزمات في السودان لكي تعمل إلى جانب التنظيمات الدولية المحايدة ، وحتى لا تكون الساحة خالية أمام التنظيمات الدولية المتحيزة للمصالح الغربية ، والتي ساهمت إلى حد كبير في تصعيد الأزمة في دارفور كما أسلفت الدراسة.

وختاما يمكن القول بأن الجهود المبذولة لحل أزمة دارفور سواء من داخل الإقليم نفسه أو من داخل السودان ، عن طريق مختلف القوى الفاعلة أمر مهم جدا ، ولكن هناك أيضا دور لا يقل أهمية عن الدور الداخلي - انعكاسا للدور الداخلي والخارجي في الأزمة - وهو الدور الإقليمي في تسوية الصراع في إقليم دارفور والمتمثل في:

1. التأكيد على وحدة التراب السوداني ، ورفض كافة أشكال التدخل الأجنبي الهدام لتقويض وحدة السودان واستقراره.

2. أهمية تدعيم الاستثمارات العربية في إقليم دارفور ، وإنشاء صناديق استثمار وتنمية خاصة بالإقليم.

3. ضرورة تنسيق وتفعيل مواقف الدول العربية إزاء أزمة دارفور عن طريق الجامعة العربية.

4. دعم ومساندة دور الاتحاد الإفريقي في إدارة وتسوية الأزمة في دارفور والتنسيق ما بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي لملء الفراغ الذي تحاول القوى الغربية ومجلس الأمن الاستفادة منه في تحقيق المصالح الغربية.

إذا يمكن القول أن أزمة دارفور هي أزمة داخلية ، كانت ولا زالت على هيئة صراع داخلي بين أبناء وطن واحد تحكمت في مسار تطورها وتفاعلها قوى مختلفة داخلية وإقليمية ودولية الأمر الذي يفسر تدخل هذه القوى في ازدياد الصراع وتأخر تسويته مما يدعو للحاجة للفصل ما بين هذه القوى المؤثرة ليبقى الصراع محصورا في موطنه الأصلي ولأسبابه الحقيقية ، لتمكين إرجاعه إلى بداياته ، لتعجيل إنهائه تماما ، ولا يمكن فصل هذه القوى إلا عن طريق ، تحديد مطالبها وأطماعها ، وتجميع وتحجيم تلك الأطماع ، والخروج بها من دائرة الصراع.

قائمة المراجع

أولاً: التقارير:

1. أبو طالب حسن ، قضايا عربية ساخنة ، التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ، 2005م.
2. البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في العالم 1997م ، الدولة في عالم متغير ، القاهرة ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1970م.
3. الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام رقم 947 ، 2004/12/1م ، daccess-ods.un.org/TMP/9310757.html .
4. الأمم المتحدة مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام رقم 10 ، 2005/1/6م ، daccess-ods.un.org/TMP/3391277.html .
5. الأمم المتحدة مجلس الأمن ، تقرير الأمين العام رقم 68 ، 2005/2/3م ، daccess-ods.un.org/TMP/3391277.html .
6. الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 1556 ، جلسة رقم 5015 ، 30 يوليو 2004م.
7. الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، القرار رقم 1556 ، جلسة رقم 5015 ، 30 يوليو 2004م.
8. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، حالة اللاجئين في العالم 1997 - 1998م: برنامج عمل إنساني ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الأولى 1997م.
9. المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ، حالة اللاجئين في العالم 1997 - 1998م ، ترجمة الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1997م.
10. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، Fact Sheet 15, Darfur-Humanitarian Emergency ، 23 يوليو 2004م.

11. ----- (محرر) ، التقرير السنوي 2003م ، السودان والعالم
(الخرطوم ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، 2003م).
12. تقرير حاكم عام السودان لعام 1939 - 1941م.
13. تقرير حاكم عام السودان لعام 1945 - 1949م.
14. جامعة الدول العربية ، القرار 6924 ، الدورة العادية رقم 130 ، دعم السلام والوحدة
والتنمية في جمهورية السودان ، 8/9/2008م.
15. حركة العدل والمساواة السودانية ، نص مسودة البروتوكول الأمني حول إقليم دارفور ،
8/11/2004م.
16. خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في افتتاح الجلسة 61 للجمعية العامة للأمم
المتحدة مكتب برنامج الإعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، 19/9/2006م ،
(usinfo.state.gov/xarchives/display.html).
17. ((رويترز)) ، 1 يوليو 2004م.
18. شهادة روجر وينتر ، مساعد مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، أمام اللجنة
الأمريكية للعلاقات الدولية ، 6 مايو 2004م.
19. ضلع جمال محمد السيد ، أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية
، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، نشرة محكمة عدد 78 ،
2007م.
20. عابدين محمود ، العلاقات المصرية السودانية ، القاهرة ، 2005م.
21. عاشور محمد ، أحمد على سالم (محرران) ، دليل المنظمات الإفريقية الدولية ،
القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2006م .
22. علي حيدر إبراهيم ، التقرير الاستراتيجي السوداني الخرطوم مركز الدراسات
السودانية ، 2004 - 2005م.
23. علي أبو زيد علي ، ورقة بعنوان "النزاعات القبلية في ولايات دارفور" مقدمة في
المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، بمعهد البحوث والدراسات
الإفريقية جامعة القاهرة ، بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية جامعة أفريقيا
العالمية بالخرطوم في 13 - 14 ديسمبر 2004م.

24. كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في افتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2006م.
25. منظمة العفو الدولية ، يناير 2005م.
26. مديرية دارفور ، قصة الإنسان والأرض ، الخرطوم ، وزارة الثقافة السودانية ، 1974م.
27. مديرية دارفور ، قضية الإنسان والأرض ، الخرطوم وزارة الثقافة السودانية ، 1997م.
28. نصر الدين إبراهيم ، رئيس الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ، القاهرة ، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا ، الملف الدوري 2000م.
29. "هيومان رايتس واتش" ، مايو 2004م.
30. يان إيغلاند ، معاون الأمين العام للأمم المتحدة للشئون الإنسانية ، كما نقل عنه مركز الأخبار التابع للمنظمة الدولية ، 18 فبراير 2005م.

ثانياً: الكتب:

1. إبراهيم سعد الدين ، الإقليات في العالم ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1995م.
2. إبراهيم عبد الله عبد الرزاق وشوقي الجمل ، تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر ، القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 1997م.
3. أبو سليم محمد إبراهيم ، الفور والأرض ، وثائق تملك ، الخرطوم ، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية ، 1975م.
4. أبو سليم محمد إبراهيم ، في الشخصية السودانية ، دار جامعة الخرطوم ، 1979م.
5. ابن حوقل ، كتاب صورة الأرض ، العراق ، دار صادر عن طبعة ليدل ، 1939م ، ج 1-2.
6. ابن خلدون ، العبر وديوان المبتدأ والخبر ، بيروت ، فوسته الأعلمي للمطبوعات ، 1971م ، ج 6.
7. أبو الخير ، السيد مصطفى أحمد ، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر ، القاهرة ، اتيراك للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005م.

8. أبو العنين محمود ، إفريقيا والتحويلات الراهنة في النظام الدولي في مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996م.
9. أحمد عبد الغفار محمد ، وشريف حرير ، المجتمع الريفي السوداني عنصر حركته واتجاهاتها ، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية ، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، جامعة الخرطوم ، 1972م.
10. إسماعيل عبد القادر ، مشكلة دارفور الأصول التاريخية ، ومحاولات الحل السياسي والتدخل الدولي ، القاهرة ، مطبعة الموجي ، 2008م.
11. الباشا محجوب ، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان ، مركز الدراسات الإستراتيجية ، الخرطوم ، 1998م.
12. البحيري زكي ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان ، القاهرة.
13. التونسي محمد بن عمر ، كتاب تشحيد الأذهان بسيرة بلاد العرب والسودان ، القاهرة ، دار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، 1965م.
14. بانيكار ك.مادهو ، الوثنية والإسلام ، (ترجمة) ، أحمد فؤاد بليغ ، بيروت ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1990م.
15. بغدادي عبد السلام إبراهيم ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000م.
16. الجبير أحمد ، العلاقات العربية الإفريقية ، طرابلس ، منشورات الجامعة المفتوحة ، 1992م.
17. جاسم ظاهر ، أفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال ، "دراسة تاريخية" ، القاهرة ، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات ، 2003.
18. الجمل شوقي ، تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، 1980م.
19. الجعلي عبد الرحمن الغالي ، التعدد الإثني والديمقراطية في السودان: نحو ميثاق ثقافي ، من حيدر إبراهيم علي (تحرير) التعدد الإثني والديمقراطي في السودان ، القاهرة ، مركز الدراسات السودانية ، 2003م.

20. الحيدري إبراهيم ، صورة الشرق في عيون الغرب ، بيروت ، دار الساقى ، 1996م.
21. حسن حمدي عبد الرحيم ، "مشكلة جنوب السودان: دراسة في الأطر التاريخية وديناميات الصراع" القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1996م .
22. الحاج محمود خالد ، وآخرون ، دارفور الحقيقة الغائبة ، الخرطوم ، المركز السوداني للخدمات الصحية 2004م.
23. خشيم مصطفى عبد الله ، مفاهيم وأسباب البحث السياسي ، طرابلس ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، 2002م.
24. درويش سلوى ، "اللاجئون في إفريقيا ، دراسة أنثروبولوجية " ، في مصر وإفريقيا: الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة ، القاهرة ، 2000م.
25. دوبشر غي ، تشريح جثة الاستعمار ، بيروت 1968م.
26. ديفستون باسيل ، لمحات من تاريخ إفريقيا ، سبها ، ترجمة ونشر مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، سبها ، 2001م.
27. رياض زاهر ، استعمار إفريقيا ، القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، 1965م.
28. رأفت إجلال ، "الأزمة في دارفور الأسباب التطورات والنتائج" ، في نادية محمود مصطفى (تحرير) ، ملامح النزاع في دارفور القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، 2004م.
29. الرفاعي عبد الرحمن ، عصر محمد علي ، القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، 2001م.
30. زبادية عبد القادر ، الحضارة العربية والتأثير الأوروبي في أفريقيا الغربية وجنوب الصحراء، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتابة ، 1989م.
31. سون دافيد ، أفريقيا تحت أضواء جديدة ، بيروت ، 1963م.
32. شقير نعوم ، تاريخ السودان ، بيروت ، المكتبة الدولية ، 1988م.
33. شكري محمد فؤاد ، مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادي النيل في القرن التاسع عشر 1820 1899 ، القاهرة ، دار المعارف ، سنة 1957م.
34. ضيف الدين محمد ، أفريقيا بين الدول الأوروبية ، القاهرة 1959م.

35. الطيب مدثر عبد الرحيم ، التعاون العربي الإفريقي ، العرب النظام الاقتصادي الجديد ، بيروت ، دار المشرق والمغرب ، 1983م.
36. عبد الرحيم مدثر ، "فكرة الوحدة الوطنية" في العجب أحمد الطريقي (تحرير) ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مجلس دراسات الحكم الإقليمي ، الخرطوم ، جامعة الخرطوم 1988م.
37. عبد الرحمن حمدي ، الفساد السياسي في إفريقيا ، القاهرة: دار القارئ العربي ، الطبعة الأولى 1993.
38. عبد الرحمن حمدي ، قضايا في النظم السياسية الإفريقية ، القاهرة مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة دراسات إفريقية رقم 5 ، 1998م .
39. علوي مصطفى ، أزمة قارة: دراسة في العلاقة بين أزمات التهيئة الداخلية والسلوك الدولي في القارة الإفريقية ، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر ، 1986م.
40. عثمان عبد المنعم ضيف ، "دارفور التاريخ والصراع والمستقبل" ، القاهرة ، دار الرشاد ، 2007م .
41. عودة عبد الملك ، السياسة والحكم في إفريقيا ، القاهرة ، 1959م.
42. عاشور محمود ، أحمد علي سالم (محرران) ، دليل المنظمات الإفريقية الدولية ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ومشروع دعم التكامل الإفريقي ، 2006م .
43. عمر محمد صالح عمر ، البعد الدولي بقضية دارفور ، جذور الأزمة ومآلاتها ، الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة ، 2007م.
44. فضل صلاح ، مشكلة دارفور والسلام في السودان ، القاهرة ، كتاب الجمهورية ، القاهرة 2004م.
45. فضل ، هيام أليس (محرران) ، مشكلة دارفور والسلام في السودان ، القاهرة: دار الجمهورية للصحافة ، يوليو 2004م .
46. الفيتوري أحمد سعيد ، ليبيا وتجارة القوافل ، طرابلس ، الإدارة العامة للآثار ، 1972م.
47. قبلي بهاء الدين مكاوي محمد ، الصراعات الإثنية في إفريقيا ، الخرطوم ، المركز العالي للدراسات الإفريقية ، 2007م.

48. لو امباي ، إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا "مع التطبيق على نيجيريا" ، الخرطوم ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة إفريقيا العالمية ، 1998م.
49. اللحاح أحمد عبد الله ، ومصطفى محمد بوبكر ، البحث العلمي - خطواته - مناهجه - المفاهيم الإحصائية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2002م.
50. المسعودي ، مروج الذهب ومعارك الجوهر ، (تحقيق) ، محمد محي الدين عبد الحميد ، بيروت ، المكتبة العصرية ، 1988م.
51. محمد محمد عوض ، السودان الشمالي ، سكانه وقبائله ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة.
52. مقلد عبد الفتاح ، الإسلام والعروبة في السودان ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، 1985م.
53. محمود أحمد إبراهيم ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2001م.
54. نجيلة حسن ، ذكرياتي في البادية ، بيروت ، دار كتبة الحياة ، 1964م.
55. النحاس محمد الأمين عباس ، أزمة دارفور ، بداياتها وتطوراتها ، في السودان على مفترق طرق بعد الحرب قبل السلام ، القاهرة ، 2005م.
56. نبيان أنور مولود ، أفريقيا والصراع العربي الإسرائيلي، بغداد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 1986م.
57. نصر الدين إبراهيم ، التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا.
58. وهبات أحمد ، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر ، دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 1999م.
- ثالثا: الدوريات:

1. بوشة أحمد إبراهيم (الأستاذ الجامعي ورئيس مجلس أمناء شبكة منظمات دارفور الطوعية) ورقة بعنوان "أزمة دارفور والأرض - ودعة نموذجاً" مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالإشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 13 - 14 ديسمبر 2004م ، ملحق مسودة المبادرة الموحدة.

2. البشير عبد الوهاب الطيب ، ورقة بعنوان "أوضاع النازحين في دارفور في ضوء ديناميات الصراع بين الدولة والمعارضة والمجتمع الدولي" مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 13 - 14 ديسمبر 2004م ، ملحق مسودة المبادرة الموحدة.
3. البكري هدى ، مجلة السياسة الدولية ، يناير 2005م.
4. حسن نور عبد القادر ، "التمرد المسلح في دارفور: ساحة جديدة للقتال في السودان" ، في السياسة الدولية القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 153 ، يوليو 2003م.
5. تنيرة بكر مصباح ، تطور الصراع بين القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط وأثره على مستقبل الوطن العربي ، مجلة شؤون عربية ، القاهرة ، العدد 100 ، ديسمبر 1999م.
6. خوجلى مصطفى ، ورقة بعنوان ، دارفور : البيئة والإنسان "مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور " بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، بالاشتراك مع مركز البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم في 13 - 14 ديسمبر 2004م.
7. راضي أشرف "القرن الإفريقي" من النزاع الإقليمي إلى المنازعات الأهلية ، السياسة الدولية ، العدد 105 ، يوليو 1991م.
8. رسلان هاني ، أزمة دارفور وجهود التسوية بين تعدد الأدوار وحدود الفاعلية ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية ، كراسات إستراتيجية ، عدد 157 ، 2005م .
9. سيد حامد حريز ، ورقة عمل بعنوان "دارفور انثروبولوجيا - البعد الإثني للصراع السياسي" مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ، بالمشاركة مع مركز البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة أفريقيا العالمية 13 - 14 ديسمبر 2004م.

10. صالح عبد الله ، "مع تفاقم الصراع وتردي الأوضاع الإنسانية: هل تصبح دارفور بوابة التدخل الدولي في السودان؟" ، في مجلة العصر ، 2004/7/4م.
11. ضلع جمال محمد السيد ، أزمة دارفور في ظل التفاعلات الداخلية والتداعيات الخارجية ، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة محكمة ، عدد 78 ، 2007م .
12. عودة عيد الملك ، "هزيمة الانفصاليين في نيجيريا" ، السياسة الدولية ، العدد 20 ابريل 1970م.
13. عبد المنعم أحمد فارس ، "الحرب الأهلية في أنجولا: عوامل الصراع ومحاولات التسوية" ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوي للدراسات الإفريقية حول الصراعات وحول الحروب الأهلية في إفريقيا ، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 29 - 30 مايو 1999م.
14. علي علي أبو زيد ، ورقة عمل بعنوان "النزاعات القبلية في ولايات دارفور" مقدمة في المنتدى العلمي لمستقبل وادي النيل حول أزمة دارفور ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة 2004م.
15. عبد العزيز خالد بن سلطان ، موسوعة مقاتل من الصحراء مشكلة دارفور وتداعياتها المسلحة والإقليمية العالمية ، الإصدار الثامن 2007م.
16. عباس محمد الأمين ، "أزمة دارفور بدايتها وتطوراتها" ، في المستقبل العربي القاهرة: دار المستقبل العربي ، عدد 312 ، فبراير 2005م .
17. قنديل محمد ، الدور الفرنسي في دارفور ، آفاق إفريقية ، المجلد الرابع ، العدد 34 ، 2007م.
18. الفوال نجوى ، "أويوتي والجمهورية الثالثة في أوغندا" ، السياسة الدولية ، العدد 66 أكتوبر 1981م.
19. الفوال نجوى ، "إثيوبيا" ، تجربة العقد الأول من الثورة ، السياسة الدولية ، العدد 76 أبريل 1984م.
20. نعمة كاظم هاشم ، "أزمة دارفور: السودانية والعروبة والتدويل والأفرقة" المستقبل العربي بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 314 ، أبريل 2005م.

21. محي الدين شيماء ، موقف مجلس الأمن من الصراع في دارفور ، آفاق إفريقية ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، المجلد الرابع العدد 24 ، شتاء 2007م.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1. فضل عثمان عمر ، العلاقات بين دارفور والحكم الذاتي المصري 1821 - 1884م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، معهد الدراسات الإفريقية ، 1973م.
2. الرشيد محمد محمود ، دارفور تحت حكم علي دينار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، معهد الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، 1980م.
3. طارق زكي محمد شرشر ، موقف جامعة الدول العربية من أزمة دارفور ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، 2009م.
4. نصر السيد يوسف ، جهود مصر الكشفية في إفريقيا في القرن التاسع عشر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، في التاريخ الحديث ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ، 1974م.
5. مجدي جلال أحمد صالح ، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، معهد الدراسات الإفريقية ، 2009م.
6. يوسف فتحي يوسف أبو العلا ، أزمة دارفور وانعكاسها على الأوضاع في السودان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة القاهرة ، 2008م.

خامساً: شبكة المعلومات:

1. المركز السوداني للخدمات الصحفية ، دارفور: الحقيقة الغائبة ، كتاب صادر عن المركز على موقعه على الإنترنت (www.smcsudan.com).
2. العربية نت ، "الوفد السوداني يتجاهل افتتاح مفاوضات نجامينا" ، 2004/3/30 ، (www.alarabiya.net/articales/2004/03/30/1499.html).
3. اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات ، نص اتفاق سلام دارفور الجولة الأولى من 10-2009/2/17م.

- (www.qatar-conferences.org/darfur/documents.php) .
4. (www.aljazeera.net/NR/exeres/E73316F2-4393-4387-B481-F8E32744B9FE.html) .
5. (www.arabissues.net/studies/Dr.Moh'd-Bani-salameh/Azmat-Dawlah.html) .
6. (www.aljazeera.net/NR/exeres/E73316F2-4393-4387-B481-F8E32744B9FE.html) .
7. (www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=5494) .
8. WWW.awsat.com/details.asp?section=4&artical=191167&issueno=9 04(7)
9. فضل عثمان عمر ، العلاقات بين دارفور والحكم الذاتي المصري 1821 - 1884م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة ، معهد الدراسات الإفريقية ، 1973م .
10. جبريل رزوق ، "حمد جاسم: قطر على مسافة واحدة من الأطراف السودانية" ، في مؤتمرات قطر - سلام دارفور من 10-17/2/2009م ،
(www.qatar-conferences.org/darfur/viewlastnews.php?id=29) .
11. حركة العدل والمساواة ، نص خطاب الحركات الموحدة بجوبا في الحفل العام بحضور النائب الأول لرئيس الجمهورية ، 5/12/2007م ،
(www.sudaniem.com/2004/forum/viewtopic.php?t=870&highlight=&sid=1495337b793def99c9b3b318ac41bc5e)
12. حمد ضياء ، "قمة طرابلس برسم خارطة طريق لدارفور" ، في جريدة الوطن ، 17/5/2005م
- (www.alwatan.com/graphics/2005/05may/17.5/index.html#5) .
13. حمدي عبد الرحمن ، "دارفور بين الدوحة وتل أبيب" ، في صحيفة العرب ، 22/2/2009م ،
(www.alarab.com.qa/details.php?docid=73601&issueNo=426&secid=

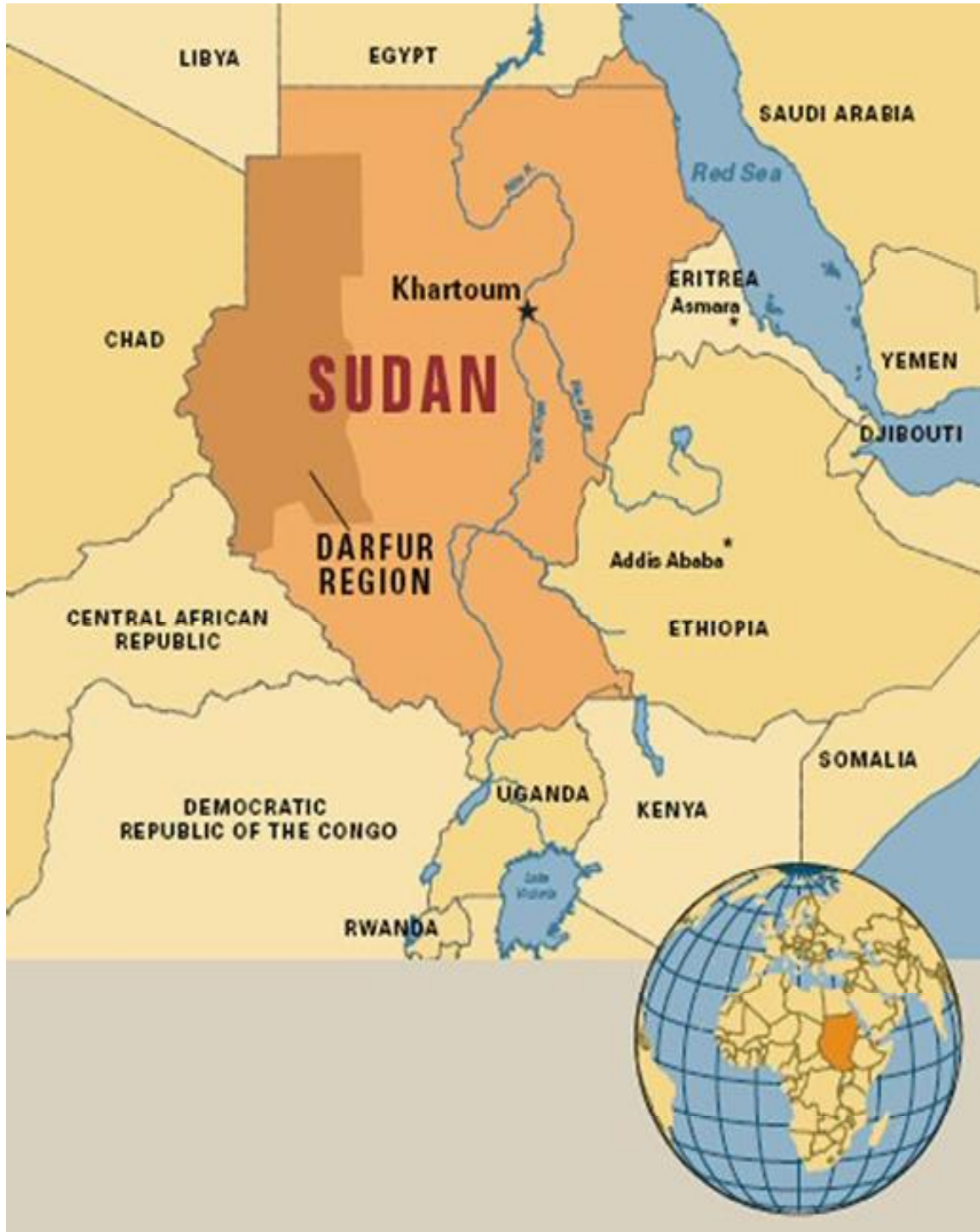
14. حامد إبراهيم حامد ، "دارفور .. الأزمة الإنسانية: هل تتحول إلى تدخل دولي في السودان؟" الجزيرة نت (-www.aljazeera.net/NR/exeres/E73316F2-4393-4387-B481-F8E32744B9FE.html).
15. حزب الأمة القومي ، "توصيات ورشة العمل: معا لحل أزمة دارفور في الفترة ما بين 20 - 22 يونيو 2004م" (الخرطوم: أمانة الدراسات والبحوث بحزب الأمة ، يونيو 2004 ، www.umma.org/dar/dafutr1.htm).
16. خالد بن سلطان بن عبد العزيز (محرر) ، موسوعة مقاتل من الصحراء مشكلة دارفور وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية (الإصدار الثامن ، 2007)
(www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/index.html) .
17. خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في افتتاح الجلسة 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة مكتب برنامج الإعلام الخارجي ، وزارة الخارجية الأمريكية ، 2006/9/19م
(usinfo.state.gov/xarchives/display.html) ،
18. سليم الكراري ، المصالح السودانية في السودان ، موقع دارفور نيوز .
19. سعاد عبد الله ، "الحكومة هي الضحية في نزاع دارفور: وزير العدل علي ياسين في حوار مع جريدة الرأي العالم" ، (ryaam.net/index.htm) .
20. صفاء الصالح ، "في السودان: السلام الذي لم يكتمل" ، في هيئة الإذاعة البريطانية ، 2005/12/29م ،
(news.bbc.co.uk/hi/middle_east_news/newsid_4567000/4567218.html) .
21. صحيفة الصحافة ، "وزير الخارجية يجدد رفض الحكومة لمطلب حركة تحرير السودان بإيجاد مراقبة دولية لاتفاق أبشي" ، 2003/10/28م ،
(www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147485354&BK=1) .
22. طلعت رميح ، "رؤية إستراتيجية في قضية دارفور" ، في المسلم ، 2004/6/18م ،
(amoslim.net/node/85433) .
23. عادل الدقاقي ، استمرار ضغوط الكونغرس للتدخل في دارفور في تقرير واشنطن ، العدد 77 23 سبتمبر 2006م .

- (www.taqrir.org/showarticlehl.cfm?id=470&histring) .
24. عصام زيدان ، دارفور ، ملتقى الإيرادات ومنتهى الغايات ، 4 سبتمبر 2006م ،
(www.almokhtsar.com) .
25. كلمة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في افتتاح الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2006م .
26. محمد الضو سليمان ، "نص المبادرة الخاصة للأمم المتحدة لإعادة إعمار ولايات دارفور الكبرى " ، في سودانيزاون لاين ، 2003/9/17م ،
(www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgiseg=msg&board?) .
27. محمد الأمين ، "الدوحة تعرض مسودة جديدة لاتفاق إطار على طرفي مفاوضات دارفور " ، في دار الحياة ، 2009/2/15م ،
(www.daralhayat.com/arab_news/nafrica_news/02-2009/Articale-20090214-76708077-c0a8-10ed-0095-ef17d59be213/story.html) .
28. مصطفى التجاني ، "الأمم المتحدة تتعهد بتقديم المساعدات الإنسانية للنازحين بدارفور " ، في صحيفة الصحافة ،
(www.alsahafa.info/index.php?type=3&id=2147484372) .
29. مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان ، رؤية حركة العدل والمساواة السودانية لحل مشكلة السودان في دارفور ،
(www.cihrs.org/Arabic/NewSystem/Articles/538) .
30. موقع أفهم دارفور ، نص اتفاق دارفور للسلام أبوجا 2006/5/5م
(www.ifhamdarfur.net/files/8_65200741139.pdf) .
31. موسوعة وكببديا الموسوعة الحرة ، التدويل ، 2008/2/10م
(r.wikipedia.org/wiki/%DS%AA%D8%AF%D9%88%D9%8A%D9%84) .
32. وكالة السودان للأنباء ، خليل يهنئ الشعب السوداني بتوقيع الاتفاق ويؤكد على ان حركته حريصة على انضمام كافة الحركات والمجتمع المدني والدول المجاورة لدعم السلام ويعلن عن إطلاق عدد من الأسرى الحكومة ، 2009/2/17م ،
(WWW.suna-ad.net/indexE1722009.html) .



خريطة رقم (1)

التقسيم الاستعماري للقارة الإفريقية وموقع السودان من القارة



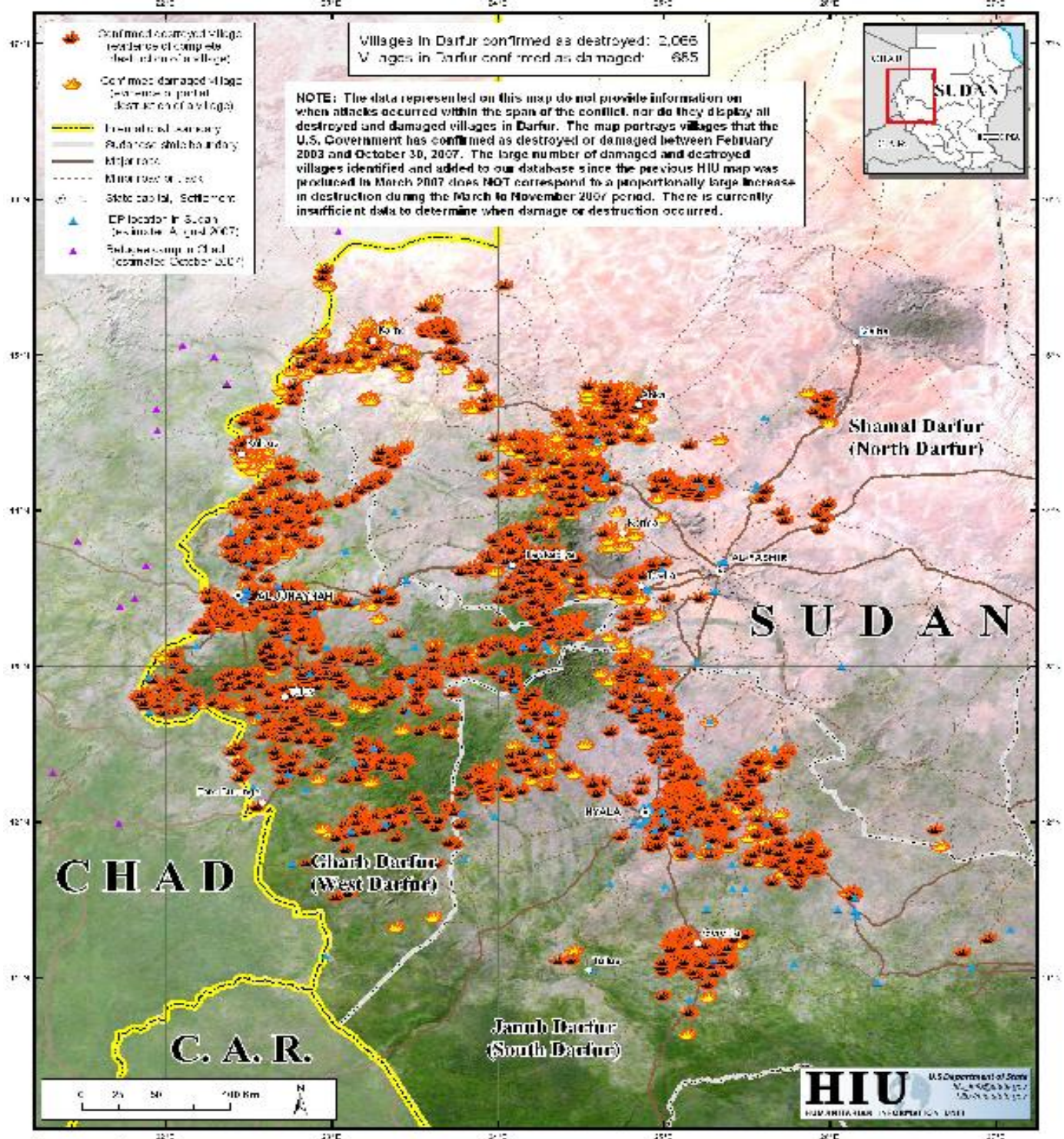
خريطة رقم (2)
موقع السودان ودول الجوار الحدودية



خريطة رقم (3)

موقع إقليم دارفور بالنسبة للسودان ودول الجوار الحدودية

Darfur, Sudan: Confirmed Damaged and Destroyed Villages, February 2003 - October 2007



UNCLASSIFIED

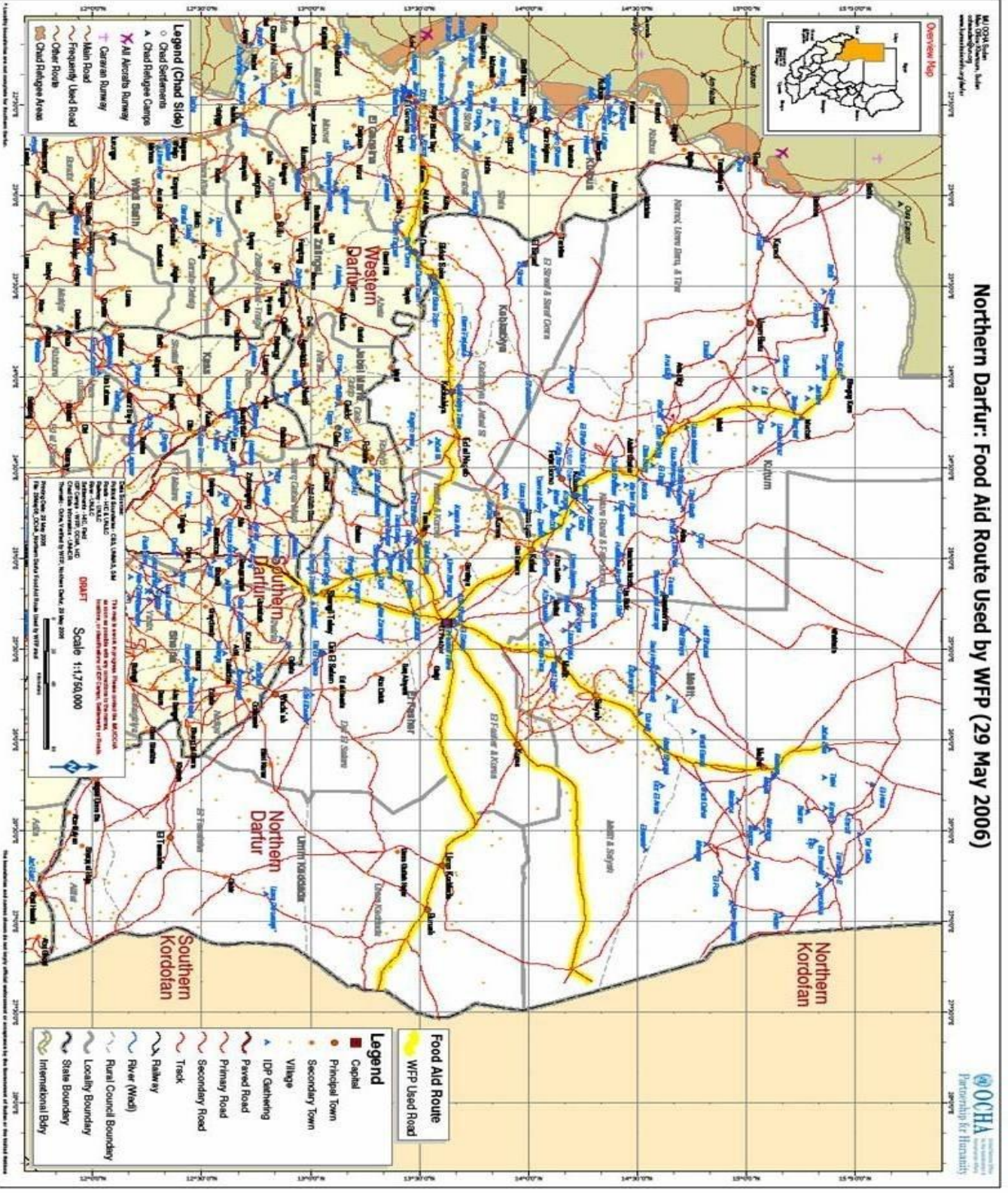
Khartoum and Khartoum North are not necessarily populated.

Source: (a) Damaged and destroyed villages: U.S. Government; CP location: HIU; (b) Religious compounds: UNICEF; (c) Roads and tracks: NASA. Terms & Conditions apply to the work.

خريطة رقم (4)

المناطق المخربة والقرى المدمرة في دارفور (فبراير 2003 - أكتوبر 2007)

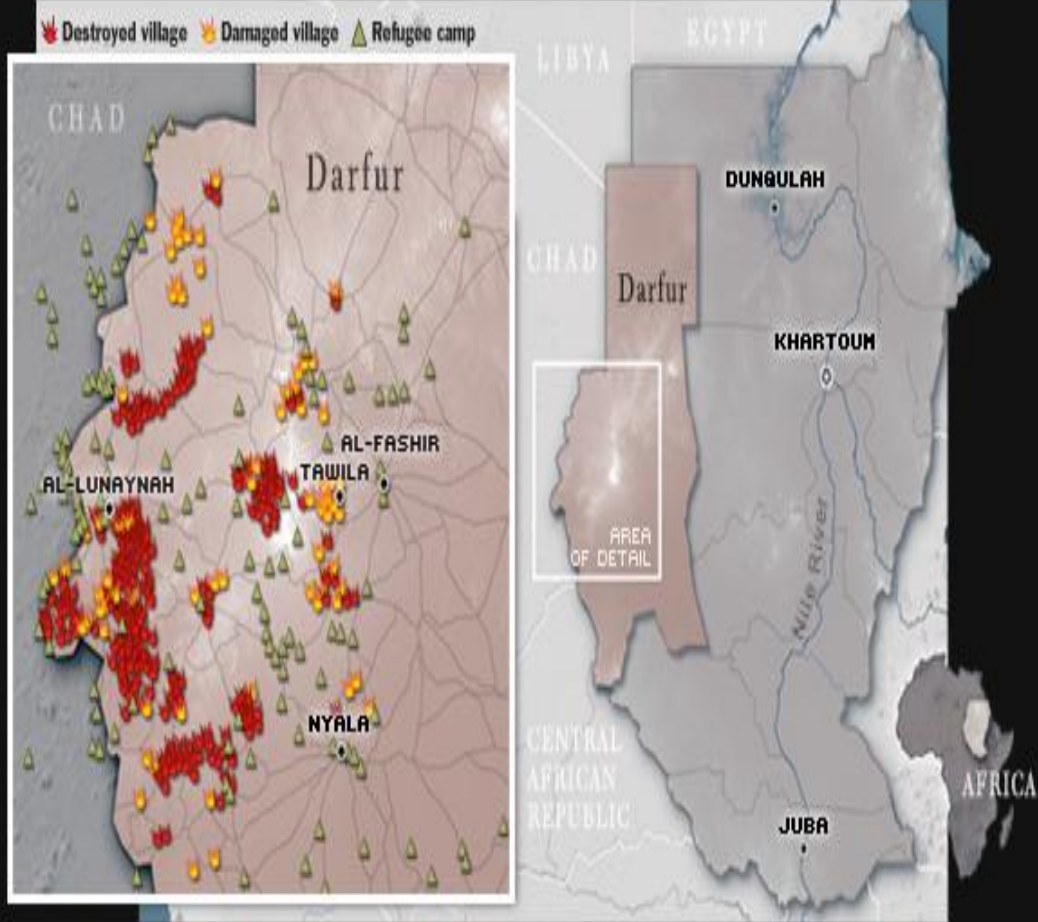
Northern Darfur: Food Aid Route Used by WFP (29 May 2006)



خریطة رقم (5)
شمال دارفور - توضیح لخطوط الإمداد والإغاثة المستخدمة من قبل منظمة برنامج الغذاء
العالمي للأمم المتحدة (29 مايو 2006 م)

Violence In Darfur

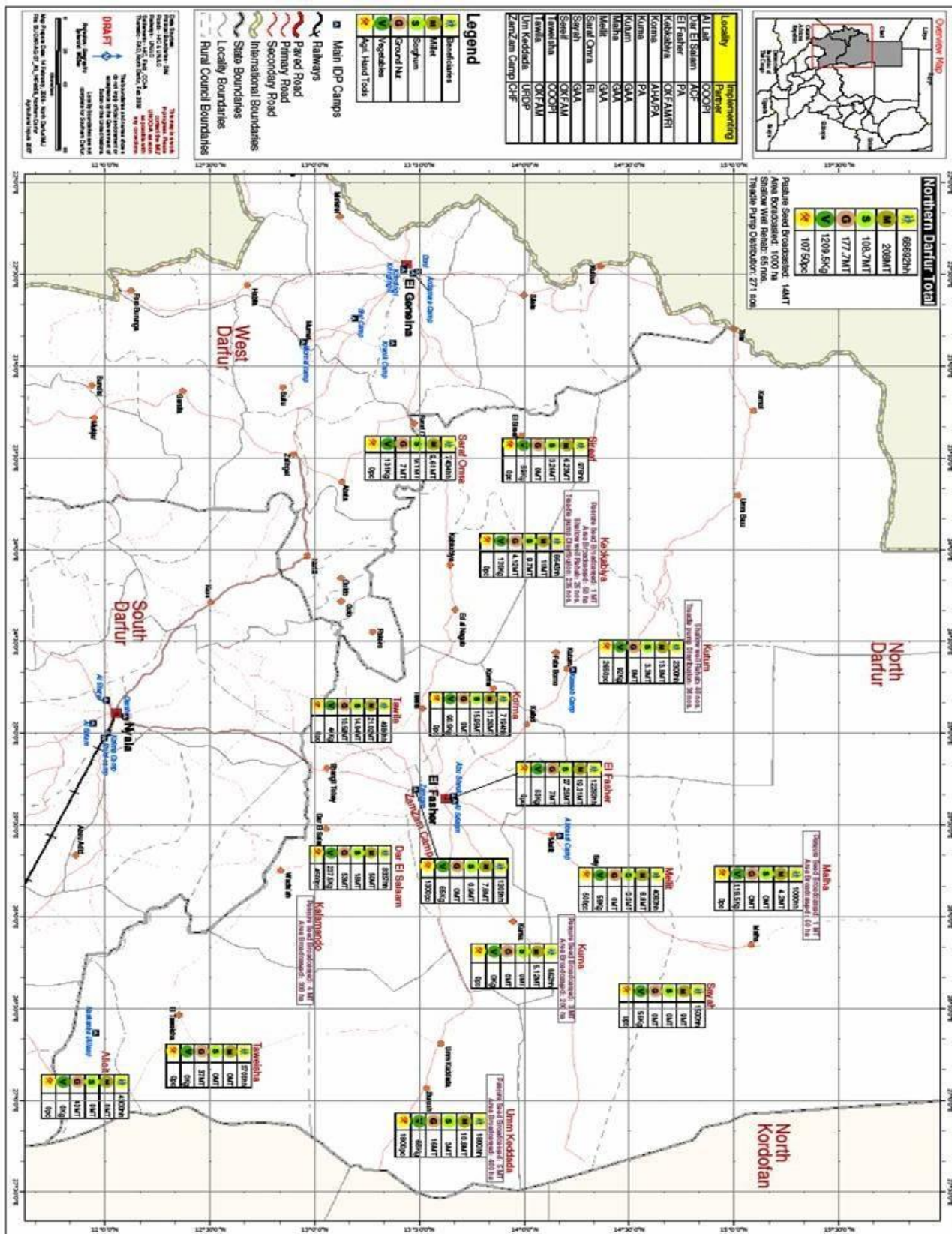
In the Darfur region of Sudan, marauding Arab militiamen called Janjaweed have destroyed villages, killed tens of thousands and displaced more than 1.4 million



خريطة رقم (6)

توزيع العنف في دارفور المناطق التي تمت مهاجمتها وتدميرها

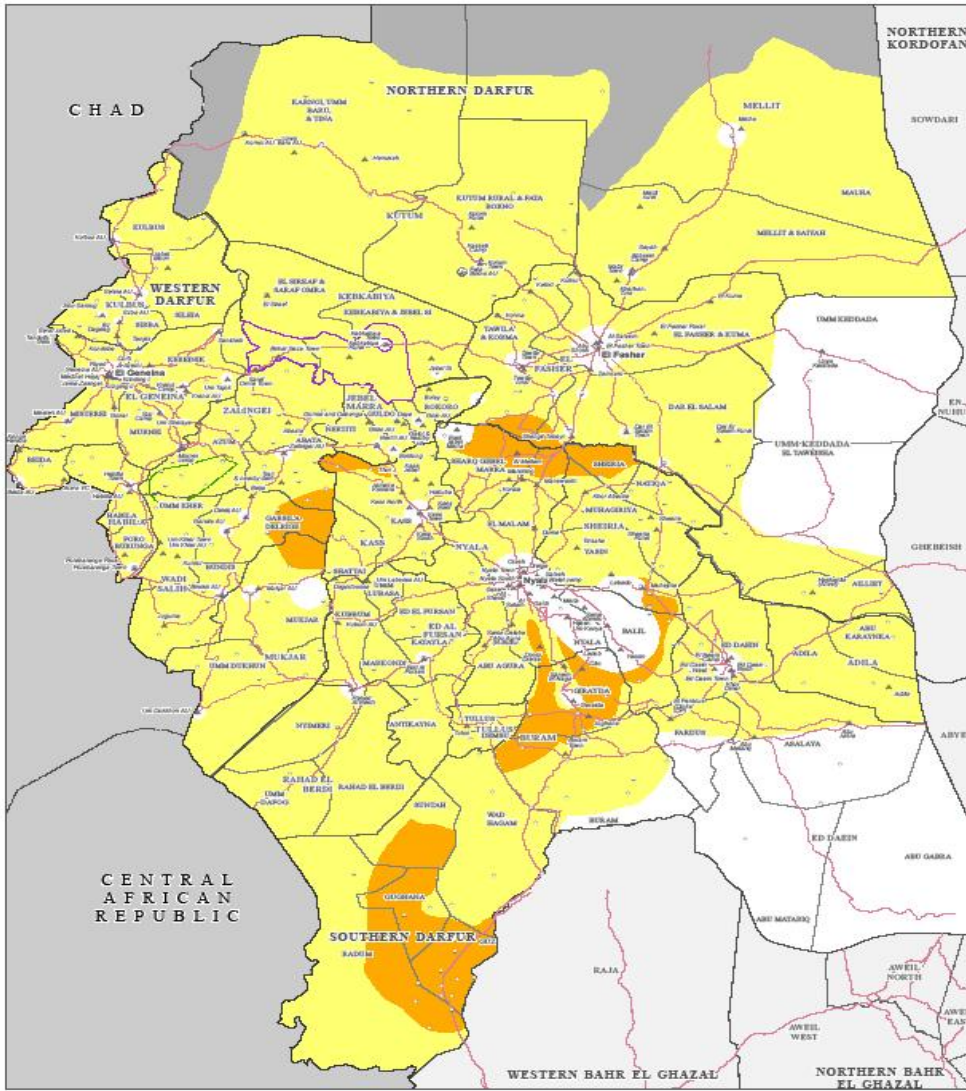
Northern Darfur Agricultural Inputs, 2007



خريطة رقم (7)
 الإنتاج الزراعي في شمال دارفور (2007 م)

Darfur, Sudan - Humanitarian Access Map

15 July - 15 November 2009



Legend

Humanitarian Access (15 July - 15 November 2009)

- Access
- Limited
- No Access
- No Presence

Changes in Humanitarian Access from 15 July 2009

- Previously Full Access
- Previously Limited Access
- Previously No Access

Settlements

- State Capital
- Principal Town
- Secondary Town
- Affected Population Locations (DHP)

Boundaries

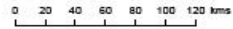
- International
- State
- Locality
- Rural Council

Roads

- Primary
- Secondary

OCHA Sudan is funded by: Common Humanitarian Fund (Denmark, Ireland, Netherlands, Norway, Spain, Sweden, DFID) ECHO, USAID/OFDA and Italy

Map Doc Name: SU-DAR-HUM-27_A3_091201
 _Darfur_Humanitarian_Access_Map
 Creation Date: 1 December 2009
 Projection/Datum: Geographic / WGS 1984
 Web Resources: <http://ochaonline.un.org/sudan>
 Nominal Scale at A3 paper size: 1:3,000,000

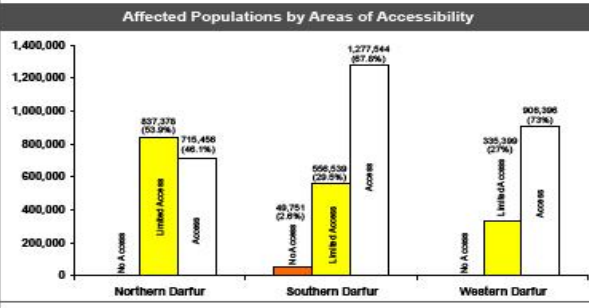


Map data source(s):
 Boundaries - SIM; Roads - UNLCHC; Settlements - HC/OCHA; Affected population locations - OCHA/HNP; Thematic - OCHA

Disclaimers:
 The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the

Affected Population Locations by Accessibility

Level of Access	Northern Darfur	Southern Darfur	Western Darfur
No Access	0	4	0
Limited Access	19	24	22
Access	16	31	36



Affected population locations and figures used in this map are based on Draft Darfur Humanitarian Profile #36, 1 April 2009

Levels of Access

No Access:
 No humanitarian programmes in the area between 15 July and 15 November due to lack of access.

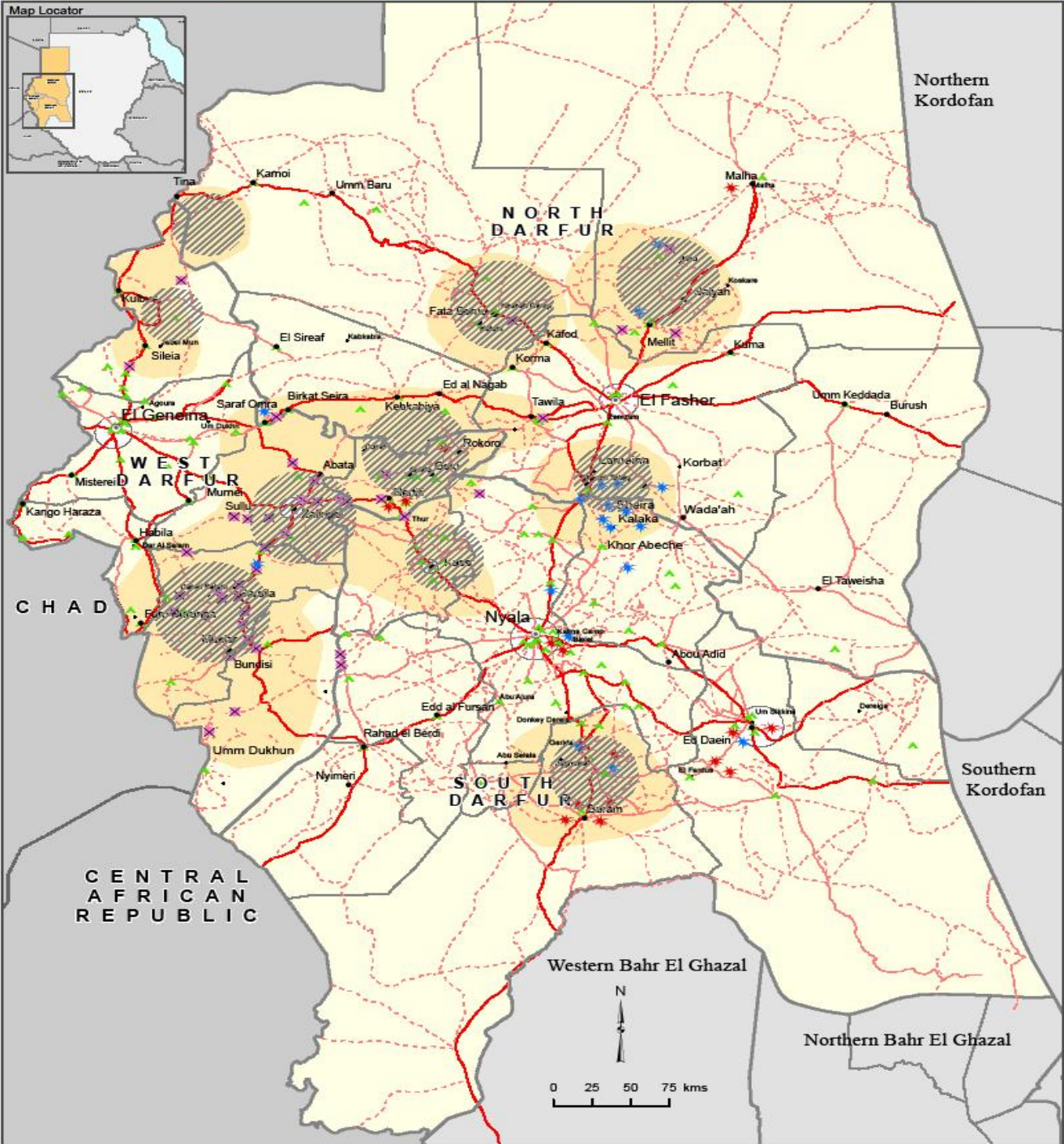
Limited Access:
 Full time agency presence in the area was not possible between 15 July and 15 November, however the area has been visited at least once by a humanitarian agency during the time period.

Access:
 Full time agency presence in the area or routine programme activities between 15 July and 15 November.

No Coverage:
 Areas with no population or no humanitarian interventions by the UN or INGOs.



خريطة رقم (8)
 التدخل الإنساني في مناطق الصراع في دارفور (15 يوليو - 15 نوفمبر 2009)



Legend

Note:
Access levels display areas where land travel has been impacted by incidents of insecurity. Levels are described in three steps:
1) Full access where regular precautions suffice for movement.
2) Limited access where in addition to previous step, security clearance is required (and possibly military escort).
3) Reduced or no access where in addition to previous steps, military escort are regularly required and no go areas have been designated for significant periods.
Incidents impacting access (declared or reported) are reported as clashes and presence of armed groups. However, banditry is also widespread and a significant factor. The existence of road blocks poses security threats, affecting movement of humanitarian organizations and services.
Information sources: OCHA reporting.

OCHA Sudan is funded by:

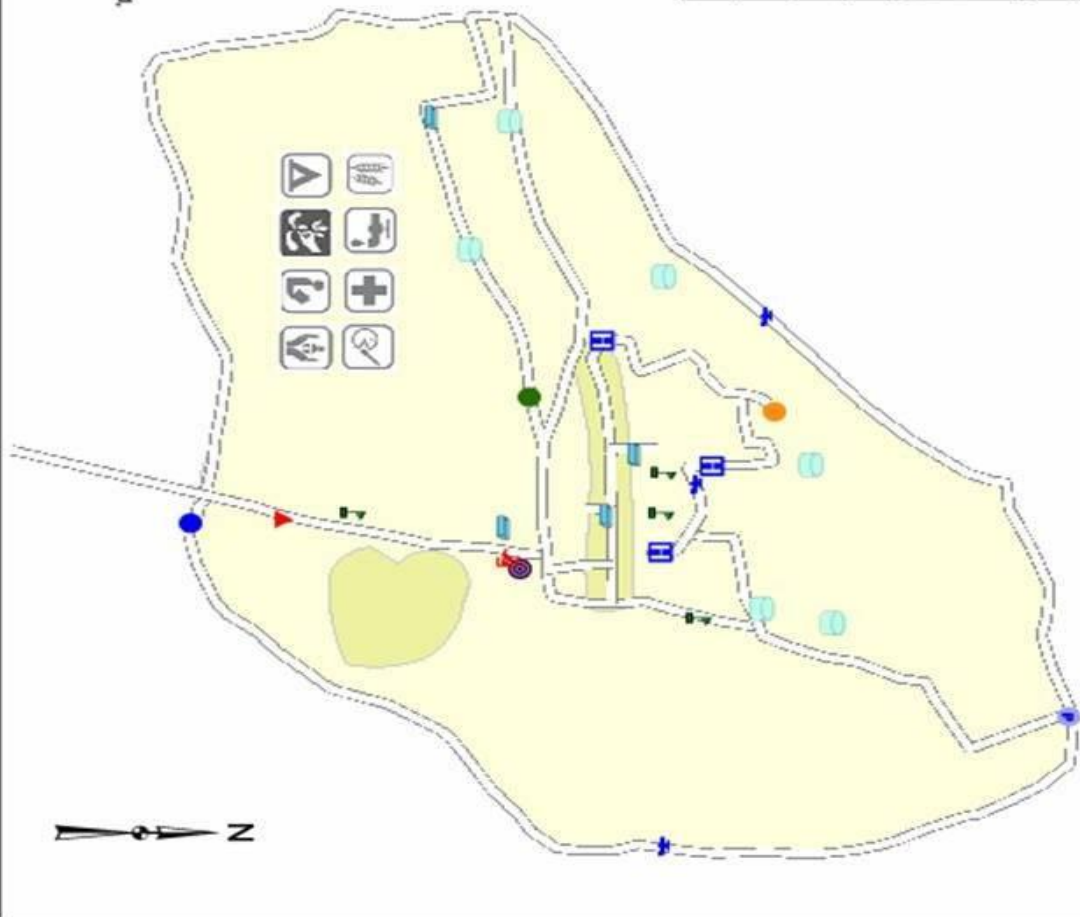
Map Source: Political boundaries, OCHA
Population: UN, UNDP, OCHA
Scale: 1:100,000
Data: UN, UNDP, UNHCR, UNRWA, USAID, UK, etc.
The designations employed and the presentation of material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.
Created Date: 10 January 2010

خريطة رقم (9)
التدخل الإنساني في دارفور والمنظمات الدولية (أكتوبر 2009 – يناير 2010)
توضيح لمناطق الصراع والمواجهات الدموية

Otash IDP Camp, South Darfur, Nyala

Draft Map

Symbol	Sectors	Locality
	Food Aid	WVI, WFP
	Water, Sanitation & Hygiene	WES
	Health & Nutrition	WVI, HA/IEDICA, Kuwait Patent, Heilig Fund, UNICEF, MOH
	Shelter/NFI	UNLAC, RCN
	Agriculture	COF, WVI
	Education	WVI, COF, SUD/WAO
	Protection	COF



OCHA Sudan is funded by:
Common Humanitarian Fund (Denmark, Ireland, Netherlands, Norway, Spain, Sweden, DFID)
ECHO, USAID/OFDA and Italy



Legend

- Camp Compound
- WFP WH
- WFP OCHA
- CHC
- HMC
- New Arrivals
- Police Station
- School
- Water point
- Water Stand
- Water Pump
- Water Tank
- Water Truck
- Water Truck
- Market
- Camp Area

Map Doc Name: SU-0408-CAMP-14_A1_S0CT18
South Darfur Otash IDP Camp

Creation Date: 18 October 2018
Project/Location: Darfur/South Darfur
Web Resources: <http://dhsprogram.com>
Metadata: www.southdarfur.org
Metadata Scale of A4 paper size: 1:17,720

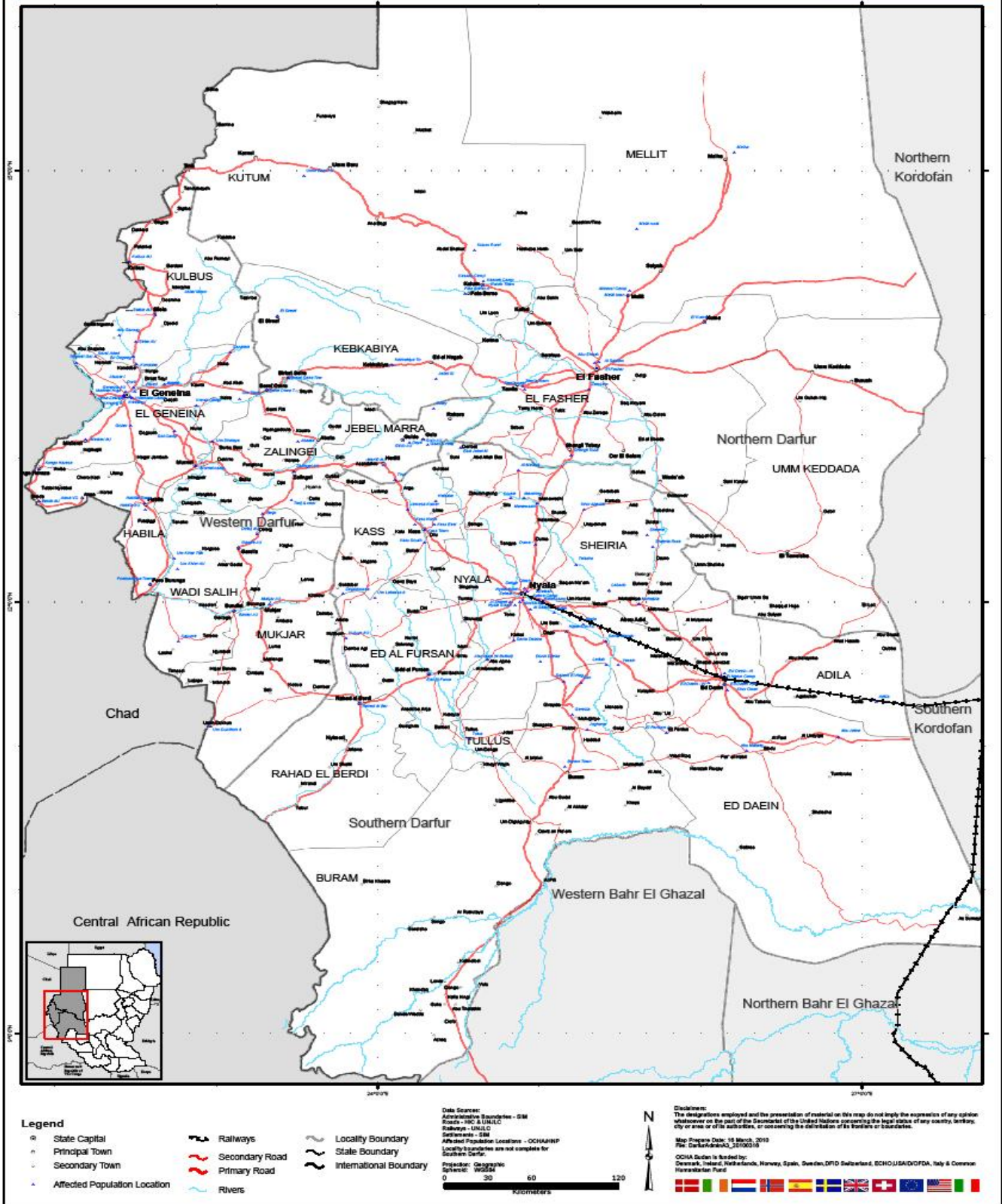
Map data sources:
Aerial: NAIP
Satellite: GeoEye, NAIP
Outlines: OCHA, UN

This document symbol and the presence of a symbol in this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Publisher of the United Nations concerning the legal status of any territory, city, village or locality, or the boundaries or the location of its borders or boundaries.



خريطة رقم (10)

جنوب دارفور - نموذج لمخيمات اللاجئين (مخيم أوتاش)



خريطة رقم (11)

التقسيمات الإدارية الخاصة بمنطقة دارفور كما ترها الحكومة السودانية

Libya

University
of Benghazi



Faculty
of Economy

Department: Political Sciences

Civil Wars in Africa; The case study of Darfur, Sudan

Submitted by:

Medhat Mubarek Juma Al-Ammamiy

Supervised by Dr:

Abdullah Masaoud

A thesis submitted in partial fulfillment of requirements for the
Master's degree in Political Sciences

At the department of political Sciences Faculty of Economy /
University of Benghazi

On: 01 / 02 / 2012

Fall – Semester 2012